



الأصوات والدلالة وأثرهما في الأحكام الفقهية

د/ فاطمة أحمد السيد شتيوي

الأستاذ المساعد في قسم أصول اللغة

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالمنصورة

الأصوات والدلالة وأثرهما في الأحكام الفقهية

فاطمة أحمد السيد شتيوي.

قسم أصول اللغة، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر،
المنصورة، مصر.

البريد الإلكتروني: FatmaShetiwi951.el@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

من أهم فروع اللغة العربية التي يعتمد عليها الفقهاء في بناء الحكم الشرعي :
الأصوات والدلالة ، حيث تعرض الفقهاء للكثير من الأمور الصوتية
والدلالية كإبدال في الصوامت والإمالة والفتح والتشديد والإدغام واللحن
وبعض العيوب الأدائية كاللثغة والرتة والغافأة والتتممة والنححة وبنوا عليها
بعض الأحكام الشرعية خاصة في مجال العبادات الذي هو من أهم أبواب
الفقه ، وبعض أبواب الجنايات ، وهذا إن دل فإنما يدل على التكامل العلمي
بين الفقه الإسلامي والأصوات والدلالة في بناء الأحكام على أصول وقواعد
علمية مشكلة البحث : تكمن في نزوع كثير من الأئمة إلى التقعر والتشدد
في القراءة في الصلاة والانزلاق إلى اللحن والتغني ، والمبالغات الشديدة في
الإدغام والإمالة ، وغير ذلك من العيوب الأدائية التي تؤدي إلى تغير
الدلالة المرادة تغيراً فاحشاً ومن ثم فساد الصلاة. ويهدف البحث إلى بيان
أثر علم الأصوات والدلالة في اختلاف الحكم الشرعي ، وكيف أن الحكم
الشرعي يختلف باختلاف القواعد الصوتية والدلالية وقد اعتمد البحث :
المنهج الوصفي التحليلي. من أهم النتائج التي توصل إليها البحث : أن
القواعد الصوتية من أهم العلل الشرعية التي تؤثر في الأحكام الفقهية ، كما

الأصوات والدلالة وأثرهما في الأحكام الفقهية

أن علم الدلالة هو المقياس الشرعي للحكم بالصحة والفساد في معظم أحكام الصلاة .

الكلمات المفتاحية المخرج ، تغير ، الدلالة ، فساد ، الصلاة .

The Effect of Phonology and Semantics on Juristic Judgments

Fatima Ahmad El-Sayed Sheteewi.

The Fundamentals of Language department, the Faculty of Islamic and Arabic Studies for girls, Mansoura, Al-Azhar University, Cairo, Egypt.

Email: FatmaShetiwi951.el@azhar.edu.eg

Abstract:

Sounds and connotations are among the most important branches of the Arabic language upon which jurists rely to reach legal judgments. Jurists have investigated many phonological and connotative aspects such as substitution in consonants, diphthongization, opening, doubling sounds, assimilation, mistakes in recitation, and some performance defects, such as defective pronunciation , speech defect , stuttering, stammering, and hawking. These investigations have been the base for some legal judgments especially those related to the acts of worship - one of the most important branches in fiqh- and crimes judgments. This is indicative of the academic integration among fiqh, phonology, and semantics in reaching judgments based on academic principles and rules. The problem statement of the present study is that many imams (leaders in prayers) tend to adopt affectation and uttering bombastically in Qur'anic recitation in prayers, slip into making mistakes in recitation, reciting in a singing-like way, exaggerating in assimilation and diphthongization, and making other performance defects which lead to changing the intended meaning greatly and this in turn makes prayers incorrect. The present study aims to show the significance of phonology and semantics

in reaching legal judgements. It shows how legal judgements differ based on the different phonological and semantic rules. It adopts the analytical and descriptive approach. Among the most important conclusions reached by the study is that phonological rules significantly affects juristic judgements. Semantics is the legal criterion to determine the in/validity of most praying rules.

Keywords: Place of articulation, Change, Ceasing, Invalidity , Prayers.

المقدمة :

الحمدُ لله رب العالمين القائل في محكم كتابه الكريم: ﴿ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ ﴾ [البقرة: ١٢١] والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد ونهل من علمه العلماء سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أمره ربه باتباع قرآنه فقال تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَآتَّبِعْ قُرْآنَهُ ﴾ [القيامة: ١٨] فكان خير من قرأ القرآن ،،،،، وبعد

فالدين الإسلامي دين العلم ، تتكامل فيه فروع العلم وتترابط وتتكامل وتتعاقد ، فيأخذ هذا من ذاك ، ويعتمد هذا على ذاك ، وعلم الفقه من أهم العلوم على الإطلاق نظرًا لارتباطه بالطريقة الشرعية التي يعبد بها المكلف ربه سبحانه وتعالى ، ومن أهم مميزات الفقه الإسلامي التي أوصلته إلى القمة التي لا يضاهيه فيها أي تشريع على الإطلاق ، أنه فقه قائم على أصول وقواعد علمية مستنبطة من جميع العلوم ، ومن أهم العلوم التي يعتمد عليها علم الفقه الإسلامي علم اللغة العربية ؛ لأنها أداة البيان لكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ومن أهم فروع اللغة العربية التي يعتمد عليها الفقهاء في بناء الحكم الشرعي : الأصوات والدلالة ، حيث تعرض الفقهاء للكثير من الأمور الصوتية والدلالية كالإبدال في الصوامت والإمالة والفتح والتشديد والإدغام والحن وبعض العيوب الأدائية كاللثغة والرتة والغافأة والتمتمة والنحنة وبنوا عليها بعض الأحكام الشرعية خاصة في مجال العبادات الذي هو من أهم أبواب الفقه ، وبعض أبواب الجنايات ، ومن دقة علماء الفقه أنهم تعرضوا لكل صغيرة وكبيرة وبيّنوا حكمها وأثرها ، حتى إن بعضهم كفخر

الدين الأوزجندي الفرغاني (ت ٥٩٢) صاحب فتاوى قاضيخان^(١) وبرهان الدين ابن مازة في كتابه المحيط البرهاني في الفقه النعماني (ت ٦١٦هـ)^(٢)، وابن العلاء الأندريتي الدهلوي صاحب الفتاوى التاتارخانية (٧٨٦هـ)^(٣)، وصاحب غنية المتملي المشهور بالحلي الكبير (ت ٩٥٦هـ)^(٤) عقدوا فصلاً لبيان الأمور الصوتية التي يجب على الإمام الإلمام بها، وبيان أثر الخطأ فيها، وسَمَوْهُ (زلة القارئ) وهذا إن دل فإنما يدل على التكامل العلمي بين الفقه الإسلامي والأصوات والدلالة في بناء الأحكام.

ومن ثم توكلت على الله وعزمت على بحث الترابط العلمي بين الأصوات والدلالة وعلم الفقه، وأسَمَيْتُهُ (الأصوات والدلالة وأثرهما في الأحكام الفقهية) معتمدة المنهج الوصفي التحليلي

الهدف من البحث:

بيان أثر علم الأصوات والدلالة في اختلاف الحكم الشرعي، وكيف أن الحكم الشرعي يختلف باختلاف القواعد الصوتية والدلالية، بالإضافة إلى

(١) ينظر: فتاوى قاضيخان، فصل في قراءة القرآن خطأ وفي الأحكام المتعلقة بالقراءة ٦٧/١

(٢) المحيط البرهاني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

(٣) الفتاوى التاتارخانية، للشيخ الإمام فريد الدين عالم بن العلاء الأندريتي الدهلوي الهندي (ت ٧٨٦هـ) قام بترتيبه وجمعه وترقيمه وتعليقه/ شبير أحمد القاسمي، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م، مركز النشر مكتبة زكريا بديوبند الهند

(٤) غنية المتملي في شرح منية المصلي المشتهر بشرح الكبير للشيخ إبراهيم الحلبي في فقه الحنفي، ط ١٣٢٥هـ

تنبيه المصلين على الأخطاء اللغوية عامة والصوتية والدلالية خاصة التي قد تؤدي إلى فساد الصلاة .

مشكلة البحث : تكمن في نزوع كثير من الأئمة إلى التعر والتشدد في القراءة في فاتحة الكتاب وغيرها من سور القرآن الكريم ، والانزلاق إلى اللحن والتغني بطريقة خاطئة ، والمبالغات الشديدة في الإدغام والإمالة ، والجنوح إلى بعض القراءات الشاذة ، وغير ذلك من العيوب الأدائية التي تبعد كل البعد عن القواعد الصوتية ، والتي تؤدي إلى تغير الدلالة المرادة تغييراً فاحشاً مما قد يؤدي إلى فساد الصلاة ، بالإضافة إلى التعدي على بعض الأعضاء النطقية فيحدث عيوباً نطقية في نطق بعض الأصوات ، وأثر ذلك في العقوبات.

أسباب اختيار الموضوع :

- * اهتمام الفقهاء بعلم الأصوات والدلالة اهتماماً كبيراً
- * كثرة الظواهر الصوتية والدلالية التي وردت في كتب الفقه
- * اختلاف الحكم الشرعي باختلاف الخطأ في القواعد الصوتية والدلالية
- * أهمية العبادات عموماً والصلاة خصوصاً في الإسلام
- * كثرة الأخطاء الصوتية والدلالية من بعض الأئمة في هذا العصر
- * تجراً كثير ممن لا تتوافر فيهم شروط الإمامة على التصدي للإمامة
- * قيمة ومكانة الإمامة في الفقه الإسلامي

خطة البحث :

قمت بتقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث :

المقدمة : واشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره والهدف من البحث ومشكلته ، وخطة البحث

التمهيد : القواعد الصوتية التي اتبعتها الفقهاء لبناء الحكم الفقهي

المبحث الأول:المسائل الصوتية وأثرها في الأحكام الفقهية وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول : عدد الحروف وأثره في الأحكام الفقهية

المطلب الثاني : عيوب أعضاء النطق والأداء وأثرها في العبادات

المطلب الثالث : الإبدال الملقب بين الصوامت وأثره في الصلاة

المطلب الرابع : الإبدال بين الصوامت وأثره في الصلاة

المبحث الثاني : الأحكام التجويدية وأثرها في الصلاة وفيه خمسة مطالب

المطلب الأول : الإمالة في غير موضعها وأثرها في الصلاة

المطلب الثاني : ترك الإدغام والإتيان به وأثره في فساد الصلاة

المطلب الثالث : أثر الوقف والوصل والابتداء في الصلاة

المطلب الرابع : أثر ترك المد والتشديد في موضعهما والإتيان بهما في

غير موضعهما في الصلاة

المطلب الخامس : أثر قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في الصلاة

المبحث الثالث : اللحن وأثره في الصلاة.

التمهيد

القواعد الصوتية التي اتبعها الفقهاء لبناء الحكم الفقهي

علم الفقه من العلوم المنهجية يتبع القواعد العلمية للوصول إلى الحكم الشرعي الصحيح في المسألة ، وهو ما ظهر جلياً عند تعرض الفقهاء لبعض الأحكام الفقهية التي يزل فيها قارئ القرآن الكريم أثناء الصلاة ، حيث رَجَعَ الفقهاء إلى القواعد الصوتية واعتمدوا عليها في بناء الحكم الشرعي سواء بالصحة أم الفساد، جاء في غُنية المتملي : " فصل في بيان أحكام (زلة القارئ) الواقعة في الصلاة اعلم أن هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما يتوهم أنه ليس له قاعدة يبنى عليها بل إذا عُلمت تلك القواعد عُلم كل فرع من الفروع المذكورة في الكتب أنه على أي قاعدة هو مَبْنِي ومُخَرَّج وأمكن تخريج ما لم يذكر" (١)

ومن أهم القواعد الصوتية التي تعرضوا لها ولأثرها في الأحكام :

١- مخارج الحروف، يقول برهان الدين ابن مازة : " يحتاج لتخريج مسائل هذا النوع إلى معرفة مخارج الحروف، لتعرف اتفاق المخارج وقربها، وإلى معرفة جواز إبدال الحروف بعضها عن البعض". (٢)

٢- عدد حروف اللغة العربية. (٣)

٣- أن ما غير المعنى تغييراً يكون اعتقاده كفراً تقسده الصلاة سواء كان الخطأ في الإعراب أي الحركات والسكون وإبدال حرف مكان آخر، أو

(١) غُنية المتملي في شرح منية المصلي ص ٤٧٥

(٢) المحيط البرهاني ١ / ٣١٧

(٣) الحاوي الكبير للماوردي ١٢ / ٢٦٤

زيادته أو نقصه أو تقديمه أو تأخيره ، أو في الكلمات ، أو في الجمل
كذلك ، أو في الوقف ومقابله (١)

٤- التقارب والبعد في المخرج بين الحرف المبدل والمبدل منه (٢)

٥- الحرف المبدل والمبدل منه من الحروف التي يقع بينهما الإبدال أم
لا؟ (٣)

٦- عسر الفصل بين الحرفين - المبدل والمبدل منه- وسهولته. (٤)

٧- التوافق بين معنى اللفظين بعد الإبدال، المبدل والمبدل منه. (٥)

٨- اللفظ بعد الخطأ في قراءته ، هل له مثلٌ في القرآن الكريم أم لا؟ (٦)

٩- الكلمة بعد الإبدال لا معنى لها أو لها معنى بعيداً جداً عن المراد. (٧)

١٠- عموم البلوى بمعنى اشتهاه هذا النوع من الخطأ على لسان
العامة. (٨)

(١) غُنية المتملي في شرح منية المصلي ص ٤٧٥ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٨

(٢) ينظر : غُنية المتملي في شرح منية المصلي ص ٤٧٧

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ٣١٩/١

(٤) ينظر : غُنية المتملي في شرح منية المصلي ص ٤٧٦

(٥) ينظر : السابق نفسه

(٦) ينظر : السابق نفسه

(٧) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨١ ، ٨٢ ، غُنية المتملي ص ٤٩٢ ، ٤٩٣

(٨) ينظر : المحيط البرهاني ٣١٩/١ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٢ ، غُنية المتملي ص ٤٧٦

المبحث الأول : المسائل الصوتية وأثرها في الأحكام الفقهية

المطلب الأول : عدد الحروف وأثره في الأحكام الفقهية

قد يظن البعض أن الخلاف في عدد حروف اللغة أمر نظري لا يترتب عليه ثمرة خاصة خارج النطاق اللغوي لكن من يتابع الفقهاء يجد أن لذلك ثمرة كبيرة في الفقه الإسلامي ، وهو ما سأبينه بالتفصيل في هذا المبحث :

أولاً : عدد حروف اللغة العربية :

اختلف الفقهاء في عدد حروف اللغة العربية ، فذهب بعضهم كالماوردي وابن مازة إلى أن عدد حروف اللغة العربية تسعة وعشرون حرفاً. (١) بينما ذهب بعضهم إلى أنها " ثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ ؛ لِأَنَّ لَامَ أَلْفٍ حَرْفَانِ مُكْرَرَانِ فَلَا اعْتِدَادَ بِهِ " (٢) وبالرجوع إلى أهل اللغة اتضح أن أكثر علماء اللغة يقولون: بأن حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً. (٣) بينما ذهب المبرد إلى أنها ثمانية وعشرون حرفاً (٤) " حيث يجعل أولها الباء، ويدع الألف من أولها" (٥)، وحثه في ذلك أنها همزة : والهمزة لا صورة لها،

(١) ينظر : الحاوي الكبير للماوردي ١٢ / ٢٦٤ ، بحر المذهب ١٢ / ٢٤١ ، المحيط

البرهاني ١ / ٣١٧ ، كفاية النبيه في شرح التنبيه ١٦ / ١٣٩

(٢) أسنى المطالب ٤ / ٦٢ ، ينظر : الحاوي الكبير للماوردي ١٢ / ٢٦٤ ، نهاية السؤل

شرح منهاج الوصول ص ١٠٧ ، الجوهرة النيرة ٢ / ١٢٩

(٣) ينظر : العين ١ / ٥٨ ، الكتاب ٤ / ٤٣١ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٥٥ ، تهذيب

اللغة ١ / ٤٠ ، الأصول في النحو ٣ / ٣٩٩ ، المخصص ٤ / ٢٢٦ ، أسرار العربية ص

(٤) المقتضب ١ / ١٩٢ ، ينظر : عمدة الكتاب للنحاس ص ٧٩

(٥) سر صناعة الإعراب ١ / ٥٥ ، ينظر : شرح المفصل ٥ / ٥١٨

وإنما تُكْتَب تارةً وَاوًا، وتارةً ياءً، وتارةً أَلْفًا، فلا تُعد مع التي أشكَّالها محفوظةً معروفةً، لأنها جاريةٌ على الألسن موجودةٌ في اللفظ، ويستدل عليها بالعلامات في الخط، لأنه لا صورة لها^(١)

وقد اعترض ابن جني على ما ذهب إليه المبرد فقال: " وهذا الذي ذهب إليه أبو العباس غير مرضي منه عندنا"^(٢) وقد رجح ابن يعيش ما ذهب إليه سيبويه فقال: "والصواب ما ذكره سيبويه، وأصحابه من أنّ حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً"^(٣)، وقد وضح أستاذنا الدكتور عبد الغفار هلال السبب في ذلك والتمس لهم العذر بسبب حداثة التسمية فقال: " للعلماء العرب عذر واضح ناشئ عن حداثة التسمية بالهمزة لهذا الصوت وقد كانت الألف هي الرمز الحقيقي لذلك الصوت"^(٤) فالصواب الذي عليه معظم أهل اللغة

(١) شرح المفصل ٥ / ٥١٨، ينظر: سر صناعة الإعراب ١ / ٥٥

(٢) سر صناعة الإعراب ١ / ٥٥، حاشية العلامة الصبان" على شرح الشيخ الأشموني:

على ألفية الإمام ابن مالك ٤ / ٤٠١ الممتع الكبير في التصريف ص ٤٢١

(٣) شرح المفصل ٥ / ٥١٩

(٤) أصوات اللغة العربية د. عبد الغفار ص ٧٥

أنها تسعة وعشرون حرفاً ، وهو ما يتفق مع رأي علماء التجويد^(١)، وهو مذهب كثير من علماء اللغة المحدثين^(٢).

ثانياً : أثر عدد الحروف العربية في الأحكام الشرعية :

ذهب الفقهاء إلى أنه إذا اعتدى إنسان على لسان إنسان آخر فذهبت بعض الحروف في نطقه فإنه يضمن عدد الحروف التي ذهبت منه على حسب الحروف المعجمية للغة المجني عليه ، قَالَ الْمَاوَرِدِيُّ: حُرُوفَ اللُّغَاتِ مُخْتَلِفَةٌ الْأَعْدَادِ وَالْأَنْوَاعِ، ... فَيُعْتَبَرُ قَدْرُ مَا ذَهَبَ مِنَ الْكَلَامِ بِقَدْرِ حُرُوفِ اللُّغَةِ الَّتِي يَتَكَلَّمُ بِهَا الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ عَرَبِيَّ اللِّسَانِ يُقَسِّطُ عَلَى تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ حَرْفًا ... فَإِنْ أَذْهَبَ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْهَا كَانَ عَلَيْهِ جُزْءًا مِنْ تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ الدِّيَةِ، وَإِنْ أَذْهَبَ بِعِشْرَةِ أَحْرَفٍ كَانَ عَلَيْهِ عَشْرَةُ أَجْزَاءٍ مِنْ تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ، وَعَلَى قِيَاسِ هَذَا فِيمَا زَادَ وَنَقَصَ، وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ مَا خَفَّ عَلَى اللِّسَانِ وَقَلَّ هِجَاؤُهُ أَوْ ثَقُلَ عَلَى اللِّسَانِ وَكَثُرَ هِجَاؤُهُ لَا يُفْضَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَتَكُونُ الدِّيَةُ مُقَسَّطَةً عَلَى أَعْدَادِ جَمِيعِهَا. " (٣)

(١) ينظر : إعجاز القرآن للباقلاني ص ٤٤ ، الكامل في القراءات ص ٩٦ ، نهاية القول المفيد ص ٢٨ ، الرعاية ص ٩٣ ، المحكم في نقط المصاحف للداني ص ٢٧ ، الكنز في القراءات العشر / ١ / ٥٤ ، البرهان في علوم القرآن / ١ / ١٧٦ ، شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري / ١ / ٣٢٥

(٢) ينظر : دراسات في علم اللغة ص ٣٦ ، الصوت اللغوي في القرآن ص ٦٠ ، صوت الضاد الفصيحة التي نزل بها القرآن ص ٦ ، أصوات اللغة العربية د. عبد الغفار ص ٧٥

(٣) الحاوي الكبير للماوردي / ١٢ / ٢٦٤

وَمِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ عَدَّهَا ثَمَانِيَةَ وَعِشْرِينَ حَرْفًا ، وَقَسَمَ الدِّيَةَ عَلَى ثَمَانِيَةَ وَعِشْرِينَ ، وَعَلَى ذَلِكَ جَرَى الْإِمَامُ الشَّيْرَازِيُّ فِي " الْمَهْذَبِ " ، وَقَبْلَهُ الْقَاضِيَانِ : أَبُو الطَّيِّبِ ، وَالْحَسِينُ ، وَكَذَا ابْنُ الصَّبَاحِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَابِلَةِ ^(١) وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الشَّفَوِيَّةِ وَالْحَلْقِيَّةِ وَاللِّسَانِيَّةِ " ^(٢)

فِي حِينِ ذَهَبَ أَبُو سَعِيدٍ الْإِصْطَخَرِيُّ وَأَبُو عَلِيٍّ بَنُ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَى أَنْ يَكُونَ مَا ذَهَبَ مِنَ الْكَلَامِ مُعْتَبَرًا بِعَدَدِ حُرُوفِ اللِّسَانِ ، وَيَسْقُطُ مِنْهَا حُرُوفُ الْحَلْقِ وَالشَّفَةِ وَيَبْقَى مِنْ حُرُوفِ الْكَلَامِ مَا يَخْتَصُّ بِاللِّسَانِ وَهُوَ تِسْعَةٌ عَشَرَ حَرْفًا تَنْقَسُطُ عَلَيْهَا مَا ذَهَبَ مِنَ الْكَلَامِ ، وَهَذَا الرَّأْيُ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ وَإِنْ كَانَ مَخَارِجُهَا فِي الْحَلْقِ فَالشَّفَةُ وَاللِّسَانُ مُعَيَّرٌ عَنْهَا وَنَاطِقٌ بِهَا ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَتَلَفَّظِ الْأَخْرَسُ بِهَا. ^(٣)

(١) كفاية النبيه في شرح التنبيه ١٦ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، ينظر : المهذب في فقه الإمام الشافعي ٣ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، كشاف القناع ٦ / ٤٠ ، كشف المخدرات والرياض المزهرات ٧٣١ / ٢

(٢) كشاف القناع على متن الإقناع ٦ / ٤٠ ، ٤١

(٣) ينظر : الحاوي الكبير للماوردي ١٢ / ٢٦٤ ، ٢٦٥

المطلب الثاني

عيوب أعضاء النطق والأداء وأثرها في العبادات

تتكون الكلمة من بعض الحروف، وإبدال حرف من الكلمة بحرف آخر قد يغير معناها تمامًا، ومن ثم تظهر أهمية النطق الصحيح للكلمات " واللثغ من العيوب الكلامية التي عرفها العرب ، ونزهوا كلامهم عن الوقوع فيها لما لها من آثار لغوية واجتماعية كحدوث الاضطراب والتداخل في الألفاظ والمعاني وما يترتب على ذلك من سوء الفهم وصعوبة الإفهام إلى جانب قبح الأداء وما

يترتب عليه من نفور السامع ووحشة المخاطبين" (١) وإذا كان النطق الصحيح له أهمية كبيرة في الكلام العادي فتزداد أهميته في كلام الله تعالى؛ لأنه متعبد بتلاوته بالطريقة التي أنزلها الحق - سبحانه وتعالى - وتعظم تلك الأهمية عندما تكون قراءة القرآن الكريم في الصلاة نظرًا لما قد يترتب على ذلك من فساد الصلاة. وقد تعرض فقهاؤنا القدامى رحمهم الله إلى الخلل في نطق كلمات القرآن الكريم ، وأثره في الصلاة ، حيث تعرضوا لقراءة من لا يقدر على نطق بعض الحروف وأثرها في الأحكام الشرعية ك (الألتغ والأرت والفأفاء والتمتام) .

أولاً : العيوب الحركية : (النحنحة) من دقة علماء الفقه أنهم تعرضوا لكل صغيرة وكبيرة وبيّنوا حكمها وأثرها ومن تلك الأمور النحنحة باعتبارها من العيوب الحركية في القراءة داخل الصلاة ، وقد عرفها ابن فارس بقوله : " النُّونُ وَالْحَاءُ كَلِمَةٌ يُحْكَى بِهَا صَوْتُ ، فَالْتَّنْحُحُ مَعْرُوفٌ ، وَالنَّحِيحُ : صَوْتُ

(١) الملامح الأدائية عند الجاحظ ص ٢٥٢

يُرَدُّهُ الْإِنْسَانُ فِي جَوْفِهِ" (١) " قَالَ بَعْضُ اللُّغَوِيِّينَ: "النَّحْنَحَةُ أَنْ يُكْرَّرَ قَوْلٌ نَحَّ نَحَّ" (٢) " ويستعملها المتكلم عند العجز في الكلام إما في خُطبة أو خصومة" (٣) فالنحنة من الحركات التي ينتج عنها بعض الأصوات التي نظن أنها طبيعية ، والحق أن المتكلم لا يلجأ إليها إلا رغبة في تضييع الوقف وستر الموقف عند التوقف عن النطق ، وقد عد الجاحظ النحنة من العيوب الأدائية ، وهو في ذلك على حق ؛ لأن كل تلك الحركات والأصوات دخيلة على الموقف الكلامي دالة على تعثر المتكلم وافتقاره إلى آلة النطق والبيان (٤)

وقد ذهب الفقهاء إلى أنه لا ينبغي لمن يتحنح عند القراءة كثيراً أن يؤم الناس؛ لأنه يؤدي إلى تقليل الخشوع في الجماعة (٥) كما ذهب الفقهاء إلى أن تتحنح المؤذن عند الأذان والإقامة مكروه. (٦)

ثانياً : العيوب النطقية وأثرها في الصلاة :

أ- اللثغة : ١- تعريف الألتغ عند الفقهاء : عَرَّفَ الفقهاء الألتغ بأنه: الذي لا يقدر على التكلّم ببعض الكلمة، ويقرأ مكان الراء ياء، فيقرأ مكان (الرجيم) (اليجيم) أو ما أشبهه ، ولا يطاوعه لسانه على غير ذلك. (٧) أو هو "

(١) مقاييس اللغة ٥ / ٣٥٤ (ن ح)

(٢) المحكم ٥٣٨/٢ ، ينظر : لسان العرب ٦١٢/٢ ، تاج العروس ١٦٦/٧ (ن ح ح)

(٣) كتاب الأفعال لابن القطّاع ٢٨٣ / ٣

(٤) ينظر: البيان والتبيين ١ / ٥٧ ، الملامح الأدائية عند الجاحظ ص ١٩٠

(٥) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢١/١ ، الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٤

(٦) ينظر : المحيط البرهاني ٥ / ٤٠٧

(٧) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢١/١ ، الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٣

الذي يتخذ لسانه غير السين فيقرأ : (بسم الله) بالتاء في صلاته ولا يطاوعه على غير ذلك" (١) أو يقرأ مكان اللام ثاء في جميع القرآن. (٢) وتعريف الفقهاء للألثغ يتوافق مع تعريفه عند اللغويين (٣)

٢- الحروف المبدلة عند الألتغ : ذكر فقهاء الحنفية بعض الحروف التي يبدلها الألتغ في قراءته وهي : إبدال الراء ياء، فيقرأ مكان (الرجيم) (اليحيم) بالياء، إبدال الراء لام فيقرأ مكان (رب) (لب) باللام، إبدال السين تاء فيقرأ مكان (بسم الله) (بتم الله) بالتاء، إبدال السين شينا ، إبدال السين ثاء، إبدال اللام ثاء ، وبالرجوع إلى أهل اللغة نجد أن هذه الحروف من الحروف التي ذكرها اللغويون وأنها تبدل بسبب اللثغة (٤) ، وقد بين سيوييه السبب في إبدال الألتغ لبعض الحروف فقال : " والراء من موضع اللام وقريبة من الياء ألا ترى أن الألتغ - بالراء - يجعلها ياءً" (٥) فيقول في: "(بارك الله لك) (بايك الله لك)" (٦) " وهي في الغالب نتيجة علة طبيعية في أعضاء النطق" (٧)

٣- حكم إمامة الألتغ : تحرير محل الخلاف : اتفق الفقهاء على أن إمامة الألتغ لمن هم مثله في اللثغة صحيحة ، كما إذا ائتم أمي بأمي (٨) ، كما

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٣ ،

(٢) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٣ ،

(٣) العين ٤ / ٤٠١ (ل ث غ) ، جمهرة اللغة ١ / ٤٢٨ (ل ث غ)

(٤) ينظر : تهذيب اللغة ٨ / ١٠٤ ، المحكم ٥ / ٤٨٧ (ل ث غ) ، المزهر ١ / ٤٤١ ،

مجمل اللغة ١ / ٨٠٢ (ل ث غ) ، القاموس المحيط ص ٧٨٧ ، غنية المتلمي ص ٤٨٢

(٥) الكتاب ٤ / ٤٥٣ ، ١٣٧ ، لسان العرب ٨ / ٤٤٨ (ل ث غ) ، نهاية الأرب ٣ / ٣٨٣

(٦) شرح المفصل ٥ / ٢٠٠

(٧) الفلسفة اللغوية جرجي زيدان ص ٦٥

(٨) البيان في مذهب الإمام الشافعي ٢ / ٤٠٧ ، الإنصاف ٢ / ٢٧١

أنهم قالوا : " لَوْ كَانَتْ اللَّتْعَةُ بَيِّسِيرَةً بَأْنٍ لَمْ تَمْنَعْ أَصْلَ مَخْرَجِهِ بَأْنٌ كَانَ غَيْرَ صَافٍ لَمْ يُؤْتَرْ " (١)، لكنهم اختلفوا في حكم إمامة الألتغ لمن هم أصحاب في النطق: **القول الأول** : تجوز إمامة الألتغ، وهو قول المالكية ، والفُضَيْلِيُّ من الأحناف (٢) و" لَا إِعَادَةَ عَلَيَّ مَنْ ائْتَمَّ بِهِمْ، وَإِنْ كَانَ الْإِنْتِمَاءُ بِهِمْ مَكْرُوهًا ...؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِحَالَةٌ مَعْنَى، وَإِنَّمَا هُوَ نَقْصَانٌ فِي آدَاءِ الْحُرُوفِ ". (٣)

القول الثاني : التفريق بين الصلاة السرية والجهرية ، فتصح الإمامة إن كانت الصلاة سرية ، ولا تصح إن كانت الصلاة جهرية ، وهذا قول الإمام الشافعي في المذهب القديم ؛ لأن القراءة لا تجب على المأموم في الجهرية، بل يتحملها الإمام على القول القديم، وهذا الإمام عاجز عن التحمل، فلم تصح، كالحاكم إذا كان لا يحسن الحكم، فإنه لا يصح حكمه ، وإذا كانت سرية لزم المأموم القراءة، وهو قادر عليها، فجاز له أن يأتي بمن يعجز عنها، كصلاة القائم خلف القاعد. (٤)

القول الثالث : لا تجوز إمامة الألتغ لغير الألتغ مطلقاً. (٥) وهو قول أبي حنيفة، والشافعي في الجديد وأحمد، وهو الصحيح؛ لقوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : " يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرُوهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ " (١)

(١) حاشية البجيرمي ٢ / ١٤٤ ، ينظر : الإنصاف ٢ / ٢٧١

(٢) التاج والإكليل ٢ / ٤٤٥ ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ١ / ٣٨٩

(٣) التاج والإكليل ٢ / ٤٤٥

(٤) ينظر : البيان في مذهب الإمام الشافعي ٢ / ٤٠٥

(٥) ينظر : رد المحتار ١ / ٥٨٢ ، البحر الرائق ١ / ٣٨٩ ، البيان في مذهب الإمام

الشافعي ٢ / ٤٠٧ ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٢ / ٢٧١

فإذا قَدِّمُوا من لا يحسن الفاتحة، فقد دخلوا تحت النهي، وذلك يقتضي فساد المنهي عنه؛ ولأنه قد يتحمل عنه القراءة، إذا أدركه راعياً، وهذا ليس من أهل التحمل^(٢)؛ ولأن الألتغ يكون أمياً في حق تلك الحروف، لأنه إذا كان لا يقدر على التكلم ببعض الحروف كان في حق تلك الحروف أمياً، ولا تجوز إمامة الأمي للقارئ، وتجاوز لمن كان بمثل حاله.^(٣) " وَأَقْتَى بِهِ الرَّمْلِيُّ^(٤) بل ذهب أبو حنيفة إلى فساد صلاته وصلاة القوم قياساً على الأمي إذا صَلَّى بأمييين وقارئين.^(٥)

٤- حكم صلاة الألتغ : ذهب الفقهاء إلى أن الألتغ إذا كان يصلي وحده ، ينظر في الأمر :

أولاً : إن لم يكن فيه تبديل الكلام، ولا يمكنه أن يتخذ آيات من القرآن ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته بالاتفاق، وإن كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ إلا فاتحة الكتاب، فإنه لا يدع قراءتها.

ثانياً : إن كان فيه تبديل للحروف ، يجب عليه أن يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف، أما لو قرأ مع ذلك الآيات التي فيها تلك الحروف ، فقد اختلف الفقهاء في صلاته فذهب بعضهم إلى أنها تصح استحساناً ، لكن الصحيح أنها لا تصح ؛ لأنه تكلم بكلام الناس مع قدرته على أن لا يتكلم، ومثل هذا يوجب فساد الصلاة، وتُذكر في بعض النسخ: القياس أن لا تجوز

(١) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة بَابُ مَنْ أَحَقُّ بِالْإِمَامَةِ حديث رقم (٦٧٣) / ١ / ٤٦٥

(٢) ينظر : البيان في مذهب الإمام الشافعي ٢ / ٤٠٥

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ١ / ٣٢١ ، الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٣

(٤) رد المحتار على الدر المختار ١ / ٥٨٢

(٥) ينظر : المحيط البرهاني ١ / ٣٢١ ، الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٤

صلاته وبالقياس نأخذ، وجه القياس أنه تكلم بكلام خارج عن القرآن في الصلاة (١)

وجه الاستحسان: أن الآفة في لسانه خَلْقَةٌ لا يقدر على أن يزيلها عن نفسه بالجهد، فصار كالذي خلق وهو أخرس ، وأجيب على ذلك بأن هناك فرقاً بين الأخرس وبين الألتغ ، أن الأخرس لا يقدر على الإتيان بالقراءة أصلاً، فأما الألتغ فقادر على قراءة بعض السور بوصف الصحة ، فهو نظير من حفظ سورة واحدة، ولا يحفظ غيرها، وهناك لا تجوز الصلاة من غير قراءة كذا ههنا. (٢) **وإن كان لا يجد آيات ليس فيها تلك الحروف** قال بعض المشايخ: فيسكت ولا يقرأ، ولو قرأ تفسد صلاته ، وقال بعضهم: يقرأ ولا يسكت، ولو سكت تفسد صلاته، وعلى قول من يقرأ نختار أنه يقرأ فيها تلك الحروف. (٣)

والمختار للفتوى في جنس هذه المسائل: أن هذا الرجل إن كان يجتهد آناء الليل وأطراف النهار في تصحيح هذه الحروف، ولا يقدر على تصحيحها، فصلاته جائزة ؛ لأنه عاجز، وإن ترك جهده، فصلاته فاسدة؛ لأنه قادر، وإن ترك جهده في بعض عمره لا يسعه أن يترك في باقي عمره، ولو ترك تفسد صلاته ، قال صاحب الذخيرة : **وإنه مشكل عندي ؛ لأن ما كان خلة فالعبد لا يقدر على تغييره.** (٤) "حكى عن أبي القاسم الصفار: أنه كان يقول: الخطأ

(١) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢١/١ ، ٣٢٢ ، الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٤

(٢) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢٢/١

(٣) ينظر : السابق نفسه

(٤) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢٢/١ ، الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٤ ، غنية المتلمي

إذا دخل في الحرف لا تفسد ؛ لأن في هذا بلوى عامة الناس لا يقيمون الحرف ، ولا يمكنهم إقامتها إلا بمشقة.^(١)

ب-الرتة وأثرها في الصلاة : ١ - تعريف الأرت عند الفقهاء وأهل اللغة : " الأَرْتُ بِالْمُنْتَاةِ مَنْ فِي لِسَانِهِ رُتَّةٌ بِضَمِّ الرَّاءِ، وَهُوَ مَنْ يُدْعِمُ حَرْفًا فِي حَرْفٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الإِدْغَامِ".^(٢) والرتة عَجَلَةٌ فِي الكَلَامِ وَهِيَ غَرِيزَةٌ تَكْتَرُ فِي الأَشْرَافِ ^(٣)

٢- وجه الشبه بين الألتغ والأرت : "الأَلْتِغُ : مَنْ يُبَدِّلُ حَرْفًا أَيَّ مَعَ الإِدْغَامِ أَوْ بِدُونِهِ ، فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الأَرْتِ فَكُلُّ أَرْتٍ أَلْتِغٌ، وَلَا عَكْسٌ" ^(٤) وقد ذهب الإمام الشافعي إلى أن إمامة الأرت وصلاته كإمامة الألتغ وصلاته، فإن ائتم به من هو في مثل حاله صحت صلاته كالأمي والألتغ ، وإن ائتم به القارئ الفصيح؛ فعلى الأقوال الثلاثة التي مضت في صلاة القارئ خلف الأمي، والألتغ: ^(٥) ويؤكد ذلك ما جاء في النهاية: فِي حَدِيثِ المِسُورِ: " أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا أَرَّتْ يَوْمَ النَّاسِ فَأَحْرَهُ" ^(٦)

ج- (التمتة والفاأفة) وأثرهما على الصلاة "من العيوب الأدائية التي تَعْرِضُ للمتكلم وتَحُولُ دون نطق أصوات الكلام وأدائها على الوجه الأكمل الذي دعا إليه صاحب البيان عيوب تتعلق بصوت واحد غالبًا من أصوات

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٤

(٢) أسنى المطالب ١ / ٢١٧ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٧٩ ، جمهرة اللغة ١ / ٧٨

(٣) ينظر : المغرب في ترتيب المعرب للمُطَرِّزِي ص ١٨٢ (ر ت ت)

(٤) حاشية الجمل ١ / ٥٢٥

(٥) البيان في مذهب الإمام الشافعي ٢ / ٤٠٧ ، ٤٠٨

(٦) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢ / ١٩٣

العربية" (١) منها : ١ - التمتمة : عرفها الخليل بقوله : "التَّمْتَمَةُ في الكلام ألاَّ يُبَيِّنَ اللسان، يخطيء موضعَ الحرف فيرجع إلى لفظٍ كأنَّه التاء والميم" (٢) " والتتمام : الذي يتردَّد في التاء" (٣)

٢ - الفأفأة : وذلك إذا كان الفاء يَغْلِبُ على اللسان" (٤)، أي "تردد المتكلم في الفاء" (٥)

٣ - حكم إمامة التتمام والفأفأة : ذهب الفقهاء إلى أنه " تُكْرَهُ إِمَامَةُ التَّمْتَامِ - وَهُوَ مَنْ يُكْرِرُ التَّاءَ - وَالْفَأْفَاءَ، وَهُوَ مَنْ يُكْرِرُ الْفَاءَ، وَتَصِحُّ الصَّلَاةُ خَلْفَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا يَأْتِيَانِ بِالْحُرُوفِ عَلَى الْكَمَالِ، وَيَزِيدَانِ زِيَادَةً هُمَا مَغْلُوبَانِ عَلَيْهِمَا، فَفَعِيَ عَنْهَا، وَيُكْرَهُ تَقْدِيمُهُمَا لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ" (٦)؛ ولأنهما ربما يعجزان عن المضي عن القراءة، ويفسدان الصلاة على القوم. (٧)

ثالثاً : العيوب النطقية وأثرها في العقوبات :

١ - اللثغة : من الأمور التي رعاها الفقهاء عند تقدير قيمة الدية حيث ذهب الفقهاء إلى أنه إذا اعتدى إنسان على لسان إنسان ألثغ فأحدث به جناية ينظر في الأمر: " إِنْ كَانَ الْمَجْنُونِ عَلَيْهِ أَلْثَغٌ مِنْ غَيْرِ جِنَايَةٍ عَلَيْهِ

(١) الملامح الأدائية عند الجاحظ في البيان والتبيين ص ٢٧٣

(٢) العين ١١١/٨ (ت م) ، ينظر : الكنز اللغوي ص ١٩٧

(٣) الصحاح ١٨٧٨/٥ ، بنظر : جمهرة اللغة ١٧٩/١ (ت م م)

(٤) العين ٤٠٧/٨ ، ينظر : تهذيب اللغة ٤١٧/١٥ (ف أ ف أ)

(٥) المقصور والممدود ، للقالبي ص ٢٨٤ ، ينظر : البيان والتبيين ٥٤/١ ، جمهرة اللغة

١١٠٢/٢ ، الصحاح ٦٢/١ ، مجمل اللغة ص ٧٠١ ، النَّظْمُ الْمُسْتَعْدَبُ ١ / ١٠١ ، لسان

العرب ١١٩/١ (ف أ ف أ)

(٦) المغني لابن قدامة ١٤٦ / ٢ ، المبدع في شرح المقنع ٨٦ / ٢

(٧) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢١/١ ، الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٤

فَذَهَبَ إِنْسَانٌ بِكَلَامِهِ كُلِّهِ بِجِنَايَتِهِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ الْأَلْتَعُ مَيُوسًا مِنْ زَوَالِ لُتْعَتِهِ فَفِيهِ أَيُّ الدَّاهِبِ بِقِسْطِهِ مِنَ الدِّيَةِ أَيُّ بِقِسْطِ مَا ذَهَبَ مِنَ الْحُرُوفِ كَمَا لَوْ أَذْهَبَ سَمْعُ أُذُنٍ أَوْ شَمٌّ مَنْخَرٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَلْتَعُ غَيْرَ مَيُوسٍ مِنْ زَوَالِهَا أَيُّ زَوَالِ لُتْعَتِهِ كَالصَّغِيرِ فَفِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ لِأَنَّ الظَّاهِرَ زَوَالُ لُتْعَتِهِ وَكَذَلِكَ الْكَبِيرُ إِذَا أَمَكَ زَوَالُ لُتْعَتِهِ بِالتَّعْلِيمِ وَجَنَى عَلَيْهِ فَأَذْهَبَ كَلَامُهُ فَفِيهِ الدِّيَةُ كَامِلَةٌ" (١)

٢- أثر الغافاة والتمتمة في تقدير قيمة الدية : ذهب الفقهاء إلى أنه لو جنى إنسان على لسان إنسان آخر جناية ينظر في الأمر : " إِنْ لَمْ يَذْهَبْ بِالْجِنَايَةِ شَيْءٌ مِنَ الْكَلَامِ لَكِنْ حَصَلَتْ فِيهِ عَجَلَةٌ أَوْ تَمْتَمَةٌ أَوْ فَاغَاةٌ... فَعَلَيْهِ أَيُّ الْجَانِي حُكُومَةٌ لِمَا حَصَلَ مِنَ النَّقْصِ وَالشَّيْنِ وَلَمْ تَجِبِ الدِّيَةُ لِأَنَّ الْمُنْفَعَةَ بَاقِيَةً فَإِنْ جَنَى عَلَيْهِ أَيُّ عَلَى ذَلِكَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ الَّذِي حَصَلَ فِي كَلَامِهِ عَجَلَةٌ أَوْ تَمْتَمَةٌ أَوْ فَاغَاةٌ جَانٍ آخَرَ فَأَذْهَبَ كَلَامُهُ فَفِيهِ الدِّيَةُ ... فَإِنْ أَذْهَبَ الْجَانِي الْأَوَّلَ بَعْضَ الْحُرُوفِ وَأَذْهَبَ الْجَانِي الثَّانِي بَقِيَّةَ الْكَلَامِ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَيُّ الْجَانِيَيْنِ بِقِسْطِهِ مِنَ الدِّيَةِ فَيَضْمَنُ مَا أُلْفَعَهُ دُونَ غَيْرِهِ" (٢) وهذا إن دل فإنما يدل على قيمة الفقه الإسلامي وعظمته في بناء الأحكام على أصول وقواعد علمية.

المطلب الثالث

الإبدال الملقب بين الصوامت وأثره في الصلاة

(١) كشف القناع عن متن الإقناع ٤١/٦ ، ينظر: المبدع في شرح المقنع ٣١٩/٧،

حاشية الخلوتي على منتهى الإرادات ٦/١٥٧، ١٥٨

(٢) كشف القناع عن متن الإقناع ٤١/٦

اهتم الفقهاء ببيان مخارج الحروف واتفاق المخارج وقربها كمسوغ لجواز الإبدال فقالوا: " يحتاج لتخريج مسائل هذا النوع إلى معرفة مخارج الحروف، لتعرف اتفاق المخارج وقربها، وإلى معرفة جواز إبدال الحروف بعضها عن البعض" (١)

الإبدال في اللغة : الأصل في الإبدال جعلُ شَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ آخَرَ كإبدالكَ مِنْ الْوَاوِ تَاءً فِي تَأَلَّهٍ (٢)

وفي اصطلاح اللغويين : قال ابن جني : " والبدل أن يقام حرف مقام حرف إما ضرورة وإما استحساناً وصنعة" (٣) ، وقيل الإبدال : " جعل حرف مكان آخر أو حركة مكان أخرى" (٤)

العلاقات التي تسوغ حدوث الإبدال بين الحروف : مسوغات الإبدال عند بعض المحدثين لا تخرج عما يلي : التماثل : وهو أن يتحد الحرفان مخرجاً وصفة ، أو التجانس : وهو أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفا صفة ، أو التقارب : أن يتقارب الحرفان مخرجاً أو صفة ، أو التباعد : أن يتباعد الحرفان مخرجاً أو صفة (٥)

(١) المحيط البرهاني ١ / ٣١٧ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٧٩

(٢) لسان العرب ١١ / ٤٨ (ب د ل)

(٣) سر صناعة الإعراب ١ / ٨٣ ، ينظر : شرح المفصل ٥ / ٣٤٧

(٤) اللهجات العربية د. إبراهيم نجا ص ٧١ ، اللهجات العربية د. عبد الغفار هلال ص ١٢٠

(٥) ينظر : الاشتقاق للأستاذ عبد الله أمين ص ٣٥٢

و" لا يكون الإبدال إبدالاً حَقًّا إلا إذا كان بين البديل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج ، أو الاشتراك في بعض الصفات " (١)

وهو ما نص عليه الفقهاء وطبقوه على الصلاة جاء في المحيط البرهاني : " والمعنى في ذلك كَلِّه أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد كان بينهما قرب المخرج، وأحدهما يبذل عن الآخر كان ذكر هذا الحرف كذكر ذلك الحرف، فيكون قرآنًا معنى، فلا يوجب فساد الصلاة " (٢)

أولاً : الفحفة وأثرها في الصلاة : الفحفة : إبدال الحاء عينًا ، وينسب هذا اللقب إلى قبيلة هذيل باتفاق جميع اللغويين (٣) وهذه الظاهرة من الناحية الصوتية أمر سائغ بسبب اتفاقهما في المخرج ، وصفات: الاستفال والانفتاح والإصمات ، ولا فرق بينهما إلا في أن الحاء صوت مهموس رخو نظيره المجهور هو العين المتوسطة بين الشدة والرخاوة فأمكن تبادلهما (٤)، وقد راعى الفقهاء تلك الظاهرة في حكمهم وبنوا عليها عدم فساد الصلاة فقالوا: لو قرأ (عتى حين) بالعين المهملة مكان (حتى) بالحاء في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَأَ هُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُنَهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [يوسف: ٣٥] لا تفسد صلاته ، لأنها لغة فيها. (٥) ويؤيد عدم الفساد أنها قراءة ابن مسعود رضي الله عنه (٦) وقد نص ابن جني على هذا الإبدال وعلى جواز قراءة

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث د. عبد الصبور شاهين ص ٧٣

(٢) المحيط البرهاني ١ / ٣١٩

(٣) ينظر : الاقتراح ص ١٥٥ ، المزهر ١ / ٢٢٢ ، مميزات لغات العرب ١١

(٤) ينظر: الكتاب ٤ / ٤٣٤، ٤٣٣ ، الأصوات اللغوية، د. أنيس ص ٨٢

(٥) غنية المتعلي ص ٤٨٧، ٤٨٦ ، المحيط البرهاني ١ / ٣٢٠ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٣

(٦) ينظر توثيق القراءة في : المختصر في شواذ القرآن ص ٦٨

بعض كلمات القرآن بهذه اللغة^(١) وهو ما طبقه الفقهاء على قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ﴾ [غافر: ١٢] حيث قالوا بأنه: " لو قرأ (ذلكم بأنه إذا دعي الله وعده) بالعين بدلاً من الحاء في (وحده) لا تفسد صلاته"^(٢) ؛ للقرب الصوتي بين الحاء والعين ؛ ولأن " الواو وَالْعَيْنُ وَالذَّالُّ: كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تَدُلُّ عَلَى تَرْجِيَةِ بَقَوْلٍ يُقَالُ: وَعَدْتُهُ أَعِدُّهُ وَعَدًّا. وَيَكُونُ ذَلِكَ بِخَيْرٍ وَشَرٍّ " (٣)

ومن ذلك : لو أبدل حاء (حسير) عيناً في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤] فقرأ (خاسئًا وهو عسير) بالعين مع السين ، حيث قال الفقهاء بأنه لا تفسد صلاته^(٤) ؛ للقرب الشديد بين الحاء والعين ، ولعدم تغير المعنى ، يدل على ذلك ما جاء في الكنز اللغوي : " وناقاة حسير وهي التي قد حسرت فوقعت من السير... وناقاة عسير وهي التي اعتسرت من الإبل أي أخذت فحمل عليها.^(٥)

تعدد الإبدال وتغير المعنى وأثره في فساد الصلاة : ذهب الفقهاء إلى أنه إذا قام المصلي بإبدال الحاء عينا والسين صادًا في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤] فقرأ (عسير)

(١) المحتسب ١/ ٣٤٣ ، وينظر : سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٤ ، اللسان ١/ ٢٢٣

(٢) الفتاوى التاتارخانية ٢/ ٨٤ ، المحيط الدرهمي ١/ ٣٢٠

(٣) مقاييس اللغة ٦/ ١٢٥ (و ع د)

(٤) الزيادة والإحسان في علوم القرآن ٤/ ٢٩٣

(٥) الكنز اللغوي في اللسن العربي ص ١٤٦ ، مقاييس اللغة ٢/ ٦١ ، ٦٢ (ح س ر)

بالصاد مع العين، تفسد صلاته^(١)؛ لأن المعنى قد تغير تغيرًا فاحشًا ؛
لاختلاف معنى (عصير)^(٢) عن معنى (حسير)^(٣)

ثانيًا: الكَشْكشة وأثرها في الصلاة: الكَشْكشة من أكثر الظواهر
شيوعًا^(٤) والمراد بها: "إلحاق الشين بعد الكاف أو إبدالها منها؛ لتوافقهما في
كثير من الصفات كالهمس والاستفال والانفتاح والاصمات، مع تقارب
المخرج^(٥) ، وذلك لأن الكاف تخرج من أقصى اللسان مع ما يحاذيه من
الحنك الأعلى^(٦)، والشين: من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك
الأعلى^(٧). وقد ذهب بعض اللغويين إلى نسبتها
لتميم^(٨) وقيل تنسب لربيعة^(٩) وقيل تنسب لبنى أسد^(١٠)، ويقال: إنها في
قوم من بكر بن وائل^(١١)، وقيل: في ربيعة ومضر. (١)

- (١) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٤ ، المحيط البرهاني ١ / ٣٢٠
(٢) "كَلَّ شيء عُصِرَ مأوّه فهو عصير، بمنزلة عصير العنب" العين ١/٢٩٤ (ع ص ر)
(٣) مقاييس اللغة ٢ / ٦١ ، ٦٢ (ح س ر)
(٤) ينظر : بحوث ودراسات في اللهجات العربية مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٥/٥٦
(٥) ينظر: اللهجات العربية نشأة وتطورًا ص ١٦٤، التجويد والأصوات د. نجا
ص ٦١، ٦٤
(٦) ينظر التجويد والأصوات د. نجا ص ٦٣ ، أصوات اللغة العربية، د. عبد الغفار
ص ١٢٦
(٧) الكتاب ٤ / ٤٣٣
(٨) ينظر : الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢ / ٢٣٠ ، فقه اللغة وسر العربية ص ٩٠
(٩) ينظر : العين ١/٩١ ، (ع ن)، تهذيب اللغة ٩ / ٣١٦ (ك ش)، الخصائص ٢ / ١٣
(١٠) الصحاح ٣ / ١٠١٨ (ك ش ش) ، ينظر : الصحابي ص ٢٩
(١١) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٥ / ٧١ ، غريب الحديث للخطابي ٢ / ٢٥٤

وقد تعرض الفقهاء لحكم الكشكشة في الصلاة ، فذهب جمهور فقهاء الحنفية إلى أنه إذا أبدل المصلي كاف (اصطفاك وطهرك) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَأِكَةُ يَمْرُؤُا إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ ﴾ [آل عمران: ٤٢] شيئاً فقرأ : (اصطفاش وطهرش) فصلاته صحيحة لا تفسد (٢) ، وعلتهم في عدم فساد الصلاة التقارب في المخرج ، والاتفاق في كثير من الصفات بين الكاف والشين مما جوز حدوث الإبدال بينهما ، كما أنها لغة ، بينما ذهب أبو يوسف رحمه الله إلى أنه تفسد صلاته إذا كان لغة ، وليس بقراءة (٣) ، وقيل من شواهد القلب في الوصل قراءة من قرأ من (بكر) (إن الله اصْطَفَاشِ وَطَهَّرَشِ) (٤)

ثالثاً : العَجْجَة وأثرها في الصلاة : العججة من الظواهر اللهجية التي أشار إليها الفقهاء ، وذلك عند تعرضهم لحكم الصلاة ، والمراد بالعججة عند اللغويين : إبدال الياء المشددة جيماً (٥) " نحو علجٍ وعوفجٍ؛ يريدون: عليٌّ وعوفيٌّ " (٦) ، وتنسب هذه الظاهرة إلى : " بعض بني سعد وقيل لبني

(١) ينظر: الاقتراح في أصول النحو ص ٤١٥ ، المزهر ١/١٧٥ ، تاريخ آداب العرب ١/٩٤

(٢) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٧

(٣) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٧

(٤) ينظر : غريب الحديث للخطابي ٢ / ٢٥٤ ، فصول في فقه العربية ص ١٣٧

(٥) ينظر : الصاحبى ص ٣٠ ، مقاييس اللغة ٤ / ٢٩ ، المزهر ١/١٧٦ ، تاج العروس

٦ / ٩٢ (ع ج ج) ، اللهجات العربية نشأةً وتطوراً ص ١٧٦ ، ١٧٧

(٦) الكتاب ٤ / ٢٤٠

أَسَدٍ خَاصَّةً^(١) وقيل لغة لقضاعة وقيل : لغة طيئ وبعض أسد" ^(٢) والذي سوغ هذه الظاهرة من الناحية الصوتية أن: "الجيم والياء متفتحتان في المخرج، وهو الغار أو سقف الحنك الصلب ، فهما من أصوات وسط اللسان مع ما يحاذيه من الحنك الأعلى ، أو أنهما قريباً المخرج. ^(٣) كما أن الجيم والياء يشتركان في بعض الصفات ك : الجهر والاستفال والانفتاح والاصمات، والجيم أدخل من الياء لذا كان الانتقال من الياء إلى الجيم سائغاً، كما أن في الجيم بعض الشدة التي تتناسب مع البدو ^(٤) ، ولهذا السبب لا نعجب حين نرى الصوتين ، يتبادلان في اللهجات العربية القديمة والحديثة ^(٥)

وقد لاحظ الفقهاء التقارب الصوتي في هذه الظاهرة ، وأخذوه بعين الاعتبار وبنوا عليه الحكم بعدم فساد الصلاة إذا أبدل المصلي الياء المشددة جيماً فقرأ: " (وزرابيج) بدلاً من ﴿ وَرَزَابِي مَبْنُوثَةٌ ﴾ [الغاشية: ١٦] ؛ لأن إبدال الجيم من الياء ليس ببعيد. ^(٦)

إبدال الجيم ياء (عكس الظاهرة): "الياء والجيم وقع التبادل بينهما في اللهجات القديمة والحديثة ، وذلك لوجود علاقة صوتية تربط بينهما ، ومن أجل ذلك وجد عكس هذه الظاهرة ، وهو إبدال الجيم ياء في اللهجات

(١) الكتاب ٤ / ١٨٢ ، الإبدال لأبي الطيب ١ / ٢٦٠ ، اللهجات العربية في التراث ١ /

٣٧٤ ، لهجة قبيلة أسد، علي ناصر غالب ص ١٠٠

(٢) بحوث ودراسات في اللهجات العربية ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٥٢ / ٤

(٣) ينظر : التجويد والأصوات د . نجا ص ٦١

(٤) ينظر : اللهجات العربية نشأة وتطوراً ص ١٨٠ ، التجويد والأصوات د . نجا ص

٦١ ، ٦٢ ، ميزان الذهب في معرفة لهجات العرب د. عبد التواب الأكرت ص ٢٢٦

(٥) ينظر : فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب ص ١٢٧

(٦) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٥

الحديثه ، وقد سماها أحد الباحثين بـ (العَيْعِيَّة) أو (الِجْجِيَّة) " (١) ، ويوجد هذا النطق على لسان أهل الكويت والخليج حديثاً فيقولون : (أنا ياء) في (أنا جاي) ، و(لما يبيي) في (لما يبجي) و (ريال) في (رجال) (٢) ويقولون في : " (مسجد) مثلاً (مَسِيد) ، وفي (دجاج) ، (دياي) " (٣) ، وهي ظاهرة قديمة تنسب لبني تميم (٤) ومن هنا ذهب الفقهاء إلى أن المصلي لو أبدل الجيم ياء فقرأ : (مسيد) مكان (مسجد) لا تفسد صلاته ؛ لأن إبدال الجيم ياء لغة في بني أسد ، ويقرؤون : (ولا تقربا هذه الشيرة) (٥) كما قالوا: أن الكلمة مع حرف البديل إذا كانت لا توجد في القرآن، والحرفان من مخرج واحد، أو بينهما قرب في المخرج ويجوز إبدال أحد الحرفين عن الآخر: لا تفسد صلاته عند بعض المشايخ رحمهم الله ، وعليه الفتوى " (٦) ، وقد أجاز اللغويون هذا النوع من الإبدال، وقالوا : بأنها لغة (٧) جاء في اللسان : " الْعَرَبَ تَجْعَلُ الْجِيمَ يَاءً فَتَقُولُ لِلشَّجَرَةِ شِيرَةَ " (٨) " بإبدالها ياءً مع فتح الشين

(١) ميزان الذهب في معرفة لهجات العرب ص ٢٢٧ ، بحوث ودراسات في اللهجات

العربية من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ص ٥٢ / ٦

(٢) ينظر : بحوث ودراسات في اللهجات العربية ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٦/٥٢

(٣) فصول في فقه العربية ص ١٢٨ ، ينظر : بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٧٥

(٤) ينظر : القلب والإبدال لابن السكيت ص ٩ ، الإبدال لأبي الطيب ١ / ٢٦١

(٥) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٢

(٦) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٣ ، ينظر : المحيط البرهاني ١ / ٣١٨

(٧) ينظر : تقويم اللسان ص ١٧٥ ، المطلع على ألفاظ المقنع ص ٢٩

(٨) لسان العرب ٧/١٠٩ (ي ص ص)

وكسرها لُقْرِبِهَا مِنْهَا مَخْرَجًا، كَمَا أُبْدِلَتِ الْجِيمُ مِنْهَا " (١) " وقرىء (الشَّيْرَةَ) ،
بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَالْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَهَا، (على لُغَةِ تَمِيمٍ) " (٢)

المطلب الرابع : الإبدال بين الصوامت وأثره في الصلاة

أولاً : إبدال بين الدال والتاء : التاء والدال من الحروف التي تخرج من
مخرج واحد وهو ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا. (٣)

كما أن : الدال كالتاء فهما نطعيتان متجانستان تتفقان في المخرج والشدة
والإصمات والانفتاح والاستفال، ولا يفترقان إلا في أن الدال مجهورة مقلقة
والتاء مهموسة، ولاتحادهما في المخرج تقريبًا ، وتقارب صفاتهما وقع بينهما
الإبدال في ألفاظ عديدة (٤) ، وقد ذكر الفقهاء بعضًا من الأمثلة التي وقع
الإبدال فيها بين التاء والدال وبيّنوا أثرها في فساد الصلاة :

(١) الدر المصون ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥

(٢) البحر المحيط ١ / ٢٥٦ ، ينظر : سر صناعة الإعراب ٢ / ٣٨٩

(٣) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠ ، ٧٥ ، ٧٦ ، التجويد
والأصوات د نجا ص ٤٩ ، المختصر في أصوات اللغة العربية د/ جبل ص ١٣٨ : ١٤١

(٤) ينظر : الإبدال ص ١٦ ، الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١ / ٩٩ : ١١١ ، الصحاح
١ / ٣٤٨ (ول ج) ، المزهرة ١ / ٣٥٨ ، التجويد والأصوات ، د/ إبراهيم نجا ص ٤٩ ،

القسم الأول : ما يؤدي الإبدال فيه بين التاء والذال إلى فساد الصلاة :

أ- ما أبدل فيه الذال تاء ، وتفسد به الصلاة :

١- إبدال الذال تاء في لفظ (يلد ، ويولد) ذهب الفقهاء إلى أنه لو أبدل القارئ في الصلاة الذال تاء في قوله تعالى: ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص: ٣] فقرأ (لم يلت ولم يولت) تفسد صلاته ؛ للبعد الفاحش^(١) فمع أن الإبدال بين التاء والذال مما تسوغه القوانين الصوتية إلا أن هذا الإبدال أدى إلى تغيير دلالة اللفظ تغييراً فاحشاً فأخرج اللفظ عن كونه من القرآن ، ومن ثم فسدت به الصلاة .

٢- إبدال الذال تاء في لفظ : (نعبد) ذهب الفقهاء إلى أنه لو قرأ : (إياك نعبت) في قوله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة: ٥] بإبدال الذال تاء قالوا : بأنه تفسد صلاته^(٢)؛ لأن دلالة نعبد : " أي إياك نوجد، وألعبد الموجد ، أما : (نعبت) فيقال: "عبت" اليد عبنا لواها، فهو عابت، واليد مغبوتة. ^(٣) فاختلاف دلالة لفظ (نعبت) عن دلالة لفظ (نعبد) اختلافاً كبيراً أدى بدوره لفساد المعنى المراد من الآية مما ترتب عليه فساد الصلاة.

٣- إبدال الذال تاء في لفظ : (أحد) وهو من الألفاظ التي ذهب الفقهاء إلى أن الإبدال فيها يؤدي إلى فساد الصلاة حيث قالوا : بأنه لو أبدل القارئ الذال تاء في قوله تعالى : ﴿ أَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَءَ أَحَدًا ﴾ [البلد: ٧]، فقرأ (أحت)

(١) ينظر : المحيط البرهاني ١/ ٣١٨ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٢

(٢) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٧

(٣) ينظر : كتاب الأفعال ٢/ ٣٨٣ ، لسان العرب ٢/ ٥٨ تاج العروس ٥ / ٦ (ع ب ت)

بالتاء تفسد صلاته^(١)، وكذلك لو قرأ: (قل هو الله أحت) بالتاء مكان الدال في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] تفسد صلاته؛ لعدم المعنى^(٢) لأن أصل : (أحد) وحد، والوحد: المنفرد^(٣) أما (أحت) : يُقال أحتِ صِنْفَةً هَذَا الكسَاءِ، وَهُوَ أَنْ يُقْتَلَ كَمَا يُقْتَلُ الكِسَاءُ القَوْمِيَّ... وَالْحَتِيُّ: الفتل"^(٤) فلعدم وجود معنى واضح يتناسب مع لفظ (أحد) في المعجم العربية ، تفسد الصلاة كما ذكر الفقهاء .

٤- إبدال الدال تاء في لفظ : (يدخلون) فقالوا لو قرأ: (يتخلون) بالتاء مكان الدال في قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ [النصر: ٢] فسدت صلاته؛ لأنه لا معنى له^(٥) فلفظ (يَتَخَلُّونَ) غير مستعمل في المعجم العربي فيما اطلعت عليه، ومن ثم يكون المصلي قد تكلم بكلام أجنبي خارج عن الصلاة ، فتفسد صلاته.

ب- ما أبدل فيه التاء دالاً ، وتفسد به الصلاة :

إبدال التاء دال في لفظ : (عنت) حيث ذهب الفقهاء إلى أنه لو أبدل القارئ في الصلاة التاء دالاً في قوله تعالى: ﴿وَعَنْتَ أَلْجُوهَ لِلْحَيِّ الْقِيَوْمِ﴾ [طه: ١١١] فقرأ: (وعند الوجوه) بالدال مكان التاء في (عنت)، تفسد صلاته ،

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٧ ، فتاوى قاضيخان ١ / ٦٩

(٢) ينظر : ، فتاوى قاضيخان ١ / ٦٩ ، غنية المتلمي ص ٤٩١ ، ٤٩٢

(٣) ينظر : العين ٣ / ٢٨٠ ، مقاييس اللغة ٦ / ٩٠ (و ح د)

(٤) تهذيب اللغة ٥ / ١٣٠ (ح ت ي)

(٥) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٩ ، غنية المتلمي ص ٤٨٨

للبعد الفاحش^(١)؛ لأن " العَنْتُ: إدخالُ المشقَّةِ على إنسانٍ " ^(٢) وقيل: العنت: الهلاك، وأصله المشقة^(٣) أما (عَنْدَ) فيقول الخليل: " عِنْدَ الرَّجُلِ...إذا طغى وعتا، وجاوز قدره، ومنه: المعاندة، وهو أن يعرف الرَّجُلُ الشيءَ ويأبى أن يقبله أو يقر به " ^(٤) فمع أن التاء تبدل دالاً في بعض الألفاظ إلا أن هذا الإبدال قد أدى إلى تغيير المعنى تغيراً فاحشاً فمعنى (عنت الوجوه) غير (عند الوجوه) ، ومن ثم قال الفقهاء بفساد الصلاة .

القسم الثاني : ما لا يؤدي الإبدال فيه بين التاء والدال إلى فساد الصلاة :

ذكر الفقهاء بعض الأمثلة التي لا يؤدي الإبدال فيها بين التاء والدال إلى فساد الصلاة من ذلك : لو أخطأ المصلي فقرأ (فعال لما يريت) بالتاء بدلاً من الدال في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧] حيث قالوا لا تفسد صلاته^(٥)، وكذلك لو أبدل التاء دالاً فقرأ (مدبر) بالدال بدل التاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَؤُلَاءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَطِلٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٣٩] لا تفسد صلاته. ^(٦)، لأن الكلمتين تقاربنا معنى ، ومثله

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٤ ، غنية المتملي ص ٤٩٠

(٢) العين ٢ / ٧٢ (ع ن ت)

(٣) تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب ص ٢١٩

(٤) العين ٢ / ٤٢ (ع ن د)

(٥) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٩ ، الزيادة والإحسان ٤ / ٣٠٠

(٦) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٧ ، فتاوى قاضيخان ١ / ٦٩ ، غنية المتملي ص ٤٨٩

موجود في القرآن الكريم، ومن ثم لم يتغير المعنى تغيراً فاحشاً (١) ؛ لأن
النَّبَارُ : الْهَلَاكُ ، وسوء العقبى " (٢) "وَالدَّبَارُ بِالْفَتْحِ الْهَلَاكُ " (٣)

ثانياً: إبدال الثاء تاء: التاء والثاء من الحروف التي وقع الإبدال بينهما في
كلمات كثيرة ؛ وذلك لأن التاء تخرج مما بين طرف اللسان وأصول الثنانيا
العليا(٤)، والثاء تخرج مما بين طرف اللسان وأطراف الثنانيا العليا. (٥) كما أن
الحرفين يتفقان في صفات : الهمس ، والاستفال ، والانفتاح ، والإصمات ،
ولم يختلفا إلا في أن التاء شديدة ، والثاء رخوة (٦) وكأن من يبذل الثاء تاء
قد أثر

الصوت الشديد ، وهو التاء على الصوت الرخو وهو الثاء. (٧) وقد راعى
الفقهاء ذلك في أحكامهم وقالوا : لو قرأ (ولا أكثر) بالتاء بدلاً من الثاء في
قوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ
سَادِسُهُمْ وَلَا آدِنِي مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ [المجادلة: ٧]
لا تفسد صلاته (٨) ؛ وذلك تبعاً لكثرة الإبدال بين الثاء والتاء ، ولأن المعنى

(١) ينظر: غنية الممتلي ص ٤٨٨ ، ٤٨٩

(٢) المحرر الوجيز ٤٤٨/٢

(٣) مختار الصحاح ص ١٠١ (د ب ر)

(٤) ينظر الكتاب ٤/٤٣٣ ، ينظر : التجويد والأصوات د . نجا ص ٤٩

(٥) ينظر : الكتاب ٤/٤٣٣ ، التجويد والأصوات د . نجا ص ٥٤

(٦) ينظر : التجويد والأصوات د . نجا ص ٥٠ ، ٥٦

(٧) الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١/ ٩٤ : ٩٧ ، تهذيب اللغة ١٤/ ١٩٨ (ر ت م)

(٨) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٧

بالتاء قريب من المعنى بالتاء، وقد ورد لفظ (أكثر) بالتاء كثيراً في الأمثال الشعبية بدلاً من (أكثر) بالتاء من ذلك : أكثر من الهمّ ع القلب.^(١)

بينما ذهب الفقهاء إلى أن المصلي لو أبدل التاء تاء في قوله تعالى : ﴿وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكُلِ خَمَطٍ وَأَثَلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ﴾ [سبأ: ١٦] " فقرأ : (خمط وأتل) بالتاء تفسد صلاته^(٢) والعلة في ذلك عندهم : تغير المعنى تغيراً فاحشاً ؛ لأن الأثل : شجر ثابت الأصل.^(٣) بينما: الأثل " الألبطُ وَالتَّأَثُّلُ " ^(٤) " يقال: أتل يأتل. وهو مشي بطيء " ^(٥)

ثالثاً : الإبدال بين الحاء والخاء وأثره في الصلاة :

الحاء والخاء من حروف الحلق ف : الخاء تخرج من أدنى الحلق إلى الفم^(٦)، والحاء من وسط الحلق^(٧) فالحاء والخاء متجاوران كما أنهما متفقان في صفات : الهمس والرخاوة والانفتاح ، والإصمات، ولا يختلفان إلا في أن الخاء مستعلية ، والحاء مستقلة^(٨) وبسبب تجاورهما في المخرج ، والاتفاق

- (١) ينظر : الأمثال العربية والأمثال العامية مقارنة دلالية د علاء الحمزوي ص ٨٣
- (٢) ينظر : فتاوى قاضيخان /١ /٧٠ ، ٧١ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٩
- (٣) ينظر : المفردات ص ١٠ ، مقاييس اللغة /١ /٥٨ (أ ث ل) الأثل: الغابة غيضة ذات شجر كثير على تسعة أميال من المدينة ، ينظر : الصحاح ٤ / ١٦٢٠ التحقيق رقم (٥)
- (٤) مقاييس اللغة /١ /٤٧ (أ ت ل)
- (٥) الألفاظ لابن السكيت ص ٢٠٣
- (٦) الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، التجويد والأصوات د/ إبراهيم نجا ص ٦٦
- (٧) الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، التجويد والأصوات د/ إبراهيم نجا ص ٦٦
- (٨) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٤ ، التجويد والأصوات د/ إبراهيم نجا ص ٦٧

في معظم الصفات وقع الإبدال بينهما كثيراً^(١) وقد عقد ابن جني في الخصائص باباً أسماه : " باب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه"^(٢)

أ- الإبدال بين الحاء والخاء وعدم فساد الصلاة : تعرض الفقهاء لبيان حكم إبدال الحاء خاء وأثره في الصلاة فقالوا : لو أخطأ المصلي " فقرأ (الحمد لله) بالحاء المعجمة في قوله تعالى : ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] لا تقسد صلاته عند المشايخ ؛ لأن الحاء والخاء قريبي المخرج"^(٣) كما ذهب الفقهاء إلى أنه لو قرأ (سبخا طويلا) بالحاء في قوله تعالى : ﴿ اِنَّ لَكَ فِي اَلنَّهَارِ سَبْحًا طَوِيْلًا ﴾ [المزمل: ٧]

لا تقسد صلاته"^(٤) وقد استند الفقهاء في حكمهم بعدم فساد الصلاة في هذا النوع من الإبدال على أربعة أمور:

الأمر الأول: أن إبدال الحاء خاء تسوغه القوانين الصوتية ؛ لتجاورهما في المخرج ، والاتفاق في معظم الصفات .

(١) ينظر: الإبدال ص ٩، الإبدال لأبي الطيب ١/٢٧٠: ٢٧٣، تهذيب اللغة ٥/٢١٧

(ح ث ر م) ، ٨/٧ (ف خ) ، لسان العرب ٦/ ٢٢٨ (ن خ س) ، المزهر ١/ ٤٢١

(٢) الخصائص ٢/ ٨٤

(٣) ينظر: المحيط البرهاني ١/ ٣٢٠ ، الفتاوى التاتارخانية ٢/ ٨٣

(٤) ينظر : الفتاوى البزازية ١/ ٢٢ ، الفتاوى التاتارخانية ٢/ ٨٣ ،

الأمر الثاني : أن هذه قراءة ، وهي قراءة شاذة قرأ بها يحيى ابنُ يَعْمَرَ وَعَكْرِمَةُ وابْنُ أَبِي عَبْلَةَ (سَبْحًا) بِالْحَاءِ الْمُنْقُوطَةِ وَمَعْنَاهُ: خِفَّةٌ مِنَ التَّكَالِيفِ^(١)، و" القراءة الشاذة لا توجب فساد الصلاة "^(٢)

الأمر الثالث : قرب المعني بين (سبجًا - وسبجًا) ، قال الفراء معناهما واحد السَّبِخ: السعة وسمعت العرب تقولُ: سَبَّخِي صُوفَكَ، وهو شبيه بالندف، والسَّبِخ نحو من ذَلِكَ، وكلَّ صَوَابٍ بِحَمْدِ اللَّهِ^(٣) وأكد ذلك الزجاج بقوله : " ومعنى (سبجًا) صحيح في اللغة ... فالمعنى على ذلك أن لك في النهار توسعاً طويلاً، وَمَعْنَاهُ قَرِيبٌ مِنْ مَعْنَى السَّبِخِ "^(٤)

الأمر الرابع : أن بعض اللغات كاللغة التركية لا يوجد فيها حرف الحاء ، ومن ثم فهناك عسر وصعوبة على بعض العجم في النطق بالحاء ، ومن ثم لا تفسد صلاة من أبدل الحاء خاء، لأنه لا يمكنه إقامة الحاء إلا بمشقة فصارت لهذه لغته، وكذلك في كل أعجمي لا يمكنه إقامة حرف إلا بمشقة وجهد^(٥)

(١) ينظر : الإبدال لابن السكيت ص ٩ ، شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٦٤ ، المحرر

الوجيز ٥ / ٣٨٨ ، البحر المحيط ١٠ / ٣١٥

(٢) الفتاوى البيزانية أو الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان ٢٢/١

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٩٧/٣ ، ينظر : الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١ / ٢٧٠ ، تهذيب اللغة ٧ / ٨٨ (س ب خ) ، المزهر ١ / ٤٢١

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٤١ ، تهذيب اللغة ٤ / ١٩٦ (س ب ح)

(٥) غنية المتملي في شرح منية المصلي ص ٤٨١ ، ٤٨٢

وقاسوا على ذلك بعض الألفاظ فقالوا : لو قرأ (إنه كان بي خفياً) بالخاء مكان الحاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِى حَفِيًّا ﴾ [مريم: ٤٧] لا تفسد صلاته، وهذا يمكن أن يخرج على قول المتقدمين، لصحة المعنى أي خفياً لطفه وإحسانه في إجابة دعاء. (١)، ولو قرأ (وإن كنت لمن الساحرين) بالحاء بدلاً من الخاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ لَمِنَ السَّخِرِينَ ﴾ [الزمر: ٥٦] لا تفسد صلاته. (٢) لـ " أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد كان بينهما قرب المخرج، وأحدهما يبديل عن الآخر كان ذكر هذا الحرف كذكر ذلك الحرف ، فيكون قرآناً معنى، فلا يوجب فساد الصلاة " (٣)

ب- الإبدال بين الحاء والخاء وأثره في فساد الصلاة : ذهب الفقهاء إلى أنه إذا أدى ذلك الإبدال إلى تغير المعنى تغيراً فاحشاً يتعارض مع دلالة الآية تفسد الصلاة كما لو قرأ (نار خامية) بالخاء بدلاً من الحاء في قوله تعالى: ﴿ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾ [القارعة: ١١] (٤) ؛ لأن الدلالة المرادة من الآية : بيان قوة النار وأنها شديدة الحرارة (٥) ولفظ (خامية) يتعارض مع تلك الدلالة ؛ لأن معنى خام : جبن وضعف (٦)

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٩١/٢، غنية المتملي في شرح منية المصلي ص ٤٨٢

(٢) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٨٩ / ٢

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ٣١٩ / ١

(٤) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٩٠ / ٢، فتاوى قاضيخان ٧١ / ١

(٥) تفسير الجلالين ص ٨٢٠

(٦) العين ٣١٦ / ٤ (خ ي م)

وكذلك لو قرأ (يومئذ تحدث أخبارها) بالحاء بدلاً من الخاء في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] اختلفوا فيه قال: بعضهم تفسد صلاته (١) لاختلاف الدلالة؛ لأن " معني (تَحَدَّثَتْ أَخْبَارَهَا) تخبرُ بما عمَلَ عَلَيْهَا" (٢) بينما دلالة حَبَرَ تعني: " الأَثَرُ فِي حُسْنٍ وَبَهَاءٍ. فَالْحَبَارُ: الأَثَرُ" (٣)

رابعاً : الإبدال بين الظاء والذال : الظاء والذال من الحروف التي تخرج من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا (٤) فبينهما اتحاد في المخرج ، كما أنهما يتفقان في صفات: الجهر والرّخاوة والإصمات ؛ ولذلك جاز وقوع الإبدال بينهما ، ولم يختلفا إلا في أن الظاء صوت مستعل مطبق، والذال صوت مستقل منفتح (٥) وقد وقع الإبدال بين الذال والظاء كثيراً في اللغة. (٦)

أ- إبدال الذال ظاءً وعدم فساد الصلاة :

بناء على التقارب الصوتي بين الظاء والذال ذهب الفقهاء إلى أنه لو أبدل المصلي الذال ظاء في قوله تعالى: ﴿وَدَائِبَةٌ عَلَيْهِمْ ظَلَّلُهَا وَذَلَّلَتْ قُطُوفُهَا تَذَلِيلًا﴾ [الإنسان: ١٤] فقرأ (ظَلَّلَتْ) بالظاء المعجمة بدلاً من (ذَلَّلَتْ) بالذال

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٩٠ ، فتاوى قاضيخان ١ / ٧١

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣٥١

(٣) مقاييس اللغة ٢ / ١٢٧ (ح ب ر)

(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، ينظر : الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص ٤٧،

التجويد والأصوات د. إبراهيم نجا ص ٤٧، ٥٤، المختصر في أصوات اللغة ص ١٤٦

(٥) ينظر: التجويد والأصوات د.نجا ص ٥٥، ٥٤ ، المختصر في أصوات اللغة ص

١٤٦

(٦) ينظر : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٣٩ ، الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢ / ٢٠، ٢١

لا تفسد صلاته ؛ لقرب المعنى^(١) بين (ظلت - وذلت) في الآية الكريمة؛ لأن " الذَّلُّ مصدر الذَّلُول أي المُتَقَاد... ويقال للكَرْم إذا ذُلِّيت عَنَاقِيدُهُ: قد ذُلِّلَ تَذْلِيلًا "^(٢) وَالظَّلَّةُ: الظَّلَال، وَالظَّلَال: ظِلَال الجَنَّةِ الَّتِي لَا شَمْسَ فِيهَا، وَالظَّلَال: مَا أَظْلَكَ مِنْ سَحَابٍ وَنَحْوِهِ^(٣)

ب- إبدال الظاء ذالاً وعدم فساد الصلاة :

من الألفاظ التي ذهب الفقهاء إلى أن إبدال الظاء فيها ذالاً لا يؤثر في صحة الصلاة لفظ (فظلت) حيث قالوا : بأن المصلي لو قرأ (فذلت أعناقهم) بالذال المعجمة بدلاً من الظاء في قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُنَّا نُنزِلُ عَلَيْنَهُمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ هَا خَضِعِينَ ﴾ [الشعراء: ٤] لا تفسد صلاته^(٤) وقد استند الفقهاء في الحكم بالصحة على ثلاثة أمور:

الأمر الأول : أن إبدال الظاء ذالاً أمر له مبرر صوتي ، الأمر الثاني : وجود اللفظ بعد الإبدال في القرآن الكريم ، الأمر الثالث : صحة المعنى الجديد للدلالة المرادة من الآية ؛ لأن الدلالة المرادة : أنهم مُتَقَادُونَ بمعنى: "فَظَلَّتِ الْقَوْمُ الَّذِينَ أَنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً خَاضِعَةً أَعْنَاقُهُمْ لَهَا مِنْ الذَّلَّةِ"^(٥) ولفظ : (فَذَلَّتْ) يعطي معنى قريب من هذا ؛ لأن " الذَّلُّ: " أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى الْخُضُوعِ ، وَالْإِسْتِكَانَةِ ، وَاللَّيْنِ . فَالذَّلُّ: ضِدُّ الْعِزِّ.^(٦)

(١) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٩٠ ، غُنية المتلمي ص ٤٧٩

(٢) العين ١٧٦/٨ (ذ ل)

(٣) ينظر : لسان العرب ٤١٦/١١ (ظ ل)

(٤) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٩٠ ، غُنية المتلمي ص ٤٧٩

(٥) جامع البيان ٥٤٤/١٧

(٦) مقاييس اللغة ٣٤٥/٢ (ذ ل)

وهو ما قال به الفقهاء في لفظ (ليغيظ) حيث قالوا لو قرأ المصلي: (ليغيظ) بالذال المعجمة بدلاً من الظاء في قوله تعالى: ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] لا تفسد صلاته ؛ لاتحاد المعنى^(١) واللغة تؤيد ذلك جاء في القاموس المحيط : "والمُعْتَادُ: الْمُعْتَاطُ"^(٢) "لغة أو إبدال"^(٣)

ج - الإبدال بين الظاء والذال وأثره في الحكم بفساد الصلاة : ذهب الفقهاء إلى أنه لو قام المصلي بإبدال الظاء ذالاً أو الذال ظاءً ، وترتب على هذا الإبدال أن اللفظ الجديد بعد الإبدال ليس له معنى ، أو كان له معنى لكنه بعيد عن الدلالة المرادة ، فسدت الصلاة ، وذكروا عدة أمثلة على ذلك منها: لو قرأ (بذلام) بالذال المعجمة مكان الظاء في قوله تعالى: ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدِيَّ وَمَا أَنَا بِظَلْمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩] تفسد صلاته ؛ إذ لا معنى له ، ولو قرأ: (وهو مكذوم) بالذال المعجمة بدلاً من الظاء في قوله تعالى: ﴿فَأَصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ الْأُخْتِ إِذْ نَادَى وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾ [القلم: ٤٨] تفسد صلاته ؛ إذ لا معنى له ، ولو قرأ: (وظروا ظاهر الإثم) بالظاء المعجمة مكان الذال في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَهْرَ الْأَثِمِ وَبَاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠] تفسد صلاته ، لبعده المعنى ، لأن معنى (وظر) سمن ، وهو في غاية البعد عن معنى الترك ، ولو قرأ: (وجعلوا لله مما ظراً) بالظاء المعجمة بدلاً من الذال في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا﴾

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٦ ، غنية المتلمي ص ٤٧٨

(٢) القاموس المحيط ص ٣٣٦ ، ينظر : المحيط في اللغة ٥/١١٨

(٣) معجم متن اللغة ٤/٣٣٦

[الأنعام: ١٣٦] تفسد صلاته، لبعده المعنى؛ لأن (ظراً) معناه انجمد ويبس من البرد، وهو في غاية البعد من (الدرء) الذي معناه البث، وليس في القرآن.^(١)

خامساً: إبدال الصاد سينا أو زايًا ، وإبدال السين صاءً وأثره في الصلاة

تتشترك حروف أسلة اللسان^(٢) (الزاي والسين والصاد) في أنها تخرج من مخرج واحد: مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ، كما أنها تتفق في صفة : الرخاوة، بالإضافة إلى أنها أصوات صغيرة وهي أصوات مصمتة ؛ لعدم دخولها في نطاق حروف الخفة ، بينما يختلفن في أن : السين والصاد مهموسان بينما الزاي مجهورة^(٣)، ونظرًا لتجانسهن وقع الإبدال بينهما كثيرًا ، ولذلك ذهب الفقهاء إلى جواز قراءة بعض الكلمات التي تحتوي على حرف الصاد بالسين أو الزاي، ولا يؤثر ذلك على صحة الصلاة فقالوا : " كل صاد بعده طاء كقوله تعالى: (الصراط)، أو غين كقوله تعالى: ﴿وَلِتَصْغَى﴾ [الأنعام: ١١٤] و: ﴿صِغْرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، وكل سين بعده قاف كقوله تعالى: ﴿سَلْقُوكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٩] و﴿سَقَرٌ﴾ [القمر: ٤٨] ، أو بعده خاء كقوله تعالى : ﴿وَسَخَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٢] ، وما أشبه هذا، يجوز أن يقال: مكان الصاد سينا أو زايًا أو مكان السين صاءً ، وأما الصاد التي بعدها الدال : إن كانت الصاد ساكنة كقوله تعالى : ﴿يُصْدِرُ﴾ [التقصص: ٢٣] يجوز أن يقرأ بالسين أو بالزاي ، وكل صاد متحركة نحو قوله تعالى : ﴿الْصَّمْدُ﴾

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٨ : ٩٢ ، غنية المتملي ص ٤٧٩

(٢) وهي مستدق طرفه ، ينظر : المختصر في أصوات اللغة العربية ص ١٤٣

(٣) ينظر : الكتاب ٤/٤٣٤، النشر ١ / ٢٠٣ ، التجويد والأصوات ، د. نجا

[الإخلاص: ٢] لا يجوز أن يقرأ بالسين ، ولو قرأ تفسد صلاته " (١) والسبب في ذلك أنّ القاف والطاء والخاء والغين حروف استعلاء، والسين حرف مُستقل، فكرهوا الخروج من تسفل إلى تصعد، لأنّ ذلك ممّا يثقل، فأبدلوا من السين صادًا ليتجانس الحرفان (٢)

النوع الأول : إبدال الصاد سينًا وأثره في الصلاة :

أ- إبدال الصاد سينًا وعدم فساد الصلاة :

لو قرأ (اهدنا السراط) بالسين ، أو بالزاء الخالصة ، أو بالصاد التي بين الزاي والسين في قوله تعالى : ﴿ أَهْدِنَا آلْصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ لا تفسد صلاته ؛ لأن هذه قراءة مشهورة (٣) وقد بنى الفقهاء حكمهم بعدم فساد الصلاة هنا بناء على أمر صوتي هو تجانسهن ، ومن ثم جواز الإبدال ، وقد نص الفقهاء على ذلك فقالوا: "والمعنى في ذلك كلّهُ أن الحرفين إذا كانا من مخرج واحد أو كان بينهما قرب المخرج، وأحدهما يبديل عن الآخر كان ذكر هذا الحرف كذكر ذلك الحرف، فيكون قرآنًا معنى، فلا يوجب فساد الصلاة عند بعض المشايخ، وعليه الفتوى" (٤) ولو قرأ (سددناكم) بالسين مكان الصاد في قوله تعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوهُمُ أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنْ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ ﴾ [سبأ: ٣٢] لا تفسد صلاته ، لصحة المعنى على أنا سددنا

(١) الفتاوى التاترخانية ٢ / ٨٢ ، ينظر : المحيط البرهاني ١ / ٣٢٠

(٢) ينظر : العين ٦١/٥ (ص ق ر) ، الممتع الكبير في التصريف ص ٢٧٣ ، الإبدال لأبي الطيب اللغوي ١٩٦/٢ : ١٧٢ ، شرح المفصل ٥ / ٤١٣ ، ٤١٤ (س ق ع)

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ١ / ٣٢٠ ، الفتاوى التاترخانية ٢ / ٨٣

(٤) ينظر : المحيط البرهاني ١ / ٣١٩

عقولكم عن فهم الهدى " (١) وبالرجوع إلى أهل اللغة اتضح أن المبرر الصوتي موجود، وهو أن الصاد من الحروف التي تقلب شيئاً بسبب اتحاد المخرج .

كما أن المبرر الدلالي متحقق أيضاً ؛ لأن الصد : الإعراض، والعدول، والميل ، والمنع (٢) وقريب منه (السد) (٣) ويؤيده ما جاء في لسان العرب : " والصدُّ: الْجَبَلُ؛ وَالسَّيْنُ فِيهِ لُغَةٌ... وَيُقَالُ لِلْجَبَلِ صَدٌّ وَسَدٌّ. (٤)

ب- إبدال الصاد شيئاً وأثره في الحكم بفساد الصلاة:

من القواعد التي اعتمدها الفقهاء في الحكم بصحة الصلاة أو فسادها عند إبدال أحد الحروف تغير المعنى تغيراً فاحشاً، أو عدم تغيره، وبناء على ذلك اختلف فقهاء المذهب الحنفي فيما إذا قام المصلي بإبدال الصاد شيئاً في بعض الألفاظ من ذلك : لفظ (الصد) فذهب بعضهم إلى أنه لو قرأ (الله السمد) بالسين بدلاً من الصاد في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [الإخلاص: ٢] تفسد صلاته (٥) لاختلاف دلالة (السمد عن الصمد) ؛ يقال : صَمَدٌ إِلَى الشَّيْءِ : قَصَدَ إِلَيْهِ ، وَالصَّمَدُ : السَّيِّدُ ، وَسَمَدٌ عَنِ الشَّيْءِ : غَفَلَ عَنْهُ (٦)

(١) غنية المتملي ص ٤٨٥ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٧

(٢) مقاييس اللغة ٣ / ٢٨٢ (ص د) ، الفروق اللغوية ص ١١٤

(٣) مقاييس اللغة ٣ / ٦٦ (س د)

(٤) ينظر : لسان العرب ٣ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ (ص د)

(٥) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٦

(٦) التبيين والإقتصاد في الفرق بين السين والصاد ص ٣١ ، ٣٢

بينما ذهب بعضهم كنجم الدين النسفي أنه لَا تَقْسُدُ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّ السَّمَدَ السَّيِّدُ ، وهكذا حكى فتوى القاضي الإمام الزاهد أَبِي بَكْرٍ الزَّرْنَجَرِيِّ رحمه الله" (١)

وذلك لقرب المخرج وصحة معنى السمد ؛ لأنه مشتق من سمد بمعنى علا وتكبر (٢) يقال : "سمد سموذًا: رفع رأسه تكبرًا ، وكل رافع رأسه فهو سامد" (٣) وخرَجَ بعضهم عدم فساد الصلاة على قراءة الألتغ ، ومن بمعناه من العجم كالهنود والأتراك. (٤)

ومن المواطن التي ذهب بعض المحققين من مشايخ الفقه الحنفي إلى أن إبدال الصاد سينًا يؤدي إلى فساد الصلاة ما لو قرأ المصلي: (رحلة الشتاء والسيف) بالسین مكان الصاد في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ إِذْ لَبِثُوهُمْ رِحْلَةَ الْشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾ [قریش: ١، ٢] ، وعلّة فساد الصلاة عندهم أنه وإن كان إبدال الصاد سينًا من الأمور الصوتية الجائزة إلا أن هذا الإبدال قد أدى إلى تغيير المعنى تغييرًا فاحشًا؛ لأنه يصير اسم شيء آخر فتغير به المعنى المراد، ومن ثم تقسد الصلاة. (٥)

(١) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب ص ٢٣٥ ، المحيط البرهاني ١ / ٣٢٠ ، الفتاوى

التاتارخانية ٢ / ٨٣ ، الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول ٥ / ٤٤٣

(٢) ينظر: غنية المتملي ص ٤٨٥

(٣) الصحاح ٢ / ٤٨٩ (س م د)

(٤) ينظر: غنية المتملي ص ٤٨٥

(٥) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٣ ، ٨٤ ، غنية المتملي ص ٤٨٦

لو أبدل المصلي حرف الصاد سيناً في قوله تعالى: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر: ١] فقرأ (إذا جاء نصر الله) بالسين بدلاً من الصاد.

ذهب بعض المحققين من مشايخ الفقه الحنفي إلى فساد الصلاة ؛ لأنه يصير اسم شيء آخر فتغير به المعنى وهذا هو الأصل^(١)، بينما ذهب بعض منهم إلى عدم فساد الصلاة ؛ لأن من جملة معانيه : القطعة من الجيش ، ويتقديره يصح المعنى فإن جيش الله وهم الملائكة مستلزم للنصر^(٢) ، وفي اللسان : " والمِنْسَرُ أَيضًا: قِطْعَةٌ مِنَ الْجَيْشِ تَمُرُّ قُدَّامَ الْجَيْشِ الْكَبِيرِ^(٣)

النوع الثاني : إبدال السين صادًا وأثره في الصلاة :

أ- إبدال السين صادًا وعدم فساد الصلاة :

ذهب الفقهاء إلى أن المصلي لو قرأ (صائغًا) بالصاد بدلاً من السين في قوله تعالى: ﴿ كَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّرِيبِينَ ﴾ [النحل: ٦٦] لا تفسد صلاته^(٤) ومن ذلك : لو قرأ (ولا يغوث ويعوق ونصرا) بالصاد بدلاً من السين في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴾ [نوح: ٢٣] لا تفسد صلاته ؛ لأنه لا محذور في تغيير اسم الصنم ، ولا بعد عن مرادهم ، فإنهم كانوا يستنصرون بالأصنام ، وبعض

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٣ ، ٨٤

(٢) غنية المتملي ص ٤٨٥

(٣) لسان العرب ٥ / ٢٠٥ (ن س ر)

(٤) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٩١

الأصنام اسمه نصر بفتح الصاد مشددة، وهو الذي سمي به بخت نصر^(١)، ومن ذلك : " لو قرأ (اصاطير) بالصاد مكان السين في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأُولِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٥] لا تفسد صلاته ؛ لأن الصطر بمعنى السطر"^(٢) كما ذهب بعض الفقهاء إلى أن التقارب الصوتي بين الحرفين المبدل والمبدل منه ، والتقارب الدلالي بين معنى الكلمتين قبل الإبدال وبعد الإبدال يجعل الصلاة صحيحة كما لو قرأ : " (خاسنًا وهو حصير) بالصاد مكان السين في (حسير) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعِ أَلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ أَلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك: ٤] لا تفسد ؛ لصحة المعنى على أنه فعيل بمعنى مفعول من الحصر، وهو الحبس أي ممنوع عن رؤية الفطور لعدم الفطور"^(٣) وبالرجوع إلى أهل اللغة والتفسير تبين أن هناك تقاربًا في المعنى؛ لأن معنى حسير: ذليل^(٤)

ب- إبدال السين صادًا وأثره في الحكم بفساد الصلاة :

من الألفاظ التي يؤدي إبدال السين صادًا إلى الحكم بفساد الصلاة لفظ: (سربا) حيث ذهب الفقهاء إلى أنه لو قرأ (سربًا) بالصاد مكان السين في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنَهُمَا نِسِيَا حُوتَهُمَا فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا ﴾ [الكهف: ٦١] تفسد صلاته لأمرين^(٥) الأمر الأول: بُعد الدلالة بين

(١) ينظر : غنية المتلمي ص ٤٨٥، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٤

(٢) غنية المتلمي ص ٤٨٥، ينظر : تاج العروس ١٢ / ٣١٤ (ص طر)

(٣) غنية المتلمي ص ٤٨٥ ، ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٤

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ١٩٨ ، بحر العلوم ٣ / ٤٧٤

(٥) غنية المتلمي ص ٤٨ ، ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٨ ، فتاوى قاضيخان

اللفظين؛ لأن الصرب اللبن الحامض ^(١) بينما السرب المسلك الذي يجري فيه الماء ^(٢) الأمر الثاني : أن لفظ (صربا) لا يوجد في القرآن. ^(٣)

سادساً : الإبدال بين الضاد والظاء وأثره في الصلاة:

الضاد والظاء وإن اختلفا في المخرج إلا أنهما يتفقان في صفات كثيرة، ونتيجة لذلك يمكن انتقال مخرج الضاد إلى الظاء ^(٤)، ولقرب صدی صوت الضاد من صدی صوت الظاء وقع الالتباس بينهما مما أدى إلى وجود ألفاظ تقال بالضاد والظاء. ^(٥) وقد تعرض الفقهاء لأثر الإبدال بينهما في الصلاة فقالوا: لو قرأ (بظنين) بالظاء بدلاً من الضاد في قوله تعالى : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكوير: ٢٤] لا تقسد صلاته. ^(٦)، قال الزجاج : " (بظنين) ويقراً (بضنين) فمن قرأ (بظنين) فمعناه ما هو على الغيب بمُتَمِّم وهو الثقة فيما أداه عن الله - جلَّ وعزَّ - ... ومن قرأ (بضنين) فمعناه ما هو على الغيب ببخيل، أي هو - صلى الله عليه وسلم - يؤدي عن الله ويُعَلِّمُ كتابَ الله" ^(٧)

(١) العين ٧ / ٢٤٩، تهذيب اللغة ١٢ / ١٢٦، الصحاح ١ / ١٦٢ (ص ر ب)

(٢) ينظر : العين ٧ / ٢٤٩، تهذيب اللغة ١٢ / ٢٨٨ (س ر ب)

(٣) ينظر : غنية المتلمي ص ٤٨٦

(٤) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣، سر صناعة الإعراب ١ / ٦٠، ٦١، الأصوات

اللغوية د. أنيس ص ٤٨، ٤٩، التجويد والأصوات، د/ نجا ص ٥٤

(٥) ينظر : خائص لهجتي تيم وقريش ص ١٠٣

(٦) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٦

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٢٩٣

أثر الإبدال بين الضاد والظاء في حكم الصلاة :

اختلف الفقهاء في حكم الصلاة إذا أبدل المصلي الضاد ونطق بالظاء بدلاً منها ، أو العكس بأن أبدل الظاء ضاداً في (الضالين) على أربعة أقوال :

القول الأول : لو قرأ الظاء مكان الضاد أو على العكس تفسد صلاته ، وهو قول الإمام أبي حنيفة ، ومحمد بن الحسن ^(١) وهو قول ابن الجزري حيث ذهب إلى أن بعض الناس يقلب الضاد ظاءً وقال بأن : "هذا لا يجوز في كلام الله تعالى لمخالفة المعنى الذي أراد الله تعالى إذ لو قلنا : { الظالين } بالظاء كان معناه الدائمين، وهذا خلاف مراد الله تعالى وهو مبطل للصلاة ؛ لأن (الضلال) ضد (الهدى) كقوله تعالى: ﴿ صَلِّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ ﴾ [الإسراء: ٦٧] ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] ونحوه ، وبالظاء هو الدوام كقوله تعالى: ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ [النحل: ٥٨] وشبهه" ^(٢)

القول الثاني: لا تفسد صلاته، وهو قول عامة المشايخ كمحمد بن سلمة. ^(٣)

القول الثالث : ذهب إلى التفريق بين الفقيه ، والعامي ، فتفسد صلاة الفقيه إذا أبدل ويعيد الصلاة من باب الاحتياط ، وهو قول لأبي مطيع ، بينما تصح صلاة العوام من باب الرخصة. ^(٤)

القول الرابع : فرق بين إبدال الضاد ظاءً ، وإبدال الظاء ضاداً فقالوا : لو قرأ ﴿ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] (الظالين) بالظاء مكان الضاد لا تفسد صلاته ؛

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٦

(٢) التمهيد في علم التجويد ص ١٣٠

(٣) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٢

(٤) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٦

لوجود لفظهما في القرآن، وقرب المعنى لصحة تقدير: (ولا الظالين) أي المستمرين في الضلال" (١) أما لو قرأ " بالضاد مكان الظاء فالقياس أن تفسد صلاته، وهو قول عامة المشايخ ، واستحسن بعض مشايخنا وقالوا: بعدم الفساد للضرورة في حق العوام خصوصاً للعجم، وهذا في الحروف المتقاربة في المخرج ، فأما في الحروف المتباعدة في المخرج بعد تغير المعنى فتفسد صلاته (٢)

ومن المواطن التي ذهب الفقهاء إلى صحة الصلاة فيها: ما لو قرأ المصلي: (ليغيض بهم الكفار) بالضاد المعجمة بدلاً من الظاء في قوله تعالى: ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩] لا تفسد صلاته، والعلة في ذلك بجانب التقارب الصوتي: أنه في القرآن ، ومعناه مناسب أي لينقص بهم الكفار (٣)، وهذا يتناسب مع المعنى المراد: "أي: ليُدخل الغيظ في قلوبهم" (٤)

سابعاً: إبدال القاف عيئاً وأثره في فساد الصلاة: القاف : من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، والعين : من وسط الحلق (٥) فالقاف لهوية، والعين حلقيه اختلفا في المخرج ، واتفقا في صفات : الجهر (القاف مهموس

(١) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٢ ، غنية المتملي ص ٤٧٨

(٢) الفتاوى التاتارخانية ٢/٨٢ ، ينظر : عُيُونُ الْمَسَائِلِ ص ٣٠ ، المحيط

البرهاني ٣١٨/١

(٣) غنية المتملي ص ٤٧٨

(٤) تفسير السمعي/٢١٠ ينظر: مقاييس اللغة ٤/٤٠٥ (غ ي ظ)

(٥) ينظر : الكتاب ٤ / ٤٣٣ ، التجويد والأصوات ، د. نجا ص ٦٣ ، ٦٦

عند المحدثين^(١)، والانفتاح والإصمات ، واختلفا في أن القاف صوت شديد مستعل ، والعين صوت متوسط مستقل.^(٢)

وتماشياً مع علم الأصوات والدلالة نص الفقهاء على عدم جواز إبدال القاف عيناً ؛ بسبب بعد المخرج ، وأن ذلك يؤدي إلى فساد الصلاة باتفاق الفقهاء جاء في المحيط البرهاني: " ولو ذكر العين مقام القاف ، أو اللام مكان النون ، أو على العكس تفسد صلاته بالاتفاق؛ إذ ليس بين هذه الحروف اتحاد المخرج ولا قربه.^(٣)

ومع أن هذا هو الأصل إلا أن الفقهاء قد استثنوا بعض الألفاظ التي وقع فيها إبدال بين حرفين مختلفي المخرج، وقالوا بعدم فساد الصلاة، إما لعموم البلوى ، أو لقرب المعنى الجديد مع دلالة الآية الكريمة ، وذلك كقوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِّنَ الْقَالِينَ ﴾ [الشعراء: ١٦٨] حيث قالوا : لو أبدل القاف عيناً فقرأ (من العالين) بالعين لا تفسد صلاته.^(٤)، وذلك لأن المعنى الجديد بعد الإبدال لا يتعارض مع دلالة الآية ؛ لأن" القالي: التارك للشيء الكاره له غاية الكراهة"^(٥) ودلالة العلو في اللغة تتماشى مع دلالة الآية الكريمة ؛ لأن

(١) القاف الحديثة هي التي تُسمع من القراء والمتعلمين في مصر وفي أقطار أخرى في هذا العصر ، وهي تخرج بالنقاء أقصى اللسان بأصل اللهاة هي شديدة مهموسة مستعلية منفتحة مصممة . المختصر في أصوات اللغة العربية ص ١٠٧

(٢) ينظر: التجويد والأصوات د.نجا ص ٦٧:٦٣ المختصر في أصوات اللغة ص ٩٧ : ١٠٧:

(٣) المحيط البرهاني ١ / ٣٢٠

(٤) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٩

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٩٩ ، ينظر : المحكم ٦ / ٥٠٢ (ق ل ي)

العلو" يَدُلُّ عَلَى السُّمُوِّ وَالْإِرْتِفَاعِ ، لَا يَبْتَدُ عَنْهُ شَيْءٌ" (١) أي عال عن هذه الأفعال ومن المبتعدين عنها من باب السمو والبغض لها (٢)

ثامناً : الإبدال بين اللام والنون وأثره في الصلاة:

اللام والنون بينهما تقارب في المخرج كما أنهما يتفقان في صفات: الجهر، والتوسط، والاستفال، والانفتاح والذلاقة (٣)، ومن ثم ساغ وقوع الإبدال بينهما، وقد حدث التعاقب بينهما كثيراً في اللغة؛ لأن: اللام تشترك مع النون والميم في كثرة شيوعها في اللغة العربية فهي تمثل ١٢٧ مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة في بحث قام به الدكتور إبراهيم أنيس (٤)، وكما شاع استعمال الصوت كان عرضة للقلب والإبدال والإدغام (٥)

وقد ذكرت كتب اللغة كثيراً من الألفاظ التي وقع الإبدال اللغوي فيها بين اللام والنون (٦) وقد تعرض الفقهاء لحكم الإبدال بينهما:

ب- إبدال النون لآماً وعدم فساد الصلاة : ذهب الفقهاء إلى أن المصلي لو قرأ (ولم يكل) باللام بدلاً من النون في قول الله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلِداً وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ

(١) مقاييس اللغة ٤/ ١١٢ (ع ل و)

(٢) معاني القرآن للفراء ٣/ ٢٤٧، ينظر: مقاييس اللغة ٤/ ١١٥ (ع ل و)

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ٦٠، التجويد والأصوات ص ٥٦، ٥٨، المختصر في أصوات اللغة ص ١٢٨، ١٢٣

(٤) الأصوات اللغوية ص ١٧٣

(٥) ينظر: اللهجات العربية في التراث ٢/ ٤٤١

(٦) ينظر: الخصائص ٢/ ٨٦، الإبدال ص ١، الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢/ ٣٨٢

وَلِيٍّ مِّنَ الذَّلِيلِ طَّ وَكَبِيرَهُ تَكْبِيرًا ﴿ [الإسراء: ١١١] لا تفسد صلاته (١) نظرًا للتقارب الصوتي ، ولعدم تغير الدلالة ، لأن النون ساكنة جاء بعدها لام فحقها الإدغام ، ومن ثم إذا أبدلها لامًا لم تتغير الدلالة ولم يقبح اللفظ.

ت- الإبدال بين اللام والنون وأثره في فساد الصلاة :

إبدال النون لامًا والعكس ، جائز من الناحية الصوتية نظرًا لاتحاد المخرج أو تقاربه ، بالإضافة إلى تقاربهما في الصفات كما سبق ، لكن التقارب الصوتي قد لا يكون كافيًا في الحكم بصحة الصلاة إذا تغير المعنى تغيرًا فاحشًا، أما إذا لم يتغير المعنى تغيرًا فاحشًا فيكون التقارب الصوتي كافيًا للحكم بصحة الصلاة ، وقد طبق الفقهاء ذلك فذكروا بعض الأمثلة منها :

١- إبدال اللام نونًا ، وأثره في فساد الصلاة:

لو قرأ (الباطن) بالنون بدلًا من اللام في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ ﴾ [الإسراء: ٨١] تفسد صلاته. (٢) ، نظرًا لتغير دلالة الباطن عن دلالة الباطل تغيرًا فاحشًا ؛ لأن " الباطلُ: ضدّ الحق (٣) والمعنى: " أن الإيمان يُبطلُ الكُفْر" (٤) بينما دلالة الباطن خلاف الظاهر (٥) ، فاختلاف

(١) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٧

(٢) الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٨٩ ، فتاوى قاضيخان ١ / ٧٠

(٣) الصحاح ٤ / ١٦٣٥ (ب ط ل)

(٤) معترك الأقران ٢ / ٢٠٩

(٥) جمهرة اللغة ١ / ٣٦٠ (ب ط ن)

المعنى ظاهر وواضح بين الباطل والباطن ومن ثم حكم الفقهاء بفساد الصلاة.

٢- إبدال النون لأمًا وأثره في فساد الصلاة :

ذهب الفقهاء إلى أن المصلي لو قرأ (ألعمت) باللام بدلًا من النون في قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] تفسد صلاته^(١) ، للبعد الفاحش بين الداليتين لأن دلالة " الإنعام: إيصال الإحسان إلى الغير"^(٢)

بينما لفظ (لعم) لم أفق له على دلالة في المعاجم العربية إلا عند الأزهري : جاء في اللسان : " لعم: انْفَرَدَ بِهَا الْأَزْهَرِيُّ وَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْ فِيهِ شَيْئًا غَيْرَ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَجَدْتُهُ لِابْنِ الْأَعْرَابِيِّ، قَالَ: اللَّعْمُ اللَّعَابُ، بِالْعَيْنِ قَالَ: وَيُقَالُ لَمْ يَتَلَعَّثْ فِي كَذَا وَلَمْ يَتَلَعَّمْ فِي كَذَا أَي لَمْ يَتِمَكَّتْ وَلَمْ يَنْتَظِرْ"^(٣) ، ومن ثم فليس هناك أدنى قرب بين دلالة (أنعمت وألعمت) ومن هذا المنطلق حكم الفقهاء بفساد الصلاة ، ولذلك عدوه من " اللحن الجلي : الذي يدركه العالم وغيره"^(٤)

(١) ينظر : فتاوى قاضيخان ص ١ / ٧٢، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٩٢

(٢) تفسير الراغب الأصفهاني ص ٦٤

(٣) اللسان ١٢ / ٥٤٤ ، ينظر : تهذيب اللغة ٣ / ٢٣٠ ، ٢ / ٢٥٢ (ل ع م)

(٤) مذكرة في التجويد ص ١٧

المبحث الثاني : الأحكام التجويدية وأثرها في الصلاة

المطلب الأول : الإمالة في غير موضعها وأثرها في الصلاة :

الإمالة من الظواهر المتعددة التي شاعت وكثرت في اللغة العربية، ويرجع سببها في الحقيقة إلى الانسجام الصوتي، والتماس الخفة^(١)، فهي ضرب من ضروب التأثير الذي تتعرض له الأصوات حين تتجاور أو تتقارب^(٢).
الإمالة في اللغة : " كَلِمَةٌ صَحِيحَةٌ تُدُلُّ عَلَى انْحِرَافٍ فِي الشَّيْءِ إِلَى جَانِبٍ مِنْهُ ، مَالَ يَمِيلُ مَيْلًا " (٣)

وفي الاصطلاح : " أَنْ تَنْحُوَ بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْكَسْرِ وَبِالْأَلْفِ نَحْوَ الْيَاءِ كَثِيرًا " (٤)
والإمالة عند الفقهاء : من الظواهر اللغوية التي تعرض الفقهاء لأثرها في الصلاة ، حيث قالوا بأن الإمالة من الظواهر القرآنية المشهورة والمعروفة ، وأنها قد جرت على السنة العامة المميز منهم وغير المميز ، وروي عن أبي صالح : أنه كان يعلم الصبيان ﴿ فَخَانَتَاهُمَا ﴾ [التحريم: ١٠] على الإمالة، ولم يرو عن أحد من فقهاء السلف في وقته مع صلابتهم في أمر الدين، ومعرفتهم بالأحكام ، وإقدامهم على النهي، واشتھار هذه القراءة في المساجد، والمحاريب

بالإنكار عليهم^(١) ، مع أن ألف التثنية لا إمالة فيها نحو (فخانتاهما)^(٢) ومن ثم فقد ذهب الفقهاء إلى أن الإمالة لا تؤدي إلى فساد الصلاة بأي حال

(١) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات العربية د. عبد الفتاح شليبي ص ٢٥٤

(٢) ينظر : مع القراءات القرآنية د. عبد الحميد أبو سكين ص ١٢٦

(٣) مقاييس اللغة ٢٩٠/٥ (م ي ل)

(٤) النشر ٣٠/٢، شرح جمل الزجاجي ٦١٣/٢ ، الأصول في النحو ١٦٠ /٣

من الأحوال حتى ولو كانت الإمالة في غير المواضع التي وردت فيها الإمالة ، واستندوا في حكمهم هذا على أمرين : الأمر الأول: أن الإمالة لا تغير نظم الحروف، ولا المعنى الذي وضعت له العبارة ، الأمر الثاني : اشتهاها وجريها على السنة العامة من غير إنكار، وقد ذكر الفقهاء بعض الأمثلة على ذلك منها:

١- إمالة اللام في لفظ الجلالة: فإذا قرأ قوله تعالى : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ ﴾ [الفتحة: ١] بالإمالة لا تفسد صلاته. (٣)

٢- الإمالة لوجود كسرة بعد الألف : لو قرأ قوله تعالى : ﴿ مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ [الفتحة: ٤] بالإمالة لا تفسد صلاته. (٤) ؛ لأن من أسباب إمالة الألف في كلام العرب وجود كسرة بعد الألف (٥)

٣- الإمالة لأجل كسرة متقدمة قبل الألف : لو قرأ قوله تعالى : ﴿ ذَلِكِ الْكِتَابِ ﴾ [البقرة: ٢] بالإمالة لا تفسد صلاته (٦) ؛ لأن من أسباب الإمالة وقوع الألف بعد الكسرة منفصلة بحرف نحو (كتاب) (٧)

(١) ينظر : المحيط البرهاني ٣٣٣/١، الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١١١، ١١٢

(٢) ينظر : إبراز المعاني من حرز الأمانى ص ٢١٥

(٣) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١١١، المحيط البرهاني ٣٣٣/١

(٤) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١١١، المحيط البرهاني ٣٣٣/١

(٥) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات العربية ص ١٤٧

(٦) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١١١، المحيط البرهاني ٣٣٣/١

(٧) ينظر : اللهجات العربية نشأة وتطوراً ص ١٩٩

٤- إمالة الحروف ومنها (حتى) فلو قرأ قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ نُؤْتِيَ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] بإمالة حتى لا تفسد الصلاة ^(١) وحَتَّىٰ: حَرْفٌ مَعْنَاهُ الْكَثِيرُ، وَسُمِعَ فِيهَا الْإِمَالَةُ قَلِيلًا ^(٢)، فكل ذلك وما شاكله لا تفسد به الصلاة ، وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : ليس كل لحن يفسد الصلاة، ولا يعلم لحن أخف من هذا. ^(٣)

المطلب الثاني

ترك الإدغام والإتيان به وأثره في فساد الصلاة

أولاً : تعريف الإدغام : في اللغة : إدخال حَرْفٍ فِي حَرْفٍ ^(٤) وفي الاصطلاح : " وصلك حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله من موضعهِ (متحرك) من غير حركةٍ تفصلُ بينهما ولا وقف، فيصيرانِ بتداخلهما كحرفٍ واحدٍ ترفعُ اللسانَ عَنْهُمَا رَفْعَةً وَاحِدَةً وَيَشْتَدُّ الحرفُ " ^(٥) وعرفه النحاس بأنه : " ضرب من التأثير الذي يقع في الأصوات المتجاورة إذا كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة فيختفي أحد الصوتين بالآخر " ^(٦)

سبب الإدغام : لا بد من علاقة بين المدغم والمدغم فيه ليتم التأثير فيحدث الإدغام وهذه العلاقة على ثلاثة مستويات وهي: التَّمَاثُلُ، وَالتَّجَانُّسُ،

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١١١ ، المحيط البرهاني ٣٣٣/١

(٢) ينظر : البحر المحيط في التفسير ١ / ٣٣٠

(٣) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١١١ ، المحيط البرهاني ٣٣٣/١

(٤) لسان العرب ١٢ / ٢٠٣ ينظر : مقاييس اللغة ٢ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ (د غ م)

(٥) الأصول في النحو ٣ / ٤٠٥ ، شرح المفصل ٥ / ٥١٢

(٦) إعراب القرآن ١ / ١٢ ، ينظر : نهاية القول المفيد ص ١٠٤

وَالنَّقَارُبُ ، التَّمَاتُلُ: بمعنى اتحاد الصوتين مخرجًا وصفة كالباءين، والنَّجَانُسُ : بمعنى اتحاد الصوتين مخرجًا لا صفة كالتاء والطاء ، والنَّقَارُبُ أَنْ يَنْقَارِبَ الصوتان مَخْرَجًا، أَوْ صِفَةً، كالدال والسين .^(١)

ثانيًا : أثر إدغام ما لا يدغم في فساد الصلاة : ذهب الفقهاء إلى أن القارئ في الصلاة إذا أتى بالإدغام في موضع لم يدغمه أحد من الناس؛ لبعد مخرج الحرفين، وأدى ذلك لقبح العبارة وعدم معرفة معنى الكلمة فسدت الصلاة ، من ذلك :

١- إدغام الغين في اللام : لو قرأ (ستلبون) بإدغام الغين في اللام، وتشديد اللام من قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ ^ع وَيَبْسُ أَلْمِهَادُ ﴾ [آل عمران: ١٢] فسدت صلاته^(٢) وبالنظر فيما ذهب إليه الفقهاء يتبين أنهم استندوا في حكمهم بفساد الصلاة على ثلاثة أمور : الأمر الأول : بعد مخرج الحرفين : حيث تخرج الغين من أدنى الحلق أي أقربه إلى الفم ، أما اللام : فتخرج من طرف اللسان مع اللثة العليا^(٣) كما أنهما يختلفان في كثير من الصفات ؛ ولا يتفقان إلا في صفتي : الجهر والانفتاح وهذا يمنع الإدغام^(٤)

الأمر الثاني : قبح قولهم: (ستلبون) بخلاف (ستغلبون).

(١) ينظر : نهاية القول المفيد ص ١٠٤، النشر ٢٧٨/١، إتحاف فضلاء البشر ص

٣١ ، خصائص لهجتي تميم وقريش د.الموافى ص١٦٤

(٢) ينظر : المحيط البرهاني ٣٣٢/١، الفتاوى التاتارخانية ١/ ١١١

(٣) ينظر : الكتاب ٤/ ٤٣٣ ، التجويد والأصوات ، د. نجا ص ٥٦ ، ٦٦

(٤) ينظر : التجويد والأصوات ، د. نجا ص ٥٦

الأمر الثالث : أن الإدغام أخرج اللفظ عن معرفة معناه ، لأن لفظ (ستغلبون) " يَدُلُّ عَلَى قُوَّةٍ وَقَهْرٍ وَشِدَّةٍ " (١) ، بينما يختلف معنى (ستلبون) اختلافاً كبيراً " لأن : أصل التلبية الإقامة بالمكان " (٢)

٢- إدغام الحاء في الشين: لو أدغم الحاء في الشين وشدد الشين في لفظ (وتحشرون) فقرأ (وتشرون) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَهَادُ ﴾ [آل عمران: ١٢] فسدت صلاته. (٣) وذلك بناء على القاعدة التي وضعوها وهي أنه: " إذا أتى بالإدغام في موضع لم يدغمه أحد من الناس ، لبعد مخرج الحرفين، تقبح العبارة وتخرجه عن معرفة معنى الكلمة ... فسدت صلاته " (٤)

ثالثاً : إدغام ما لا يدغم وعدم فساد الصلاة :

١- إدغام اللام في السين : ذهب الفقهاء إلى أن القارئ في الصلاة إذا أدغم ما لا يدغم ، لكن لم يؤثر ذلك على الدلالة المرادة من الآية ، ويفهم ما يفهم مع الإظهار نحو أن يقرأ (قُلْ سِيرُوا) وأدغم اللام في السين ، وشدد السين في قوله تعالى : ﴿ قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ أَنْظِرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ ﴾ [الأنعام: ١١] لا تقصد صلاته (٥)؛ ولأن اللام قد تدغم في السين ،

(١) مقاييس اللغة ٤/ ٣٨٨ (غ ل ب)

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية ٦/ ٢٤٧٩ ، مقاييس اللغة ٥/ ١٩٩

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ١/ ٣٣٢ ، الفتاوى التاتارخانية ١/ ١١١

(٤) ينظر : المحيط البرهاني ١/ ٣٣٢ ، الفتاوى التاتارخانية ١/ ١١١

(٥) ينظر : المحيط البرهاني ١/ ٣٣٢ ، الفتاوى التاتارخانية ١/ ١١١

حيث أَدْعَمَ حَمْرَةً وَالْكَسَائِيَّ وَهَشَامُ اللَّامِ فِي السِّينِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ﴾ [يوسف: ١٨] (١)

٢- إدغام الياء في الياء: لو شَدَّدَ الياء المكسورة في (أفعيينا) في قول الله تعالى: ﴿أَفَعِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥] لا تقسد صلاته، لعدم التغيير (٢) وهو من الأخطاء التي يقع فيها بعض القراء ، وهو لا يجوز إذ فيه زيادة حرف (٣)

رابعاً : ترك الإدغام الواجب وأثره في الصلاة : من الأمور الصوتية التي تعرض لها الفقهاء ولأثرها في الصلاة ، الإدغام الواجب ، حيث ذكر الفقهاء بعض المواضع التي يجب الإدغام فيها ، ثم بيَّنوا حكم الصلاة إذا لم يقرأ القارئ بالإدغام من تلك المواضع :

الموضع الأول : عدم إدغام المثليين : ذهب الفقهاء إلى أنه إذا التقى الحرفان من جنس واحد، والأول ساكن والآخر متحرك، فإنه يجب إدغام الأول في الثاني ، لكن إذا ترك المصلي الإدغام بأن قرأ قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ﴾ [النساء: ٧٨] بكافين ، أوترك الإدغام بأن قرأ: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ أَلْبَحْرُ مِدَادًا﴾ [الكهف: ١٠٩] ، أو قرأ ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] بلامين أو قرأ: ﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤] ، وأشباه ذلك،

(١) المحيط البرهاني ٣٣٢/١ ، البحر المحيط ٢٦٧/٣ ، الدر المصون ٣١٣/٣

(٢) ينظر : غنية المتملي في شرح منية المصلي ص ٤٨٩

(٣) ينظر : تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين ص ٩٨

فإنه لا تفسد صلاته^(١) وقد استند الفقهاء في حكمهم هذا على أن ترك الإدغام أدى إلى فحش من حيث العبارة ؛ لكن القارئ أرجع الألفاظ إلى ما أوجبه أصل موضعها في اللغة، وامتنع عن اختيار التخفيف، وتَحَمَّل المشقة في العبارة، وليس فيه تغيير للمعنى، ولا تقبيحه ، إنما فيه تثقيل العبارة فقط ، ومن ثم لا تفسد صلاته. ^(٢) وبالرجوع إلى أهل القراءات واللغة تبين صحة ما ذهب إليه الفقهاء من وجوب الإدغام ^(٣)

الموضع الثاني : اجتماع ثلاثة أحرف : قال الفقهاء : لو اجتمع ثلاثة أحرف، والأوسط ساكن، فلم يدغم الأوسط في الثالث ، نحو أن يقرأ (وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى) فأظهر النونات الثلاثة كلها في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخْرَى﴾ [طه: ٣٧] لم تفسد صلاته^(٤) ، وكذلك لو اجتمع ثلاثة أحرف والأول منهما ساكن، فلم يدغم الأول في الثاني في قوله تعالى : ﴿بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ [الرعد: ٣١] ، وكذلك قوله تعالى : ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتٌ بَلْ يَكْفُرُونَ﴾ [آل عمران: ١٢]، فهذا ونظائره لا تفسد به الصلاة ؛ لما سبق وأن قرروه من أن ترك الإدغام يؤدي إلى فحش في العبارة ؛ وأن هذا رد إلى ما أوجبه أصل موضعها في اللغة، وامتناع عن اختيار التخفيف،

(١) المحيط البرهاني ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ ، الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١١١ ،

(٢) ينظر : المحيط البرهاني ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ ، الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١١١ ،

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٠٣ ، قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم

ص ٧٠ ، إبراز المعاني ص ١٩٤ ، الوافي في شرح الشاطبية ص ١٣٤ ، ١٣٥

(٤) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١١١ ، المحيط البرهاني ٣٣٢/١

وتحمل المشقة في العبارة، وليس فيه تغيير المعنى، ولا تقبيحه؛ إنما فيه تثقيل العبارة فقط (١)

المطلب الثالث

أثر الوقف والوصل والابتداء في الصلاة

أولاً : الوقف والابتداء : من أهم الموضوعات التي لا بد لقارئ القرآن الكريم من معرفتها ومراعاتها في قراءته، تطبيقاً وامتنالاً للتدبر الذي أمرنا به الله عز وجل في كتابه الكريم فقال عز من قائل : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [ص: ٢٩] ولا بد للوقوف والابتداء أن تتفق مع وجوه التفسير الصحيح ، واستقامة المعنى وصحة اللغة ، فلا يخرج القارئ على وجه غير مناسب من التفسير والمعنى من جهة ، ولا يخالف وجوه اللغة وسبل أدائها وبهذا يتحقق الغرض الذي من أجله يقرأ القرآن الكريم وهو الفهم والإدراك ، ومن الضروري للقارئ أن يفهم ما يقرأ حتى لا يغير المعنى حال قراءته ، وأن يكون يقظاً متفهماً ما يقرأ ، ملاحظاً معنى الآيات وما ترمي إليه ومواقع الجمل ، دون الالتفات إلى التباهي بطول النفس، ودون الوقوف لأداء معانٍ تتفق والأهواء البشرية ، بعيدة عن شرف المعنى القرآني وإعجازه (٢) ، ومن ثم " فلا بد من معرفة ما يبندأ به ويوقف عليه " (٣)

(١) ينظر : المحيط البرهاني ١/٣٣٢، ٣٣٣ ، الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١١١

(٢) ينظر : الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى د. عبد الكريم عوض صالح ص ١٣

(٣) الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ص ١٣٢

وقد بين الفقهاء أهمية معرفة الوقف والابتداء فقالوا : " يَنْبَغِي لِلْفَارِي أَنْ يَبْتَدِيَ مِنْ أَوَّلِ السُّورَةِ أَوْ مِنْ أَوَّلِ الْكَلَامِ الْمُرتَبِطِ وَيَقِفَ عَلَى آخِرِهَا أَوْ آخِرِ الْكَلَامِ الْمُرتَبِطِ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ " (١) كما بين الفقهاء مواضع حسن الوقف والابتداء فقالوا : " وكل موضع حسن الوقف عليه ، وتم الكلام به ، وحسن الابتداء بما بعده ، جاز الوقف عليه ، وكل موضع تم الكلام به ، وحسن الوقف عليه غير أنه لا يحسن الابتداء جاز الوقف عليه من غير تمامه ، وكل ما لا يحسن الوقف عليه ولا يتم الكلام به ، ولا يحسن الابتداء به ، فالوقف عليه غير حسن ، والوقف على الحروف المعجمة فحسن عند عامة العلماء والقراء " (٢)

حكم معرفة الوقف عند الفقهاء : ذهب الفقهاء إلى وجوب تعلم مواطن الوقف والابتداء (٣)

أقسام الوقف : الوَقْفُ يَنْقَسِمُ إِلَى اخْتِيَارِيٍّ وَأَضْطْرَارِيٍّ (٤)

الوقف الاختياري : وهو أن يقصد لذاته من غير عروض سبب من الأسباب.

الوقف الاضطراري : " وهو ما يعرض بسبب ضيق النفس ونحوه " (٥)

(١) المجموع شرح المذهب ١٦٧ / ٢

(٢) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ١ / ١٠٦

(٣) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ١ / ١٠٥ ، الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٤ /

١٦

(٤) ينظر : النشر ١ / ٢٢٥ ، الإتيان ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥

(٥) ينظر : نهاية القول المفيد ص ١٥٣

الوقف الاختياري ينقسم إلى أربعة أقسام : (١) تام ، وكاف ، وحسن ، وقبيح الوقف التام : هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لا لفظاً ولا معنى ، الوقف الكافي : هو الوقف على كلمة لم يتعلق ما بعدها بها ولا بما قبلها لفظاً بل معنى فقط ، الوقف الحسن : هو الوقف على كلمة تعلق ما بعدها بها أو بما قبلها لفظاً بشرط تمام الكلام عند تلك الكلمة (٢)

الوقف القبيح : هو الوقف على لفظ غير مفيد ، لعدم تمام الكلام وقد تعلق ما بعده بما قبله لفظاً ومعنى. (٣) و " لَا يَجُوزُ تَعَمُّدُ الْوَقْفِ عَلَيْهِ إِلَّا لِضَرُورَةٍ مِّنْ انْقِطَاعِ نَفْسٍ وَنَحْوِهِ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، أَوْ لِفَسَادِ الْمَعْنَى " (٤)

حكم إمامة من لا يجيد الوقف : ذهب الفقهاء إلى أنه لا يجوز لمن لا يعرف أحكام الوقف والابتداء أن يتقدم للإمامة في الصلاة (٥)

أثر الوقف القبيح في الصلاة : قضية الوقف والابتداء في القراءة أثناء الصلاة من القضايا التي تعرض لها الفقهاء ببيان حكمها وأثرها في الصلاة

فمع أن الفقهاء قد قالوا : بأنه لا ينبغي لمن لا يجيد علامات الوقف أن يتولى الإمامة ، لكنهم اختلفوا في حكم الصلاة إذا تولها ووقف على أمور لا

(١) ينظر : نهاية القول المفيد ص ١٥٤ ، المكتفى في الوقف والابتداء ص ٨ : ١٣ ،

النشر ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، الإتيان ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، الدقائق المحكمة ص ٣٢ ، ٣٣

(٢) ينظر : التمهيد في علم التجويد ص ١٧١ البسيط في علم التجويد ص ٤٧

(٣) ينظر : المكتفى في الوقف والابتداء ص ١٣ ، التمهيد في علم التجويد ص ١٧٥

(٤) النشر ١ / ٢٢٦ ، ينظر : البسيط في علم التجويد ص ٤٧

(٥) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ١ / ٩٣ ، المحيط البرهاني ١ / ٣٢١ ، ٣٢٢

يصح الوقف عليها ، كأن يقف على الشرط قبل ذكر الجزاء ثم يبتدأ بالجزاء ، أو يفصل بين النعت والمنعوت والصفة والموصوف (١) ، قد وضع الفقهاء بعض الأمور التي تؤثر في الحكم : كتغير المعنى ، ومقدار التغير ، وعموم البلوى ، ودفع الحرج ، وإدراك العوام للمعنى ، وهو ما سأبينه بالتفصيل فيما يأتي:

ذهب الفقهاء إلى أنه إذا وَقَفَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْوَقْفِ أَوْ ابْتَدَأَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ ، يكون الحكم على وجهين: (٢)

الوجه الأول: أن لا يتغير المعنى تغيراً فاحشاً، ومن ثم يكون الوقف قبيحاً ، لكن لا تفسد الصلاة بالإجماع بين علمائنا رحمهم الله .

١- أن يقف على اسم إنَّ قبل ذكر الخبر ثم يبتدأ بالخبر: مثل أن يقرأ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾ ويقف ثم يبتدأ بقوله: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ ﴾ [البينة: ٧] ، ومثل هذا الوقف لا يحسن (٣) لكن مع ذلك لَا تَقْسُدُ صلاته بِالْإِجْمَاعِ بَيْنَ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ ، لأن المعنى لم يتغير به تغيراً فاحشاً. (٤)

٢- أن يفصل بين النعت والمنعوت والصفة والموصوف بالوقف: نحو أن يقرأ ﴿ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا ﴾ ويقف ثم يبتدأ بـ ﴿ شَكُورًا ﴾ [الإسراء: ٣] لَا تَقْسُدُ

(١) ينظر : المحيط البرهاني ١/ ٣٢٩ ، الفتاوى الهندية ١/ ٨١

(٢) ينظر : المحيط البرهاني ١/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١٠٤

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ١/ ٣٢٩ ، غنية المتلمي ص ٤٨٧

(٤) ينظر : المحيط البرهاني ١/ ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، الفتاوى التاتارخانية ١/ ١٠٤

صلاته بِالْإِجْمَاعِ بَيْنَ عُلَمَائِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ " (١)، وقد علل الفقهاء عدم الفساد هنا بأن " القبح فيه من جهة العربية فقط " (٢) أما المعنى فلم يتغير .
الوجه الثاني: أن يتغير المعنى بالوقف القبيح تغيراً فاحشاً ، وقد اختلف الفقهاء في ذلك : فذهب عامتهم إلى أنه " لا تفسد صلاته ، وعند بعض العلماء تفسد صلاته والفتوى على عدم الفساد على كل حال ؛ لأن في مراعاة الوقف والوصل والابتداء إيقاع الناس في الحرج ، خصوصاً في حق العوام ، والحرج مدفوع شرعاً" (٣) ، وقد ذكر الفقهاء بعض الأمثلة التطبيقية على ذلك منها :

الْوَقْفُ عَلَى الْمُنْفِيِّ دُونَ حَرْفِ الْإِيجَابِ: كأن يقرأ ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] (٤) فذهب بعضهم إلى أن هذا الوقف يؤدي إلى فساد الصلاة ، وحجتهم في ذلك : أن الوقف على الْمُنْفِيِّ دُونَ حَرْفِ الْإِيجَابِ من أقبح أنواع الوقف وأشنعه ؛ لأنه يفسد المعنى ، ويثبت خلاف المقصود ، حيث يؤدي إلى نفي الألوهية ، وهو كفر لو اعتقد القارئ ذلك أو تعمده فلا يجوز تعمد ذلك ولا اعتقاده (٥) ، بينما ذهب كثير من الفقهاء إلى عدم فساد الصلاة ، وحجتهم أن ذلك مما يعم به البلوى

(١) ينظر : المحيط البرهاني ١/٣٢٩ ، الفتاوى الهندية ٣/ ٩٤

(٢) غنية المتملي ص ٤٨١

(٣) المحيط البرهاني ١/٣٣٠

(٤) ينظر : المحيط البرهاني ١/٣٣٠ ، الفتاوى الهندية ١/٨١ ، غنية المتملي ص

٤٨٠

(٥) ينظر : نهاية القول المفيد ص ١٦٩ ، الإتيان ١/ ٢٨٧ ، ٨٠

والحكم بفساد الصلاة يؤدي إلى الوقوع في الحرج ، والفتوى على عدم الفساد بكل حال^(١)

ثانياً : الوصل وعدم فساد الصلاة : من المواطن التي نبه عليها الفقهاء الوصل في غير موضع الوصل فقالوا : " إِنْ وَصَلَ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ الْوَصْلِ كَمَا لَوْ لَمْ يَقِفْ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ﴾ [غافر:٦] بَلْ وَصَلَهُ بِقَوْلِهِ : ﴿ الَّذِينَ حَمَلُوا الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلُهُ ﴾ [غافر:٧] لَا تَفْسُدُ لَكِنَّهُ قَبِيحٌ " ^(٢)

ثالثاً : أثر الابتداء في فساد الصلاة: قد يكون الابتداء أشد قبجاً من الوقف كالوقف على القول والابتداء بمقول القول وهذا ينطبق على مَنْ قرأ قوله تعالى: ﴿ ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة:١١٦] ووقف عليه إن وقف لانقطاع النفس لا تفسد صلاته.^(٣) ، أما لو تعمد ذلك وابتدأ بجملة ﴿ آتَّخِذُونِي ﴾ ... فتفسد صلاته.^(٤)

كما ذهب الفقهاء إلى أن القارئ " لو قرأ: ﴿ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِينَ ﴾ ووقف عليه ثم ابتدأ بقوله : ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ [إبراهيم: ٢٢] لوتعمد ذلك يكفر وتبطل

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٤

(٢) ينظر : الفتاوى الهندية ٣ / ٩٤

(٣) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ١ / ١٠٥ ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ٤ / ٣٠٧

(٤) ينظر :الجدول في إعراب القرآن ٧ / ٦٩

صلاته " (١) ومن المواطن التي لا ينبغي الإبتداء بها لفظ (وَيَاكُمْ) في قوله تعالى:

﴿ تَخْرُجُونَ الرُّسُولَ وَيَاكُمْ أَنْ تُوْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ وهو ابتداء قبيح ؛ لفساد المعنى، إذ يصير تحذيراً من الإيمان بالله تعالى " (٢)، ولا يكون الابتداء إلا بكلام موفٍ للمقصود " (٣)، ولكن لا يقطع الصلاة ، وهذا مذهب الفقهاء (٤) فالصحيح عدم الفساد في ذلك ؛ لأنه نظم القرآن " (٥)

رابعاً : قبح الوقف والابتداء وأثره في الصلاة : ذهب عامة فقهاء الأحناف إلى أنه لو قرأ ﴿ وَقَالَتِ الْنَّصْرَى ﴾ ووقف ثم قال : ﴿ أَلْمَسِيحُ أَبْنُ اللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣٠] لا تُفسد صلاته ؛ لأن في مراعاة الوقف والوصل والابتداء، إيقاع الناس في الحرج، خصوصاً في حق العوام، والحرج مدفوع شرعاً ، بينما ذهب بعض العلماء إلى فساد الصلاة ؛ لأن المعنى يستحيل بفصل ذلك مما قبله (٦) ويوهم خلاف ما يعتقد المسلم (٧) ، والفتوى على عدم الفساد بكل حال (٨) وينطبق هذا الأمر على كل فصل بين القول والابتداء بالمقول يكون المقول فيه غير جائز في حق الله تعالى ورسوله أو يكون كفرةً مثل أن يقرأ

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ١ / ١٠٤ ، ١٠٥

(٢) النشر ١ / ٢٣٠ ، أشهر المصطلحات في فن الأداء ص ٢٢٠ بتصرف يسير

(٣) منار الهدى في بيان الوقف والابتداء ١ / ٢٨

(٤) ينظر : غنية المتملي ص ٤٨٠ ، الزيادة والإحسان في علوم القرآن ٣ / ٤٢٣

(٥) غنية المتملي ص ٤٨١

(٦) ينظر : المحيط البرهاني ١ / ٣٣٠ ، المكتفى في الوقف والابتداء ص ١٣

(٧) ينظر : الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ص ١٣٣ ، منار الهدى ١ / ٢٩

(٨) ينظر : المحيط البرهاني ١ / ٣٣٠ ، الفتاوى التاتارخانية ١ / ١٠٤

قوله تعالى : ﴿ فَحَشَرَ فَنَادَى فَقَالَ ﴾ [النازعات: ٢٣، ٢٤] ووقف عليه ثم ابتداءً

بقوله : ﴿ أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى ﴾ [النازعات: ٢٤] (١)

المطلب الرابع

أثر المد والتشديد وتركهما في الصلاة

" القرآن الكريم معجز من جميع الوجوه: نظمًا، ومعنى، ولفظًا، لا يشبهه شيء من كلام المخلوقين أصلًا، مميّز عن خُطْب الخطباء، وشعر الشعراء، باثني عشر معنى، لو لم يكن للقرآن غير معنى واحد من تلك المعاني لكان معجزًا، فكيف إذا اجتمعت فيه جميعاً" (٢)

أولًا : المد والقصر: المدُّ في اللغة: الجذب والمطلُّ. (٣)

وفي اصطلاح القراء : "عِبَارَةٌ عَن زِيَادَةِ مَطِّ فِي حَرْفِ الْمَدِّ عَلَى الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ، وَهُوَ الَّذِي لَا يَقُومُ دَأْتُ حَرْفِ الْمَدِّ دُونَهُ" (٤)

القصرُ في اللغة :الحَبْسُ ومنع الاسترسال والامتداد. (٥)

وفي اصطلاح القراء : إثبات حرف المدّ من غير زيادة عليه. (٦)

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ١ / ١٠٥ ، الزيادة والإحسان ٤ / ٣٠٧

(٢) بصائر ذوي التمييز ١ / ٦٨

(٣) ينظر : لسان العرب ٣ / ٣٩٦ ، المصباح المنير ٢ / ٥٦٦ (م د د)

(٤) النشر ١ / ٣١٣ ، الإتيان ١ / ٣٣٣

(٥) ينظر : تهذيب اللغة ٨ / ٢٧٩ ، مجمل اللغة ص ٧٥٦ (ح ب س)

(٦) نهاية القول المفيد ص ١٢٩ ، ينظر : النشر ١ / ٣١٣ ، الإتيان ١ / ٣٣٣

أ- أثر ترك المد في موضعه في الصلاة :

تعرض الفقهاء لبيان أثر ترك المد في موضعه في الصلاة ، ووضعوا لذلك قاعدة وضابطاً فقالوا : إن كان ترك المد في موضعه والإتيان به في غير موضعه لا يغير المعنى، ولا يقبح الكلام ، لا يوجب فساد الصلاة ، وإن كان ترك المد في موضعه والإتيان به في غير موضعه يغير المعنى، ويقبح الكلام، اختلف المشايخ فقال بعضهم : لا تفسد صلاته ، وقال عامتهم : تفسد صلاته ، وعليه الفتوى. (١)

١- ما لا يؤدي ترك المد فيه إلى فساد المعنى، ومن ثم لا تفسد الصلاة: كما لو قرأ (إِنَّا أَعْطَيْنَكَ) بدون المد في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكُوثَرَ﴾ [الكوثر: ١] (٢) وبالنظر في هذا النوع من المد يتضح أنه من المد الجائز ، وعليه فما قاله الفقهاء يتفق مع أقوال علماء الأصوات والتجويد (٣)

٢- ما يؤدي ترك المد فيه إلى فساد المعنى، ومن ثم تفسد الصلاة : عند عامة المشايخ كما لو قرأ(سَوَاءَ عَلَيْهِمْ) بدون المد في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]

(١) ينظر: فتاوى قاضيخان ٧٥/١، المحيط البرهاني ٣٣٠/١، الفتاوى التاتارخانية ١٠٨/٢

(٢) ينظر : فتاوى قاضيخان ٧٥/١، المحيط البرهاني ٣٣١/١

(٣) ينظر : نهاية القول المفيد ص ١٣٤ ، مقدّمة في أصوات اللغة العربية ص ٢٥٥ ، المختصر المفيد في أحكام التجويد ص ٦١٩ ، التحفة العنبرية ص ٣٦

حيث وقعت الهمزة بعد حرف المد في كلمة واحدة ، وأطلق عليه مد متصل، أي اتصلت الهمزة فيه بحرف المد ، وحكمه وجوب المد باتفاق القراء (١) كما أن ترك المد أدى إلى تغيير المعنى تغييرًا فاحشًا ؛ لأن لفظ سواء دلالاته مطلق التسوية والتخيير والاستواء (٢)، وبدون المد يدل على السوء يقول أستاذنا الدكتور جبل : " وكل (سوء) بفتح السين فهو مصدر لإيقاع السوء" (٣) ونحو أن يقرأ (دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ) بدون المد في قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ ﴾ [البقرة: ١٧١] وقد اختلف المشايخ فيه، فقال بعضهم : لا تفسد صلاته بقصر الممدود ولا بمد المقصور ؛ لعموم البلوى، وقال عامتهم : تفسد صلاته وقيل : المختار أنه تفسد، والصحيح إن تغيير المعنى تفسد . (٤)

ثانيًا: التشديد وتركه وأثره في الصلاة :

تعرض فقهاؤنا السابقون رحمهم الله لأحكام التشديد وأثره في الحكم بفساد الصلاة : فقالوا : بأن القارئ في الصلاة إذا ترك التشديد في موضع التشديد، أو أتى بالتشديد في غير موضعه ينظر في الأمر : إن كان ترك التشديد لا يغير المعنى، ولا يقبح الكلام لا تفسد الصلاة، وإن كان - ترك التشديد - يغير المعنى، ويقبح الكلام اختلف المشايخ ، قال بعضهم: لا

(١) ينظر : نهاية القول المفيد ص ١٣٢ ، ١٣٣

(٢) المعجم الاشتقاقي ٩٣٥/٢ (س وى)

(٣) المعجم الاشتقاقي المؤصل ٩٣٩/٢ (س و أ)

(٤) ينظر : المحيط البرهاني ٣٣١/١ ، الفتاوى التاتارخانية ١٠٨ / ٢

تفسد صلاته دفعًا للحرج، وقال عامتهم: تفسد صلاته ، وعليه الفتوى. (١) ،
وذكروا بعض الأمثلة على ذلك منها :

أ- ترك التشديد:

١- ترك التشديد في موضعه وعدم فساد الصلاة : ذهب الفقهاء إلى أن
القارئ لو ترك تشديد (قتلوا) في قول الله تعالى : ﴿ مَلْعُونِينَ أَيْمًا تُقْفُونَ
أُخَذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا ﴾ [الأحزاب: ٦١] فقرأ بغير تشديد (وَقُتِلُوا) ؛ لا تفسد
صلاته ، وحجتهم في ذلك أن دلالة (قُتِلُوا) بالتخفيف قريبة من دلالة (قُتِلُوا)
بالتشديد فالمعنى لم يتغير (٢)؛ لأن: التشديد للتكثير والمبالغة (٣)، وقراءة
الجمهور بالتشديد، وقرأت فرقة بتخفيف التاء والمصدر على هذه القراءة
(تقتيلا) على غير قياس ، قال الأعمش : كل ما في القرآن غير هذا
الموضع فهو (قتلوا) بالتخفيف (٤)

وبالنظر فيما قاله الفقهاء يتبين قرب الدالتين من بعضهما البعض؛ إذ تدلان
جميعًا على القتل لكن يختلفان في أنّ " صيغة فَعَلْ: تأتي للدلالة على تكثير
الفعل من الفاعل (٥) كما في خطابه مع المنافقين في (قُتِلْ)، بصيغة
الماضي، في قوله تعالى: ﴿ أُخَذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا ﴾ ، ف (قُتِلُوا)، تدل على

(١) ينظر : المحيط البرهاني ٣٣٠/١ ، الفتاوى التاتارخانية ١٠٧ /٢

(٢) ينظر :المحيط البرهاني ٣٣٠/١ ، الفتاوى التاتارخانية ١٠٧/٢، غنية المتلمي
ص ٤٨٨

(٣) ينظر : بصائر ذوي التمييز ٧٢ /١ ، البحر المديد ٤٦٣/٤

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٤ /٤٠٠ ، ينظر : البحر المحيط ٨ /٥٠٦ ، الموسوعة

القرآنية ١/٢٣٨٢ ، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٩ /١٤٨

(٥) ينظر: الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية ص ٦٦

كثرة العمل والمبالغة للفعل من الفاعل (١) وفيها دلالة على تكثير جانب الشر في تبطنة

المنافقين والتهديد بقتلهم أينما وجدوهم، إن لم يتوبوا. (٢)

ولو قرأ (ويسئلونك عن الساعة) بغير تشديد في قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ

عَنِ السَّاعَةِ ﴾ [الأعراف: ١٨٧] لا تفسد صلاته ، لأنه لا يغير المعنى . (٣)

وكذلك لو قرأ (يدرككم) بغير تشديد في قوله تعالى: ﴿ أَيَنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ

الْمَوْتُ ﴾ [النساء: ٧٨] لا تفسد صلاته، لأنه لا يغير المعنى (٤) ،

و" (يُدْرِكُكُمْ) بإظهار الكافين مع إسكان الأول اختيار الزعفراني برفعهما طلحة

وعنه بالنصب، الباقر بكاف واحدة مشددة، وهو الاختيار لموافقة المصحف"

(٥) ، وبها قرأ طلحة بن سليمان (يُدْرِكُكُمْ) (٦)

ولو قرأ (رادوه إليك) بغير تشديد في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكَ ﴾

[الفص: ٧] لا تفسد صلاته ، لأنه لا يغير المعنى . (٧)

(١) ينظر: شرح الشافية ٩٢/١ ، المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٧٠

(٢) تنوع خطاب القرآن الكريم في العهد المدني (دراسة لغوية) ص ٨

(٣) ينظر : غنية المتملي ص ٤٨٨

(٤) ينظر : غنية المتملي ص ٤٨٨

(٥) الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ص ٥٢٩

(٦) ينظر : مختصر في شواذ القرآن ص ٣٣

(٧) ينظر : غنية المتملي ص ٤٨٨

٢- ترك التشديد في موضعه واختلاف الفقهاء في حكم الصلاة :

اختلف الفقهاء في فساد الصلاة إذا ترك المصلي التشديد في بعض الآيات منها:

المثال الأول : أن يقرأ قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ ﴾ [الناس: ١] بذكر الرب من غير تشديد^(١) فذهب بعضهم إلى فساد الصلاة ؛ لقبح الكلام، وتغير المعنى؛ لأن لفظ (رب) بالتخفيف لا دلالة له ، ومن ثم تفسد الصلاة^(٢)، بينما ذهب عامة الفقهاء إلى عدم الفساد ؛ لأن هذه قراءة^(٣)

المثال الثاني: أن يقرأ قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُبْرِيءُ نَفْسِي ۚ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ [يوسف: ٥٣] بذكر لفظ (لأمارة) بغير تشديد، ذهب عامة المشايخ إلى فساد الصلاة ؛ لتغير المعنى^(٤)؛ لأن (الأمارة) بالتخفيف: العلامَةُ، والمَوْعِدُ وَالْوَقْتُ الْمَحْدُودُ.^(٥) بينما (الأمارة) بالتشديد المائلة إلى السُّوءِ يَعْنِي أَنَّ النَّفْسَ كَثِيرَةُ النَّزَاحِ إِلَى السُّوءِ^(٦)

(١) ينظر : فتاوى قاضيخان ١ / ٧١ ، المحيط البرهاني ١ / ٣٣٠

(٢) غنية المتملي ص ٤٨٨

(٣) المحيط البرهاني ١ / ٣٣٠ ، ٣٣١ ، الزيادة والإحسان ٤ / ٣٠٤

(٤) غنية المتملي ص ٤٨٨

(٥) لسان العرب ٤ / ٣٣ (أ م ر)

(٦) أحكام القرآن الجصاص ٤ / ٣٨٩ ، المحرر الوجيز ٣ / ٢٥٤ ، البحر المحيط

في حين ذهب القاضي الإمام أبو علي النسفي إلى أنها لا تقصد بترك المشدد، لأن ترك التشديد بمنزلة الخطأ في الإعراب وهذا لا يُفسد الصلاة.^(١)

المثال الثالث : أن يقرأ قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بغير تشديد في (إياك) حيث ذهب بعضهم إلى أنه " تقصد صلاته؛ لِأَنَّ (إيا) ضوء ، فكانه قرأ (ضوءك نعبد) ، وفي الذخيرة : لو اعتقد ذلك يكفر ، فإذا قرأ سهواً تقصد صلاته، وَالْأَصْحُ لَا يُفْسِدُ، وَهُوَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ فِي إِيَّا الْمُشَدَّدَةِ (٢) ، وقيل : لِأَنَّ (إيا) هو ، فكانه قرأ : (هواك أو ضواك) نعبد (٣) ، بل ذهب أبو علي النسفي إلى أنه تقصد الصلاة بترك المشدد في قوله: (إياك نعبد)^(٤)، وقال عامتهم الأصح أنه لا تقصد الصلاة ؛ لِأَنَّ هذه قراءة، وهو المختار^(٥) فـ " (إيا) ضمير منفصل للمنصوب، واللواحق التي تلحقه من الكاف والهاء والياء في قولك: إياك، وإياه، وإياي، لبيان الخطاب والغيبة والتكلم، ولا محل لها من الإعراب...وليس بأسماء مضمرة، وهو مذهب الأخفش وعليه المحققون"^(٦)

المثال الرابع : لفظ (يدع) وهو من الألفاظ التي تعرض لها الفقهاء لبيان أثر قراءتها بالتخفيف في حكم الصلاة في قول الله تعالى : ﴿فَذَلِكَ الَّذِي

(١) ينظر : غنية المتلمي ص ٤٨٨ ، ٤٨٩

(٢) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٧ ، المحيط البرهاني ١ / ٣٣٠ ، ٣٣١ ، غنية

المتلمي ص ٤٨٨ ، الفتاوى الهندية ٣ / ٩٦ ، رد المحتار على الدر المختار ١ / ٦٣١

(٣) المحيط البرهاني ١ / ٣٣٠

(٤) ينظر : غنية المتلمي ص ٤٨٨

(٥) ينظر: الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٧ ، المحيط البرهاني ١ / ٣٣٠

(٦) الكشف ١ / ١٣ ، ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٥٧١

يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴿ [الماعون: ٢] حيث ذهب الفقهاء إلى أنه لو قرأ المصلي (يَدْعُ) بتسكين الدال وتخفيف العين فسدت صلاته، وقد بنى الفقهاء حكمهم على تغير المعنى تغيراً فاحشاً أدى لتعارض الدلالة المرادة من الآية ؛ إذ المعنى بناء على قراءة التشديد : أي الذي يدفع ويزجر اليتيم ، أما المعنى بناء على قراءة التخفيف : أي الذي ينادي على اليتيم ويدعوه ، وقد صرح بذلك صاحب غنية المتملي فقال : "حكم قاضي خان بالفساد فيه ... لكونه على عكس المعنى المراد إذ الدعاء يناقض الدفع" (١)

أما إذا قرأها بضم الدال وتخفيف العين (يَدْعُ) فلا تفسد الصلاة ؛ لعدم تغير المعنى؛ ولأنه مما تعم به البلوى (٢) وبالرجوع إلى أهل اللغة تبين صحة ما ذهب إليه الفقهاء حيث نص اللغويون على صحة المعنيين وفي مقدمتهم العلامة ابن جني حيث قال : " معناه - والله أعلم- يعرض عنه ويجفوه، فهو صائر إلى معنى القراءة العامة: ﴿ يَدْعُ الْيَتِيمَ ﴾ [الماعون: ٢]، أي: يدفعه، ويجفوه" (٣) ، وقال الزجاج : "أي يدفعون إليها دفعا بعنف، فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ عَنْ حَقِّهِ، وَيَقْرَأُ (فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ) تَأْوِيلُهُ فَذَلِكَ الَّذِي لَا يَعْأُ بِالْيَتِيمِ وَيَتْرِكُهُ مَهْمَلًا" (٤) والقراءة بالتخفيف قراءة عَلِيٍّ رضي الله عنه وَالْحَسَنُ وَأَبُو رَجَاءٍ وَالْيَمَانِيُّ ، أَي يَنْزِكُهُ بِمَعْنَى لَا يُحْسِنُ إِلَيْهِ وَيَجْفُوهُ. (٥)

(١) غنية المتملي ص ٤٨٧

(٢) ينظر: الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١٠٧ ، غنية المتملي ص ٤٨٧

(٣) المحتسب ٢/ ٣٧٤

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٥/ ٣٦٧

(٥) ينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٨١ ، المحتسب ٢/ ٣٧٤

ب- الإتيان بالتشديد في غير موضعه وأثره في الصلاة :

اختلف الفقهاء في حكم صلاة من قرأ بتشديد الحرف المخفف، وذكروا لذلك أمثلة منها :

المثال الأول : لو قرأ قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٣٢] شدد الذال في (كذَّب) اختلف المشايخ فيه قَالَ بَعْضُهُمْ : لَا تَفْسُدْ وَعَلَيْهِ النَّوَى . (١) ، لعدم تغير المعنى تغيراً فاحشاً .

المثال الثاني : لو قرأ قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَبْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ ﴾ [المعارج: ٣١] ، وشدد الـدال (العادُونَ) تفسد صلاته بلا خلاف^(٢)، وذلك لتغير المعنى ؛ لأنها بالتخفيف مأخوذة من : عَدَا عَدَوًا، فهو عادٍ، وتعدى واعتدى فهو معتدٍ، والاسم العُدوان ، (فَأُولَٰئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ) : المتجاوزون ما أحل الله^(٣) و" المجاوزون مَا حُدَّ لَهُمْ وَأَمَرُوا بِهِ " (٤) ، بينما بالتشديد مأخوذة من عَدَّ، و" العَدُّ: الإحصاء" (٥)، يقول ابن فارس : عَدَّ " الْعَيْنُ وَالذَّالُّ أَصْلٌ صَحِيحٌ وَاجِدٌ لَا يَخْلُو مِنَ الْعَدِّ الَّذِي هُوَ الْإِحْصَاءُ ... فَالْعَدُّ: إِحْصَاءُ الشَّيْءِ. نَقُولُ: عَدَدْتُ الشَّيْءَ أَعَدُّهُ عَدًّا فَإِنَّا عَادُّ، وَالشَّيْءُ مَعْدُودٌ" (٦)

(١) ينظر : المحيط البرهاني ٣٣١/١، الفتاوى التاتارخانية ١٠٧ / ٢

(٢) ينظر : المحيط البرهاني ٣٣١/١، الفتاوى التاتارخانية ١٠٨ / ٢

(٣) ينظر : المعجم الاشتقاقي المؤصل ١٤١٧ / ٣ (ع د و)

(٤) تهذيب اللغة ٧٠ / ٣ (ع د ا)

(٥) شمس العلوم ٤٣٠٥/٧ ، اللسان ٢٨١ / ٣ ، تاج العروس ٣٥٣/٨ (ع د د)

(٦) مقاييس اللغة ٢٩/٤ (ع د)، ينظر : جمهرة اللغة ١١٢ / ١ (ع د د)

المطلب الخامس

أثر قراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في الصلاة

أولاً : قراءة عبد الله بن مسعود : كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه من أعلم الناس بالقرآن ويكفي ابنُ مسعود أنه قد أخذ بضعا وسبعين سورة - يَعْنِي مِنَ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَعَلَّمَ بَعِيَّتَهُ مِنْ مَجْمَعِ بْنِ جَارِيَةَ ، وَكَانَ بَقِيَ عَلَى مَجْمَعِ بْنِ جَارِيَةَ سُورَةَ أَوْ سُورَتَانِ حِينَ تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١)

وقد حث النبي ﷺ على أخذ القرآن من عبد الله بن مسعود وأثنى على قراءته فقال رسول الله ﷺ : " مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ " (٢) لكن كان لاجتماع المسلمين على القراءة بما في مصحف عثمان أثرا كبيرا في إهمال قراءات كثيرة صحيحة لا توافق خط المصحف الإمام ، وليس بين أيدينا معلومات واضحة عن مصير قراءة ابن مسعود إلا ما دخل منها في قراءة السبعة وما صح مما يوافق خط المصحف. (٣)

" وَأَكْثَرُ قِرَاءَاتِ عَبْدِ اللَّهِ إِنْ مَا تُنْسَبُ لِلشَّيْعَةِ ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ عُلَمَائِنَا : إِنَّهُ صَحَّ عِنْدَنَا بِالتَّوَاتُرِ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ عَلَى غَيْرِ مَا يُنْقَلُ عَنْهُ " (٤)

ثانياً : مصحف عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : عندما أمر أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه بكتابة المصحف وإحراق بقية

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء ٤ / ١٦ بتصرف

(٢) سنن ابن ماجة كتاب الفضائل باب فضل عبد الله بن مسعود حديث رقم (١٣٨)

(٣) ينظر : قراءة عبد الله بن مسعود مكانتها مصادرها إحصاؤها ص ٦٥ ، ٦٦

(٤) البحر المحيط / ١ / ٢٦٠

المصاحف اعترض ابن مسعود رضي الله عنه على ذلك وعلى تسليم مصحفه ، وَقَالَ: " إِنَّ الْقُرْآنَ أُنزِلَ عَلَى نَبِيِّكُمْ مِنْ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ [أَوْ حُرُوفٍ] ، وَإِنَّ الْكِتَابَ قَبْلَكُمْ كَانَ يَنْزِلُ [أَوْ نَزَلَ] مِنْ بَابٍ وَاحِدٍ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ" (١) " ويبدو أن بعض أصحاب ابن مسعود قد استجابوا له حين دعاهم إلى أن يغلو مصاحفهم ، فأبقوا عليها على ما كانت عليه ، ولم يقيموها على مصحف عثمان ، أو يسلموها ، أو يزيلوها ، فوَقَّعت إلى من اطلع عليها من العلماء ، وأخبر بما فيها ، على أنها مصاحف ابن مسعود ، أو منسوبة إليه ، أو على قراءته ... وقد حدث في سنة ٣٩٨ هـ أن أظهر بعض الشيعة مصحفًا ذكروا أنه مصحف ابن مسعود، وكان مخالفاً للمصاحف ، فأشار الفقهاء والقضاة بإحراقه " (٢)

ثالثًا : حكم الصلاة بالقراءة بما في مصحف عبد الله بن مسعود:

حازت قضية القراءة بما في مصحف عبد الله بن مسعود في الصلاة وأثرها في حكم الصلاة على اهتمام الفقهاء بدرجة كبيرة حتى إنهم تناولوها بالتفصيل : فذهب الفقهاء من الحنفية: أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وأبو يوسف وأبو سليمان الجوزجاني وغيرهم إلى أن المصلي لو قرأ بغير ما في المصحف الذي جمعه أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ، بأن قرأ بما في مصحف عبد الله بن مسعود ، أو أبي بن كعب رضي الله عنهما تقصد صلاته (٣) وهو قول الإمام مالك (٤) " لأن الناس لا يعلمون أنها قراءة عبد

(١) المصاحف لابن أبي داود ص ٨٢

(٢) قراءة عبد الله بن مسعود مكانتها مصادرها إحصاؤها ص ٧٠

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢٤/١ ، ٣٢٥ ، الفتاوى التاتارخانية ٩٩ / ٢

(٤) التاج والإكليل لمختصر خليل ٤٢١ / ٢

الله ، وإنما هي شيء يرويه بعض من يحمل الحديث " (١) ويعضد ذلك أن كثيراً من الصحابة كان يكتب بعض تفسير الآيات في المصحف على اعتبار أنه مصحفه الخاص ، وهذا من ضمن أهداف جمع المصحف الإمام وحرق ما عداه حيث استهدف عثمان - رضي الله عنه - من عمله في نشر القرآن وتعميمه تجريد " المصاحف العثمانية من كل ما ليس قرآناً، كالشروح والتفاسير التي كان يكتبها بعض الصحابة في مصاحفهم ...- حيث -كانوا يكتبون هذه المصاحف لأنفسهم، ويدونون عليها بعض التفاسير؛ لأنهم محققون لما تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم قرآناً، فهم آمنون من الالتباس " (٢)

وقد فصل المتأخرون من الحنفية الأمر تفصيلاً دقيقاً فقالوا : بأن فساد الصلاة متعلق بما إذا لم يثبت ما قرأه المصلي برواية صحيحة مسندة إليه، وإنما وجد ذلك في المصحف؛ لأن مجرد وجوده في المصحف لا يثبت قراءته، ولا يجوز العمل بما في المصحف إذا لم يوجد له رواية (٣)

فأما إذا ثبتت رواية صحيحة مسندة إليهما أو إلى واحد منهما أنهما قرءا كذلك لا تفسد صلاته؛ لأننا لو قلنا تفسد صلاته، فقد قلنا أن عبد الله بن مسعود ، وأبي لم يصليا صلاة جائزة إذا كانا لم يجعلنا للتلاوة قراءة خاصة

(١) الإبانة عن معاني القراءات ص ٥٥ ، قراءة عبد الله بن مسعود ص ٦٦

(٢) ينظر : مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه ص ١٢١

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢٥/١ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٩٩

غير التي كانا يقرآن بها في الصلاة. ^(١) والذي يؤيد ما قلنا قول النبي ﷺ "مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَقْرَأَ الْقُرْآنَ غَضًّا كَمَا أَنْزَلَ، فَلْيَقْرَأْهُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ" ^(٢) فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن أنزل بقراءة عبد الله ورغب في القراءة بقراءته ولا يتوهم على النبي ﷺ أنه يرغب في التلاوة بقراءة لا تجوز معها الصلاة.

والجواب عن هذا أن يقال : بأن من شرط جواز الصلاة قراءة القرآن قطعاً، ولم يثبت كون ما في مصحف ابن مسعود قرآنًا عندنا قطعاً؛ لانعدام شرطه وهو الفعل المتواتر، فلم تجز الصلاة بما في مصحفه لنا.

أما كون ما في مصحفه قرآنًا عنده، فقد ثبت قطعاً؛ لأنه سمعه من رسول الله ، فجازت صلاته من مصحفه، وقوله عليه السلام : "من أراد أن يقرأ القرآن غَضًّا طرئاً إلى آخره " فمعناه إذا ثبت قراءته عنده بشرط ، وهو النقل المتواتر، فليقرأ بقراءته . ^(٣) وقيل: " إِنْ قَرَأَ فِي الْقِرَاءَةِ الْوَاجِبَةِ بِهَا (أَيَ بِقِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) ، وَهِيَ الْفَاتِحَةُ عِنْدَ الْفُدْرَةِ عَلَى غَيْرِهَا لَمْ تَصِحَّ صَلَاتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ أَدَّى الْوَاجِبَ مِنَ الْقِرَاءَةِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الْقُرْآنِ بِذَلِكَ ، وَإِنْ قَرَأَ بِهَا فِيمَا لَا يَجِبُ لَمْ تَبْطُلْ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ أَنَّهُ آتَى فِي الصَّلَاةِ بِمُبْطِلٍ لِحَوَازِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنَ الْحُرُوفِ الَّتِي أَنْزَلَ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ " ^(٤)

(١) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢٤/١ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ٩٩

(٢) سنن ابن ماجة ، كتاب الفضائل ، باب فَضْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

حديث رقم (١٣٨) ١ / ٤٩ ، حديث صحيح

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ٣٢٥/١

(٤) النشر ١٤/١ ، ١٥

رابعاً : حكم القراءة بغير ما في المصحف المعروف :

ذكر بعض المشايخ : أن المصلي إذا قرأ بغير ما في المصحف المعروف ينظر في الأمر : إن كان ما قرأه لا يؤدي معنى ما في المصحف المعروف، تفسد صلاته بالاتفاق ، إذا لم يكن ذلك دعاءً، ولا ثناءً في نفسه ؛ لأنه صار تاركًا للنظم والمعنى.

وإن قرأ ما يؤدي معنى ما في المصحف المعروف فعلى قول أبي حنيفة ومحمد لا تفسد، وعلى قول أبي يوسف تفسد ، والصحيح من الجواب في هذا إذا قرأ ما في مصحف ابن مسعود أو غيره ، لا يعتد به من قراءة الصلاة ، ولا تفسد صلاته؛ لأنه إن لم يثبت ذلك قرآنًا ثبتت قراءة شاذة، والمقروء في الصلاة إذا كانت قراءة لا توجب فساد الصلاة ؛ لأن المصلي إذا قرأ بغير ما في المصحف العام فسدت صلاته ، فتأويله إذا قرأ هذا، ولم يقرأ معها شيئاً مما في مصحف العامة، فتفسد صلاته ؛ لتركه قراءة ما في مصحف العامة، لا لقراءته في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ، حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً مما في مصحف العامة مقدار ما يجوز به الصلاة تجوز صلاته.(١)

(١) ينظر : المحيط البرهاني ١/٣٢٥، ٣٢٦، الفتاوى التاتارخانية / ٩٩، ١٠٠

خامسًا : ذكر الفقهاء مجموعة من الأمثلة لقراءة ابن مسعود منها :

١- تبديل كلمة بأخرى :

فقالوا لو قرأ المصلي : (فَامضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ) مكان قوله تعالى : ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة: ٩] ، لا تفسد صلاته. (١) ، وهي من القراءات الشاذة (٢)

قال أبو الفتح: "في هذه القراءة تفسير للقراءة العامة: ﴿ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ ، أي: فاقصدوا، وتوجهوا ، وليس فيه دليل على الإسراع، وإنما الغرض المضي إليها، كقراءة من ذكرنا" (٣) ، وهو ما نبه عليه أبو حيان فقال: "وَيَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّفْسِيرِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يُرَادُ بِالسَّعْيِ هُنَا الْإِسْرَاعُ فِي الْمَشْيِ، فَفَسَّرُوهُ بِالْمُضِيِّ، وَلَا يَكُونُ قُرْآنًا لِمُخَالَفَتِهِ سَوَادَ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ" (٤) "وجائز قراءة القرآن بالتفسير في معرض التفسير" (٥)

ومن ذلك لو قرأ : (لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ عِبْرَةٌ لِلْسَّائِلِينَ) مكان قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِمْ آيَاتٌ لِلْمُتَذَكِّرِينَ ﴾ [يوسف: ٧] ، وما يجئ من هذا النوع لا تفسد صلاته. (٦) وقراءة (عبرة) تفسير لقراءة (آية) (٧)

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٠

(٢) ينظر : معرفة القراء الكبار ص ١٥٧ ، رسم المصحف العثماني ص ٣٨

(٣) المحتسب ٢ / ٣٢١

(٤) البحر المحيط ١٠ / ١٧٥

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٨ / ١٠٢ ، اللباب في علوم الكتاب ١٩ / ٨٥

(٦) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٠ ، الزيادة والإحسان ٣ / ١٣٨

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٩٢ ، ينظر : المحرر الوجيز ٣ / ٢٢١

ومن ذلك لو قرأ المصلي : (قَالَ فَعَلْتَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الْجَاهِلِينَ) مكان قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَعَلْتَهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ ﴾ [الشعراء: ٢٠] ففي هذه الوجوه كلها لا تفسد صلاته. (١) قال ابن عطية : " ويشبه أن تكون هذه القراءة على جهة التفسير " (٢)

ويؤكد ذلك ما قاله أبو حيان : " وَيَظْهَرُ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِلضَّالِّينَ ، لَا قِرَاءَةٌ مَرْوِيَّةٌ عَنِ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " (٣)

٢- الاختلاف بالزيادة (ما لا يوافق رسم المصحف): من ذلك لو قرأ: (وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا) في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَضْبًا ﴾ [الكهف: ٧٩] ... وما يجيء من هذا النوع لا تفسد صلاته (٤) ، وهي من القراءات الشاذة (٥) وهذه القراءات قد تكون صحيحة يقرأ بها... ولكنها أصبحت بعد المصحف الإمام محرم أن يقرأ بها القرآن؛ لأنها تخالفه بالزيادة... مما يعد من قبيل المخالفة المرذوبة. (٦)

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٠

(٢) المحرر الوجيز ٤ / ٢٢٨

(٣) البحر المحيط ٨ / ١٤٧

(٤) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٠

(٥) ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء ٢ / ٥٤ ، ٥٥ ، المقفى الكبير ٥ / ٨٣ ، ٨٤

(٦) رسم المصحف العثماني وأوهام المستشرقين في قراءات القرآن الكريم ص ٣٨

٣- الاختلاف بالإعراب : من ذلك لو قرأ : (فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَ آيَةً) مكان :قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَ آيَةً﴾ [يونس:٩٢] وما يجيئ من هذا النوع لا تفسد صلاته^(١)

قراءة الجمهورُ : (لِمَنْ خَلَقَ) (ظرف مكان) أي لِمَنْ وَرَاءَكَ عَلامَةً^(٢)

وقرىء: "لِمَنْ خَلَقَ بِفَتْحِ اللَّامِ فِعْلاً مَاضِياً أَي: لِمَنْ خَلَقَ مِنَ الْجَبَابِرَةِ وَالْفَرَاعِنَةِ"^(٣) أو: "لِمَنْ يَأْتِي بَعْدَكَ مِنَ الْقُرُونِ، أَوْ مَنْ خَلَقَ فِي الرِّيَاسَةِ، أَوْ فِي السُّكُونِ فِي الْمَسْكَنِ الَّذِي كُنْتَ تَسْكُنُهُ"^(٤)

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١٠٠

(٢) ينظر :المحرر الوجيز ٣/ ١٤٢ ، البحر المحيط ٦/ ١٠٣ ، ١٠٤

(٣) ينظر : البحر المحيط ٦/ ١٠٤ ، مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد ١/ ٤٩٥

(٤) فتح القدير للشوكاني ٢/ ٥٣٥

المبحث الثالث : اللحن وأثره في الصلاة

أولاً : اللحن ، أقسامه ، أهميته :

اللحن في اللغة : إسقاط الإعراب (١) ، " وقد لحن يلحن إذا صرف الكلام عن وجهه " (٢) " واللحن: تَرْكُ الصواب في القراءة " (٣) و" سمي الذي يأتي بالقراءة على ضد الإعراب لحنًا، وسمي فعله اللحن ؛ لأنه كالمائل في كلامه عن جهة الصواب، والعاذل عن قصد الاستقامة " (٤)

أقسام اللحن : اللحن على ضربين:

القسم الأول : اللحن الجلي وهو : خلل يطرأ على الألفاظ ، فيخل المعنى والعرف، كتغيير بعض الحركات عما ينبغي، نحو: أن تضم التاء في قوله تعالى: ﴿ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧] ، أو تكسرهما، أو تفتح التاء في قوله: ﴿ مَا قُلْتُ هُمْ ﴾ [المائدة: ١١٧] ، وخلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى ، نحو : رفع الهاء ونصبها من قوله تعالى: ﴿ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾

(١) ينظر : العشرات في غريب اللغة ص ١٣٢

(٢) التمهيد في علم التجويد ص ٦١

(٣) العين ٣ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ (ل ح ن)

(٤) التمهيد في علم التجويد ص ٦٢

القسم الثاني : اللحن الخفي وهو : خلل يطرأ على الألفاظ فيخل بالعرف دون المعنى، مثل تكرير الراءات ، وتطنين النونات ، وتغليظ اللامات وإسمانها وتشريبها الغنة، وإظهار المخفى، وتشديد الملين، وتليين المشدد.(١)

أهمية معرفة اللغة لتجنب اللحن : كان ابن فارس يحث الفقهاء دائماً على معرفة اللغة ، ويأخذ على رجال الفقه والحديث وقوعهم في اللحن (٢) ، وَقَالَ عُمَرُ: "تَعَلَّمُوا اللَّحْنَ وَالْفَرَائِضَ وَالسُّنَّةَ كَمَا تَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ"(٣) أي تعلموا العربية (النَّحْوُ وَاللُّغَةُ)؛ لتجتنبوا اللحن أي: الخَطَأُ فِي الْكَلَامِ(٤) ، وعن مجاهد قال: " لأن أخطيء بالآية أحب إلي من أن أُلحن في كتاب الله تعالى"(٥) وروي عن الحسن البصري أنه قال : " من لحن في القرآن فقد كذب علي الله"(٦)

ثانياً : أثر اللحن في الأحكام الفقهية : اهتم الفقهاء بقضية اللحن اهتماماً كبيراً حتى إنهم بينوا حكم إمامة اللحن وصلاته ، ثم ذكروا كثيراً من الأمثلة التطبيقية ؛ لبيان الحكم فيها ، ويرجع اهتمام الفقهاء باللحن إلى تأثيره في حكم الصلاة ، وفيما يلي بيان ذلك:

- (١) ينظر : التمهيد في علم التجويد ص ٦٢ ، ٦٣ ، التحديد في الإتيان والتجويد، أبو عمر الداني ص ١١٦، ينظر في تقسيم اللحن إلى جلي وخفي كتاب : التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، جمال القراء وكمال الإقراء ص ٦٤٣
- (٢) ينظر : حلية الفقهاء ص ١٠ ، فتيا فقيه العرب لابن فارس ص ٤٥٦
- (٣) ينظر الأثر في : مصنف ابن أبي شيبة أثر رقم : (٣١٠٤٤) ٦ / ٢٤٠
- (٤) ينظر : شرح السنة للبغوي ١٠ / ١١١
- (٥) إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٦ ، ينظر : فضائل القرآن للمستغفري ١ / ١٨٩
- (٦) فضل إعراب القرآن الكريم في السنة النبوية ، دراسة موضوعية ص ٥٤

١ - حكم إمامة اللحن: اتفق الفقهاء ^(١) على أنه " تُكْرَهُ إِمَامَةُ اللَّحَانِ - وَإِنْ كَانَ لَا يُحِيلُ الْمَعْنَى - ، فَإِنْ أَحَالَ الْمَعْنَى وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْفَاتِحَةِ ، مِثْلُ : أَنْ يَكْسِرَ الْكَافَ مِنْ (إِيَّاكَ) ، أَوْ يَضُمَّ النَّاءَ مِنْ (أَنْعَمْتَ) ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، وَهُوَ لَا يَقْدِرُ عَلَى إِصْلَاحِهِ فَهُوَ كَالْأُمِّيِّ ، وَإِنْ قَدِرَ عَلَى إِصْلَاحِهِ فَلَمْ يَفْعَلْ فَصَلَاتُهُ وَصَلَاةُ مَنْ خَلْفَهُ بَاطِلَةٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْفَاتِحَةِ لَمْ تَبْطُلْ إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ ذَلِكَ " ^(٢) ؛ " لِأَنَّ تَرْكَ السُّورَةِ لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ فَلَا يُمْنَعُ الْإِقْتِدَاءُ ، قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ الْجَوِينِي : وَلَوْ قِيلَ لَيْسَ لِهَذَا اللَّاحِنِ قِرَاءَةٌ غَيْرُ الْفَاتِحَةِ مِمَّا يَلْحَنُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا ؛ لِأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ بِمَا لَيْسَ قُرْآنًا بِلَا ضَرُورَةَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ " ^(٣)

٢ - آراء جمهور الفقهاء في حكم صلاة اللحن: تحرير محل النزاع بين الفقهاء : اتفق الفقهاء على أنه إذا كان اللحن لا يُحِيلُ مَعْنَى الْقُرْآنِ أَجْزَأَتْهُ الصَّلَاةُ سِوَاهُ أَكَانَ اللَّحْنُ فِي أُمَّ الْقُرْآنِ أَوْ غَيْرِهَا ^(٤) ؛ " لِأَنَّ تَغْيِيرَهُ خَطَأٌ لَا يُسْتَنْطَاعُ الْإِحْتِرَازُ عَنْهُ فَيُعْذَرُ " ^(٥) ، لكنهم اختلفوا إذا كان اللحن يحيل المعنى على ثلاثة أقوال :

القول الأول: التفريق بين الفاتحة وغيرها: فقد ذهب الإمام الشافعي إلى التفريق بين اللحن في الفاتحة وغيرها فقال : " وَإِنْ لَحَنَ فِي أُمَّ الْقُرْآنِ لِحَانًا يُحِيلُ مَعْنَى شَيْءٍ مِنْهَا لَمْ أَرِ صَلَاتَهُ مُجْزِئَةً ... وَإِنْ لَحَنَ فِي غَيْرِهَا كَرِهَتْهُ

(١) ينظر : فتح العزيز ٤ / ٣١٩ ، الهداية على مذهب أحمد ص ١٠٠ ، الكافي ١ / ٢٩٥

(٢) الهداية على مذهب أحمد ص ١٠٠ ، ينظر : الكافي في فقه أحمد ١ / ٢٩٤ ، ٢٩٥

(٣) المجموع شرح المهذب ٤ / ٢٦٩ ، ينظر : فتح العزيز بشرح الوجيز ٤ / ٣١٩

(٤) ينظر : الأم للشافعي ١ / ١٣٢

(٥) فتح القدير ، لابن الهمام ١ / ٣٢٢

وَلَمْ أَرِ عَلَيْهِ إِعَادَةً " (١) وعلة التفريق : أن الفاتحة ركن من أركان الصلاة لا تصح الصلاة بدونها ؛ ولذلك تفسد الصلاة باللحن فيها بخلاف قراءة غيرها فليس ركنًا ومن ثم لا تفسد. (٢)

القول الثاني : تفسد الصلاة إن أدى اللحن إلى تغير المعنى تغيرًا فاحشًا مِمَّا اعْتَقَادَهُ كُفْرٌ سِوَاهُ أَكَانَ فِي الْفَاتِحَةِ أَمْ غَيْرَهَا، مِثْلُ: ﴿الْبَارِئُ الْمَصْوُورُ﴾ [الحشر: ٢٤] بِفَتْحِ الْوَاوِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُتَقَدِّمِينَ ، مِنَ الْأَحْنَافِ ، وَالْمَالِكِيَّةِ ، وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. (٣)

القول الثالث : لا تفسد الصلاة ، وإن أدى اللحن إلى تغير المعنى ، وهو قول أبو يوسف وبعض المتأخرين من الأحناف. (٤)

الترجيح : ذهب الكمال ابن الهمام الحنفي إلى أن " مَا قَالَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ أَحْوَضُ لِأَنَّهُ لَوْ تَعَمَّدَ يَكُونُ كُفْرًا، وَمَا يَكُونُ كُفْرًا لَا يَكُونُ مِنَ الْقُرْآنِ فَيَكُونُ مُتَكَلِّمًا بِكَلَامِ النَّاسِ الْكُفَّارِ غَلَطًا وَهُوَ مُفْسِدٌ كَمَا لَوْ تَكَلَّمَ بِكَلَامِ النَّاسِ سَاهِيًا مِمَّا لَيْسَ بِكُفْرٍ فَكَيْفَ وَهُوَ كُفْرٌ، وَقَوْلُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَوْسَعُ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ وَجْهِ الْإِعْرَابِ " (٥)

ثالثًا : الأمثلة التطبيقية: ذكر الفقهاء الكثير من الأمثلة التي يؤدي اللحن فيها إلى التأثير في حكم الصلاة ، وسأذكر بعضًا منها فيما يلي:

(١) الأم للشافعي ١/ ١٣٢

(٢) ينظر : النجم الوهاج في شرح المنهاج ٢/ ٣٥٠

(٣) ينظر : فتح القدير ١/ ٣٢٢ ، التاج والإكليل ٢/ ٤٢١ ، المغني لابن قدامة ١/

٣٤٨

(٤) ينظر : فتح القدير لابن الهمام ١/ ٣٢٢

(٥) فتح القدير لابن الهمام ١/ ٣٢٢

١ - اللحن الذي لا يؤدي إلى فساد الصلاة :

لو قرأ: (الحمْدُ لله) برفع اللام الأولى في قوله تعالى: ﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ﴾ [الفاتحة: ٢] لا تفسد صلاته .^(١) وقد استند الفقهاء في حكمهم بعدم الفساد إلى أن اللحن لم يؤد إلى تغيير الدلالة المرادة ؛ و " لأن الخطأ في الإعراب مما لا يمكن الاحتراز عنه فيعذر " ^(٢)

بالإضافة إلى أنه قد ورد في (الحمد لله) بعض القراءات وإن كانت شاذة ^(٣) إلا أن لها سبب وهو أن هذا اللفظ كثر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لِمَا كثر من استعمالهم أشد تغييرًا... فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر؛ فصارت "الْحَمْدُ لله" كَعُنُقٍ وَطُنْبٍ، و"الْحَمْدُ لله" كإِبِلٍ وإِطْلٍ ، إلا أن "الْحَمْدُ لله" بضم الحرفين أسهل من "الْحَمْدُ لله" بكسرهما ^(٤) وكذلك لو قرأ : ﴿ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ ﴾ [الحجرات: ٢] بكسر تاء (أصواتكم) أو قرأ : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَعْضُونَ أَصْوَاتَهُمْ ﴾ [الحجرات: ٣] بكسر تاء (أصواتهم) لا تفسد صلاته بالإجماع. ^(٥) ؛ لأن اللحن في الإعراب هنا لا يتغير به المعنى. ^(٦)

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٩

(٢) فتاوى قاضيخان ١ / ٦٧

(٣) ينظر : المحتسب ١ / ٣٧ (تحقيق رقم ١)

(٤) ينظر : المحتسب ١ / ٣٧ ، ٣٨

(٥) المحيط البرهاني ١ / ٣٣١ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩

(٦) المحيط البرهاني ١ / ٣٣١ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٨ ، ١٠٩

٢- اللحن الذي يؤدي إلى فساد الصلاة : إذا لحن في الإعراب لحنًا وغير المعنى ، اختلف المشايخ، فقيل : تفسد صلاته ؛ لتغير المعنى (١) ، وقال بعضهم؛ لا تفسد صلاته ، هكذا روي عن أصحابنا -رحمهم الله- وهو الأشبه؛ لأن في اعتبار الصواب في الإعراب إيقاع الناس بالحرَج ، والحرَج مرفوع شرعاً (٢) ، وهو قول أبي يوسف وبه يفتى ، والإعادة أحوط. (٣) من أمثلة ذلك:

المثال الأول : لو قرأ قوله تعالى : ﴿ مِنْ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ ﴾ [الناس: ٦] بنصب الجيم أي بفتحها (٤) فلا تفسد صلاته ؛ لأن التغيير في الإعراب إذا لم يكن اعتقاده كفرًا لا تفسد بالاتفاق مع أن مأخذ الاشتقاق واحد. (٥) ، وقيل : تفسد صلاته (٦) لاختلاف المعنى لأن " الجِنَّةُ " خلاف الإنس" (٧)

المثال الثاني: تحويل اسم الفاعل إلى اسم المفعول وأثره في فساد الصلاة: ذهب المتقدمون من الفقهاء إلى أن المصلي إذا قرأ قوله تعالى : ﴿ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ ﴾ [الحشر: ٢٤] بِفَتْحِ الْوَاوِ ورفع الراء من لفظ (الْمُصَوِّرُ)

(١) فتاوى قاض خان ١ / ٧١

(٢) المحيط البرهاني ١/٣٣١، ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٩

(٣) ينظر : المحيط البرهاني ١ / ٣٣١ ، ٣٣٢ ، الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٩

(٤) ينظر : فتاوى قاضيخان ١/٧١ ، المحيط البرهاني ١/٣٣١ ، الفتاوى التاتارخانية ١٠٩/٢

(٥) ينظر : غنية المتلمي ص ٤٩٢

(٦) ينظر : فتاوى قاض خان ١ / ٧١

(٧) الصحاح ٥ / ٢٠٩٣ (ج ن)

فَسَدَّتْ الصَّلَاةَ؛ لِتَغْيِيرِ الْمَعْنَى تَغْيِيرًا فَاحِشًا^(١) وَبِهِ أَفْتَى أَبُو الْفَضْلِ الْكِرْمَانِي^(٢) بَيْنَمَا اخْتَلَفَ الْمُتَأَخِّرُونَ فَقَالَ ابْنُ مِقَاتِلٍ قِيلَ: لَا تَعْسُدُ، وَمَا قَالَ الْمُتَقَدِّمُونَ أَحْوَطُ؛ وَقَوْلُ الْمُتَأَخِّرِينَ أَوْسَعُ؛ لِأَنَّ النَّاسَ لَا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ وُجُوهِ الْإِعْرَابِ، وَلِأَنَّ فِي اعْتِبَارِ الصَّوَابِ فِي الْإِعْرَابِ إِيقَاعَ النَّاسِ بِالْحَرْجِ، وَالْحَرْجُ مَرْفُوعٌ شَرْعًا. (٣)

المثال الثالث : نصب الفاعل ورفع المفعول وأثره في فساد الصلاة :
اختلف الفقهاء في حكم الصلاة باللحن فيما لو قرأ المصلي بنصب الفاعل ورفع المفعول في قوله : (وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى) بنصب (آدَمَ) ورفع (رَبُّهُ) من قوله تعالى : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ [طه: ١٢١]^(٤)، حيث ذهب عامة الفقهاء إلى فساد الصلاة في ذلك وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَوْ تَعَمَّدَ بِهِ يَكْفُرُ. (٥)

وكذلك لو قرأ : (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) برفع (إبراهيمُ) ونصب الـ (رَبِّ) من قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ [البقرة: ١٢٤] حيث روي عن أبي حنيفة -رحمه الله - أنه لا تفسد صلاته قال: ومعناه سأل إبراهيم ربه فأجابه ما ثمة ابتلاؤه اختباره بالسؤال ، أي ضمَّن ابتلى معنى

(١) ينظر: الفتاوى التاتارخانية ١/١٠٩، فتاوى قاضيخان ١/٦٧، فتح القدير ٢/١٢٣،

غنية المتملي ص ٤٨٣، الزيادة والإحسان ٤/٢٨٧، رد المحتار ١/ ٦٣١

(٢) ينظر: الفتاوى التاتارخانية ١/ ١٠٩، غنية المتملي ص ٤٨٣

(٣) فتح القدير لابن الهمام ١/ ٣٢٢، ينظر: المحيط البرهاني ١/ ٣٣١، ٣٣٢،

الفتاوى التاتارخانية ١/ ١٠٩، غنية المتملي ص ٤٨٣، رد المحتار ١/ ٦٣١

(٤) الفتاوى التاتارخانية ١/١٠٩، فتاوى قاضيخان ١/٦٧، فتح القدير لابن

الهمام ٢/١٢٣

(٥) ينظر: رد المحتار ١/ ٦٣١، الفتاوى البزازية ١/ ٢٢، فتح باب العناية ١/ ٢٦٨

الدعاء ، وكأن الدعاء سؤالاً، وإن كان بلفظ الدعاء. (١) وهو ما ذكره السمين الحلبي (٢) وقد رد القرطبي على هذا التأويل فقال : " والمعنى دعا إبراهيم ربه وسأل ، وفيه بعد ، لأجل الباء في قوله : (بِكَلِمَاتٍ) " (٣) ، وأيضاً فهي قراءة ابن عَبَّاسٍ، وجابر بن زيد ، وابن عامر، وأَبُو الشَّعْنَاءِ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو حَيوة (٤) لكن الصحيح عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أنه تفسد صلاته (٥)؛ لتغير المعنى تغيراً فاحشاً يؤدي إلى كفر قائله لو تعدد ذلك حيث يجعل الابتلاء والتكليف قد وقع من إبراهيم على ربه ، وهذا لا يجوز في حق الله تعالى ، في حين أن المعنى الصحيح أَنَّ الْفَاعِلَ هُوَ الرَّبُّ، وَالْإِبْتِلَاءُ لَأَدَمَ حَيْثُ كَلَّفَهُ بِأَمْرٍ وَتَوَاهٍ (٦)

المثال الرابع: فتح همزة إن وأثره في فساد الصلاة: من الآيات التي اختلف الفقهاء في حكم الصلاة إذا لحن القارئ في قراءتها قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْزَنْكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ حيث ذهب بعضهم إلى أنه إذا لحن المصلي وفتح همزة إن فقال : أن العزة تفسد صلاته إن كان غير متعمد؛

(١) ينظر: المحيط البرهاني ٣٣١/١، الفتاوى التاتارخانية ١١٠/١، غنية المتملي

(٢) ينظر : الدر المصون ٩٨/٢

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٩٧/٢

(٤) ينظر: توثيق القراءة في : شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٦ ، الكشف ١٨٣/١،

الجامع لأحكام القرآن ٩٧/٢ ، البحر المحيط ٦٠٠/١ ، الدر المصون ٩٧/٢

(٥) ينظر: الفتاوى التاتارخانية ١٠٩/١، المحيط البرهاني ٣٣١/١، غنية المتملي

(٦) ينظر : البحر المحيط ٥٩٩/١ ، ٦٠٠ ، فصول في فقه العربية ص ٣٥٥

لأن في هذا تغيير للمعنى ، إذ يصبح المعنى كأن النبي ﷺ يحزنه أن يكون العزة لله فإذا تعمد ذلك فيكفر (١) وهو ما عليه كثير من أهل العلم (٢)

المثال الخامس: فتح المضموم وأثره في فساد الصلاة : لو قرأ : (وَهُوَ يَطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ) بنصب الياء من الأول ، ورفعها من الثاني في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَعْيَرَ اللَّهُ أَخْتَذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [الأنعام: ١٤] أفنى عامة الأئمة بسمرقند بفساد الصلاة (٣)؛ لأن الله تَعَالَى مُنَرَّةٌ عَنِ الْأَكْلِ وَلَا يُشْبَهُ الْمَخْلُوقِينَ (٤) فبلغ ذلك الشيخ السيرافي المقرئ ، فأخبر أنها قراءة الأعمش (٥) ووجهه : أغير الله اتخذ وليًا ، ذلك الولي يطعم ولا يطعم ، فأخبروا بذلك فرجعوا" (٦) ، وهو ما أكده العكبري بقوله : " وهو يأكل ولا يُطْعَمُ غيره، والمستكن فيهما للولي الذي هو غير الله ، وَهَذَا يَرْجِعُ إِلَى الْوَلِيِّ الَّذِي هُوَ غَيْرُ اللَّهِ. (٧) ، وهي قراءة حسنة (٨) والوجه الذي تتفق فيه القراءتان هو أن الضمير في القراءة المشهورة يعود على الله ، وفي القراءة الأخرى يعود على الولي: والمعنى العام للآية ينسجم مع القراءتين جميعًا" (٩) وهذا إن

(١) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١٠٩ ، ١١٠ ، فتاوى قاضيخان ١ / ٦٩

(٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ١٨ ، مفاتيح الغيب ١٧ / ٢٧٩

(٣) ينظر : معاني القرآن الكريم ، النَّحَّاس ٢ / ٤٠٥ ، الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٩٧

(٤) ينظر : البحر المحيط ٤ / ٤٥٢

(٥) ينظر : تفسير القرآن للسمعاني ٢ / ٩١

(٦) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١١٠ ، وينظر توثيق القراءة في النشر ١ / ٥٠

(٧) ينظر : إملاء ما من به الرحمن ١ / ٢٣٧ ، التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٨٤ ،

الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ٥٥٧ ، الدر المصون ٤ / ٥٥٨

(٨) معاني القرآن الكريم النَّحَّاس ٢ / ٤٠٥ ، الجامع لأحكام القرآن ٦ / ٣٩٧

(٩) مدخل في علوم القراءات ص ٢٤

دل فإنما يدل على أن الفقهاء يبنون حكمهم بناء على القواعد العلمية التي وضعوها لبناء الحكم ، حيث قالوا بفساد الصلاة لفساد الدلالة ، فلما وجدوا وجهها للدلالة قالوا بعدم الفساد ، جاء في غنية المتملي : " وقد ورد عن المتقدمين في بعض ذلك اختلاف وفي بعضه تصريح بالفساد وفي بعضه تصريح بعدمه والتحقق فيه العمل بصحة المعنى بوجه محتمل وعدمها كما قررنا أنه قاعدتهم الغير المنخرمه (١)

المثال السادس الجر وأثره في فساد الصلاة : من الآيات التي اختلف الفقهاء في حكم الصلاة إذا لحن المصلي فيها قوله تعالى: ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣] فقالوا لو قرأ : (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ) بكسر لام الرسول فالصحيح أنه تفسد صلاته. (٢)

وقيل : لا تفسد صلاته عند المتأخرين ، لأنهم لا يحكمون بالفساد للخطأ في الإعراب . (٣)

رابعاً: التغني بالقرآن وأثره في الصلاة: من الأمور الصوتية التي ألقها الفقهاء باللحن التغني بالقرآن والألحان فقالوا : هذا الفصل على وجهين : إن كان الألحان لا يغير الكلمة عن وضعها ولا يؤدي التغني بها إلى تطويل الحروف التي حصل التغني بها ، حتى لا يصير الحرف حرفين بل يحسنه تحسين الصوت وتزيين القراءة ، لا يوجب ذلك فساد الصلاة ، وذلك مستحب عندنا في الصلاة وخارج الصلاة ، وإن كان يغير الكلمة عن

(١) ينظر : غنية المتملي ص ٤٨٤

(٢) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢ / ١١٠ ، فتاوى قاضيخان ١ / ٦٧

(٣) غنية المتملي ص ٤٨٧ ، ينظر : الكشاف ٢ / ٢٤٥

وضعها يوجب فساد الصلاة ؛ لأن ذلك منهي عنه، وإنما يجوز إدخال المد في حروف المد واللين، وهي الهوائية والمعتلة ، نحو :الألف والواو والياء...والألحان في حروف المد واللين لا يغير ، إلا إذا فحش ، وإن قرأ بالألحان في غير الصلاة،اختلفوا فيه ، وعامة المشايخ كرهوا ذلك ، وكرهوا الاستماع أيضًا ؛ لأنه يشبه بالفسقة بما فعلوه في فسقهم ، وكذلك الترجيع في الأذان ^(١) ، ومراد قوله عليه السلام : " زَيَّنُوا الْقُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ " ^(٢) القراءة بنغمة العرب ^(٣) أي: بالمد والترتيل ليس التطرب الفاحش الذي يخرج إلى حد الغناء. ^(٤)

(١) المراد بالترجيع في الأذان : أَنْ يَأْتِيَ بِكَلِمَةٍ - الشَّهَادَتَيْنِ مَرَّتَيْنِ يَخْفِضُ بِهِمَا صَوْتَهُ ثُمَّ يَرْجِعُ فَيَأْتِي بِهِمَا مَرَّتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ يَرْفَعُ بِهِمَا صَوْتَهُ. المبسوط ١/١٢٨، تحفة الفقهاء ١١٠/١

(٢) سنن أبي داود حديث ، باب كيف يستحبُّ الترتيل في القراءة ، رقم (١٤٦٨) ٢/٥٩٤

(٣) ينظر : الفتاوى التاتارخانية ٢/ ١١٥

(٤) التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣٣/ ٥٥٠

أهم النتائج التي توصل إليها البحث

- بعد هذه الرحلة الطويلة مع اللغويين والفقهاء وعلماء التجويد اتضح أن :
- ❖ فروع العلم في الدين الإسلامي تترابط وتتعاقد وتتكامل بصورة دقيقة
 - ❖ الفقه الإسلامي فقه قائم على أصول وقواعد علمية مستنبطة من جميع العلوم
 - ❖ علم الأصوات والدلالة من أهم العلوم التي اعتمد عليه الفقهاء في بناء الحكم الشرعي
 - ❖ القواعد الصوتية من أهم العلل الشرعية التي تؤثر في الأحكام الفقهية
 - ❖ علم الدلالة هو المقياس الشرعي للحكم بالصحة والفساد في معظم أحكام الصلاة
 - ❖ جمهور الفقهاء على أن عدد حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً
 - ❖ دية الجناية على اللسان تقسم في الفقه الإسلامي على عدد الحروف التي ذهبت من المجني عليه على حسب الحروف المعجمية للغة المجني عليه
 - ❖ أوجب الفقهاء معرفة مخارج الحروف، من أجل معرفة اتفاق المخارج وقربها، وجواز إبدال الحروف بعضها من بعض
 - ❖ الإبدال من أكثر الظواهر الصوتية التي تعرض لها الفقهاء ولأثرها في الأحكام الشرعية

❖ الإمامة لا تؤدي إلى فساد الصلاة بأي حال من الأحوال حتى ولو كانت الإمامة في غير المواضع التي وردت فيها ؛ لأنها لا تغير نظم الحروف، ولا المعنى الذي وضعت له الكلمة.

❖ يجب على القارئ معرفة مواطن الوقف والابتداء

❖ لا يجوز لمن لا يعرف أحكام الوقف والابتداء أن يتقدم للإمامة في الصلاة

❖ الوقف الممنوع يؤدي إلى فساد الصلاة في بعض الأحيان كالتوقف على المُنْفِيّ دُونَ حرف الإيجاب

❖ الابتداء قد يكون أشد قبحاً من الوقف ويؤدي إلى فساد الصلاة كالوقوف على القول والابتداء بمقول القول

❖ الإدغام في غير موضع الإدغام يؤدي إلى قبح العبارة لبعده المخرجين وقد تفسد به الصلاة

❖ ترك التشديد في بعض الآيات يؤدي إلى فساد الصلاة ؛ لقبح الكلام ، وتغير المعنى

❖ تشديد الحرف المخفف قد يؤدي إلى تغير الدلالة وفساد الصلاة

❖ ترك المد قد يؤدي إلى فساد المعنى، ومن ثم فساد الصلاة

❖ تشديد الميم في لفظ " أمين " يؤدي إلى فساد الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ؛ لاختلاف المعنى اختلافاً كبيراً

❖ العَجْجَة والفحفة والكشكشة من الظواهر التي رعاها الفقهاء وقالوا بعدم فساد الصلاة بها لأن إبدال الجيم من الياء ليس ببعيد

❖ تكره إمامة الأرت والتّمَنَام والألثغ واللّحَانِ وَإِنْ كَانَ اللَّحْنُ لَا يُحِيلُ
المَعْنَى.

❖ اللثغة والفأفة والتتممة من الأمور التي تدخل في تقدير قيمة الدية عند
الفقهاء

❖ جمهور الفقهاء لا تجوز القراءة برواية ابن مسعود إذا لم تثبت برواية
صحيحة مسندة إليه

أهم المصادر والمراجع

- (١) الإبدال لأبي الطيب اللغوي ، دمشق ط ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م
- (٢) إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع ، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، ط مكتبة مصطفى البابي الحلبي
- (٣) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، الدمياطي (ت: ١١١٧هـ) ، ط دار الكتب العلمية - لبنان ، ط٣ ، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ
- (٤) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (ت: ٩١١هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤م
- (٥) أحكام القرآن للجصاص الحنفي ، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٠٥هـ
- (٦) ارتشاف الضرب أبو حيان، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م
- (٧) الأزمنة وتلبية الجاهلية، محمد بن المستنير الشهير بقطرب (ت: ٢٠٦هـ) تح: د حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م
- (٨) أصوات اللغة العربية، دكتور/ عبد الغفار هلال، ط مكتبة وهبة، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م
- (٩) الأصوات اللغوية ، الدكتور / إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلوا المصرية ١٩٩٥م
- (١٠) الأصوات اللغوية د . إبراهيم أنيس ، دار نهضة مصر

(١١) إعراب القرآن ، أبو جعفر النَّحَّاس ، ط دار الكتب العلمية، بيروت ،
ط١ ، ١٤٢١ هـ

(١٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه ، دار مكتبة الهلال
بيروت لبنان

(١٣) الإقناع في القراءات السبع ، أحمد بن علي بن الغرناطي، أبو جعفر،
المعروف بابن الباذئ (ت: ٥٤٠هـ) الناشر: دار الصحابة للتراث

(١٤) إملاء ما من به الرحمن ، العكبري ، المكتبة العلمية- ، مكان النشر:
باكستان

(١٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو
البركات، الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) المكتبة العصرية ، ط١ ، ١٤٢٤هـ-
٢٠٠٣م

(١٦) بحر العلوم ، السمرقندي ، دار الفكر - بيروت ، تح: د.محمود مطرجي
(١٧) البحر المحيط ، أبو حيان دار الكتب العلمية لبنان ط١، ١٤٢٢هـ -
٢٠٠١م

(١٨) البسيط في علم التجويد، إعداد الشيخ/ بدر حنفي محمود، إشراف الشيخ
/أحمد همام علي، المصدر: مكتبة صيد الفوائد الإسلامية

(١٩) بغية المستفيد في علم التجويد، محمّد بن بدر الدين بن بلّبان الحنبلي
(ت: ١٠٨٣ هـ) ، دار البشائر الإسلامية لبنان ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ -
٢٠٠١م

(٢٠) تاج العروس، الزبيدي (١٢٠٥هـ)، الناشر: دار الهداية

- (٢١) التجويد والأصوات ، د/ إبراهيم نجا أستاذ بجامعة الأزهر
- (٢٢) التحديد في الإتيقان والتجويد، أبو عمر الداني الأندلسي ، دراسة وتح / د.غانم قدوري الحمد ، ط١ دار عمار - عمان ٢٠٠٠م - ١٤٢١هـ
- (٢٣) التمهيد في علم التجويد ، ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) ، تح: د/ علي حسين البواب ، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض ، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- (٢٤) تهذيب اللغة ، الأزهري ، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط١، ٢٠٠١م
- (٢٥) التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) ، تح : اوتو تريزل ، دار الكتاب العربي - بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م
- (٢٦) جمال القراء وكمال الإقراء ، السخاوي (ت: ٦٤٣هـ) ، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت ، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- (٢٧) جمهرة اللغة، لابن دريد ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط١، ١٩٨٧م
- (٢٨) الجيم ، أبو عمرو الشيباني (ت: ٢٠٦هـ) ، الناشر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م
- (٢٩) حجة القراءات ، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: ٤٠٣هـ) ، الناشر: دار الرسالة
- (٣٠) الحجة للقراء السبعة ، أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ) ، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م
- (٣١) الخصائص ، لابن جني ، الناشر: عالم الكتب ، تح: محمد علي النجار .

- (٣٢) خصائص لهجتي تميم وقربيش، الدكتور الموافي الرفاعي البيلي، ط١
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
- (٣٣) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، دار القلم،
دمشق
- (٣٤) دَرْجُ الدَّرِّ فِي تَفْسِيرِ الآيِ وَالسُّورِ، الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، الناشر:
دار الفكر - عمان، الأردن ط١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م
- (٣٥) الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية، د. صفية مطهري، الناشر:
اتحاد الكتاب العرب دمشق - ٢٠٠٣، المصدر: الشاملة الذهبية
- (٣٦) الزيادة والإحسان في علوم القرآن، محمد بن أحمد شمس الدين الحنفي
، مركز البحوث والدراسات جامعة الشارقة الإمارات، ط١، ١٤٢٧هـ
- (٣٧) السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ)، تح:
شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر
- (٣٨) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت:
٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م
- (٣٩) شرح المفصل للزمخشري، ط دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٢٢
هـ - ٢٠٠١م
- (٤٠) شرح طيبة النشر في القراءات، ابن الجزري، ط دار الكتب العلمية -
بيروت، ط٢
- (٤١) الصحاح، الجوهري، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت، ط٤،
١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

- (٤٢) علم الصوتيات د/ عبد الله ربيع محمود ، ود/ عبد العزيز علام
- (٤٣) العين ، الخليل بن أحمد (ت: ١٧٠هـ) ، الناشر: دار ومكتبة الهلال
- (٤٤) غنية المتملي في شرح منية المصلي المشتهر بالشرح الكبير للشيخ إبراهيم الحلبي ، مطبعة سنده ١٣٢٥
- (٤٥) الفتاوى البزازية أو الجامع الوجيز في مذهب الامام الأعظم أبي حنيفة النعمان المؤلف : محمد بن شهاب البزاز الكردي
- (٤٦) الفتاوى التاتارخانية ، لابن العلاء الهندي (ت ٧٨٦هـ) ، مكتبة زكريا بديوبند الهند أول طبعة كامله في العالم سنة ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م
- (٤٧) الفتاوى الهندية ، لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي ، الناشر: دار الفكر ط٢ ، ١٣١٠ هـ
- (٤٨) فتاوى قاضيخان ، فخر الدين الأوزجندی الفرغاني الحنفي (ت ٥٩٢هـ)
- (٤٩) الفرق بين الضاد والطاء ، الداني (ت: ٤٤٤هـ) ، دار البشائر - دمشق ، ط١ ، ١٤٢٨ هـ
- (٥٠) الفروق اللغوية ، العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) ط دار العلم ، القاهرة - مصر
- (٥١) الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، د عبد الفتاح شلبي ، ط دار نهضة مصر
- (٥٢) في اللهجات العربية ، د إبراهيم أنيس ، ط مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٩
- (٥٣) القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ط مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان

(٥٤) قراءة عبد الله بن مسعود مكانتها . مصادرها . دكتور/ محمد أحمد خاطر ، دار الاعتصام

(٥٥) القلب والإبدال ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤ هـ)

(٥٦) قواعد التجويد على رواية حفص عن عاصم بن أبي النجود ، أبو عاصم عبد العزيز بن عبد الفتاح القارئ ، ط ٥ ١٤٠٤ هـ، مكتبة الدار بالمدينة المنورة

(٥٧) الكامل في القراءات والأربعين الهذلي ، ط مؤسسة سما ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

(٥٨) كتاب الألفاظ ، ابن السكيت (ت: ٢٤٤ هـ) ، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون ط ١ ، ١٩٩٨ م

(٥٩) الكتاب لسبويه (ت: ١٨٠ هـ) مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

(٦٠) الكشف ، الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) ، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت ، ط ٣

(٦١) لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر - بيروت ، ط ٣ - ١٤١٤ هـ

(٦٢) اللهجات العربية في التراث ، د. أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب

(٦٣) اللهجات العربية نشأة وتطوراً د/ عبد الغفار حامد هلال مكتبة وهبة ، ط ٣ .

- ٦٤) مجامع البيان في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤ هـ) ،
الناشر: جامعة الشارقة - الإمارات ط ١ ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م
- ٦٥) مجمل اللغة لابن فارس ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ٢ - ١٤٠٦ هـ
- ٦٦) المجموع شرح المذهب ، للنووي (ت: ٦٧٦ هـ) الناشر: دار الفكر
- ٦٧) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جني ،
وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- ٦٨) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية، دار الكتب
العلمية - لبنان - ١٤١٣ هـ . ١٩٩٣ م ، ط ١ ،
- ٦٩) المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده [ت: ٤٥٨ هـ] ، تح : عبد الحميد
هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
- ٧٠) المحيط البرهاني في الفقه النعماني ، برهان الدين بن مائة (ت: ٦١٦ هـ)
، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م
- ٧١) مختار الصحاح ، الرازي ، طبعة مكتبة لبنان ، ١٤١٥ - ١٩٩٥ م
- ٧٢) المختصر في أصوات اللغة العربية دراسة نظرية وتطبيقية د / محمد
حسن جبل ، ط ٥ ١٤٢٩ هـ - ٢٠٨٨ م مكتبة الآداب
- ٧٣) مختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه ، مكتبة المتنبى - القاهرة
- ٧٤) المخصص ، لابن سيده (ت: ٤٥٨ هـ) ، المحقق: خليل إبراهيم جفال ،
دار إحياء التراث العربي - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م

- ٧٥) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، رمضان عبد التواب ،
مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- ٧٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، المؤلف ، السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ،
الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م
- ٧٧) المصباح المنير الفيومي (ت: ٧٧٠ هـ) ، المكتبة العلمية - بيروت
- ٧٨) مع القراءات القرآنية ، دكتور/ عبد الحميد أبو سكين، دار البشري
للطباعة والنشر
- ٧٩) معالم اللهجات العربية ، د/ عبد الحميد أبو سكين
- ٨٠) معاني القرآن ، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥ هـ) ، الناشر:
مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط١ ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
- ٨١) معاني القرآن ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨ هـ) تح :
محمد علي الصابوني ، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ط١ ،
١٤٠٩
- ٨٢) معاني القرآن الفراء ،الدار المصرية للتأليف والترجمة - مصر ط١
- ٨٣) معاني القرآن وإعرابه ،أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١ هـ) ، الناشر: عالم
الكتب - بيروت ، ط١ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ٨٤) المعجم الاشتقاقي المؤصل ، د. محمد حسن جبل ، مكتبة الآداب -
القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٠
- ٨٥) معجم القراءات ، د/ عبد اللطيف الخطيب ، دار سعد الدين للطباعة ،
ط١ ٢٠٠٢ م

- ٨٦) مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ) ، الناشر: دار الفكر
- ٨٧) المقتضب ، للمبرد (ت: ٢٨٥هـ) ، الناشر: عالم الكتب. - بيروت
- ٨٨) مُقدِّمة في أصوات اللغة العربية د/عبد الفتاح البركاوي
- ٨٩) المكتفى في الوقف والابتدا ، أبو عمرو الداني ط دار عمار ، ط١ ،
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
- ٩٠) الملامح الأدائية عند الجاحظ في البيان والتبيين دكتور/عبد الله ربيع
ط١ ١٩٨٤م
- ٩١) الممتع الكبير في التصريف ، لابن عصفور ، الناشر: مكتبة لبنان ،
ط١ ، ١٩٩٦
- ٩٢) منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، أحمد بن عبد الكريم الأشموني
(ت: ١١٠٠هـ) ، دار الحديث - القاهرة ، عام النشر: ٢٠٠٨
- ٩٣) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي ، د /
عبد الصابور شاهين ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م
- ٩٤) ميزان الذهب في معرفة لهجات العرب دكتور عبد التواب الأكرت
٢٠١٩ / ٢٢٠م
- ٩٥) النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري (ت : ٨٣٣ هـ) ، المطبعة
التجارية الكبرى
- ٩٦) نهاية القول المفيد في علم التجويد ، للشيخ مكي نصر ، ط مصطفى
الخطبي سنة ١٣٤٩هـ

الأصوات والدلالة وأثرهما في الأحكام الفقهية

- ٩٧) الهداية إلى بلوغ النهاية ، مكي بن أبي طالب ، الناشر: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة ، ط١ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
- ٩٨) الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع ، عبد الفتاح القاضي (ت: ١٤٠٣ هـ) ، مكتبة السوادي للتوزيع ، ط٤ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ٩٩) الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم ، د. عبد الكريم عوض صالح دار السلام للطباعة ط١ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

فهرس الموضوعات

الموضوع
المقدمة
الهدف من البحث
مشكلة البحث
أسباب اختيار الموضوع
خطة البحث
التمهيد : القواعد الصوتية التي اتبعها الفقهاء لبناء الحكم الفقهي
المبحث الأول : المسائل الصوتية وأثرها في الأحكام الفقهية
المطلب الأول : عدد الحروف وأثره في الأحكام الفقهية
أولاً : عدد حروف اللغة العربية
ثانياً : أثر عدد الحروف العربية في الأحكام الشرعية
المطلب الثاني : عيوب أعضاء النطق والأداء وأثرها في العبادات
أولاً : العيوب الحركية : (النحنة)
ثانياً : العيوب النطقية وأثرها في الصلاة : أ - اللثغة
ب- الرتة وأثرها في الصلاة
ج - (التمتمة والفأفة) وأثرهما على الصلاة
ثالثاً : العيوب النطقية وأثرها في العقوبات
المطلب الثالث : الإبدال الملقب بين الصوامت وأثره في الصلاة
أولاً : الفحفة وأثرها في الصلاة
ثانياً : الكشكشة وأثرها في الصلاة
ثالثاً : العجعة وأثرها في الصلاة

الأصوات والدلالة وأثرهما في الأحكام الفقهية

المطلب الرابع : الإبدال بين الصوامت وأثره في الصلاة
أولاً : إبدال بين الدال والتاء
ثانياً: إبدال التاء تاء
ثالثاً : الإبدال بين الحاء والخاء وأثره في الصلاة
رابعاً : الإبدال بين الظاء والذال
خامساً: إبدال الصاد سيناً أو زائياً، وإبدال السين صاداً وأثره في الصلاة
سادساً : الإبدال بين الضاد والطاء وأثره في الصلاة:
سابعاً: إبدال القاف عيناً وأثره في فساد الصلاة
ثامناً : الإبدال بين اللام والنون وأثره في الصلاة:
المبحث الثاني : الأحكام التجويدية وأثرها في الصلاة
المطلب الأول : الإمالة في غير موضعها وأثرها في الصلاة
المطلب الثاني : ترك الإدغام والإتيان به وأثره في فساد الصلاة
المطلب الثالث : أثر الوقف والوصل والابتداء في الصلاة
المطلب الرابع : أثر المد والتشديد وتركهما في الصلاة
المطلب الخامس أثر قراءة عبد الله بن مسعود في الصلاة
المبحث الثالث : اللحن وأثره في الصلاة
أهم النتائج التي توصل إليها البحث
أهم المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات